

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص : اقتصاد التنمية

الموضوع:

السياحة و التنمية المستدامة

دراسة حالة ولاية معسكر

تحت إشراف الأستاذ:

د.سنوسي بن عبو

من إعداد الطالب:

محمود العوني

أعضاء لجنة المناقشة

أ.سالم عبد العزيز...أستاذ التعليم العالي.....رئيسا

أ.سنوسي بن عبو...أستاذ التعليم العالي.....مقررا

أ.بن باير حبيب...أستاذ التعليم العالي.....مناقشا

أ.كيحل أمحمد...أستاذ محاضر " أ".....مناقشا

السنة الجامعية: 2011/2012

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي تقديراً ووفاءً

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل من تزودت بعلمه

إلى كل الأصدقاء والأقارب خاصة عواد

حبيب ، بلمختار عبد القادر(فيصل)، باشا

عبد القادر، لرابي محمد و العوفي العوني

كلمة شكر

أحمد الله تعالى الذي وفقني لإنجاز هذا البحث .

أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذه الرسالة ، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: " سنوسي بن عبو"، كما أشكر الأستاذ " يختار عبد القادر " على توجيهاته ونصائحه القيمة، و الأستاذة بن سعيد خديجة، التي ساعدتني كثيرا لإنجاز هذه المذكرة ، كما أتقدم بعرفاني الكبير لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و التسيير بجامعة وهران و معسكر.

المقدمة العامة

وفقا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة فقد ساهم قطاع السياحة عالميا في خلق 90 مليون وظيفة عمل جديدة في 2010، تحقيق الاستثمارات في هذا القطاع نموا يعادل 4.5% في سنة 2011، كما ساهمت عائداتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.3% أي بقيمة 1,770 بليون دولار في 2010، وفي نفس السنة حقق هذا القطاع نموا في عدد السياح بنحو 7%، حيث بلغ عددهم 940 مليون سائح و من المتوقع أن يرتفع الى 1.6 مليار سائح في سنة 2020، كما عرفت إيراداتها نموا بنحو 5%، مسجلة بذلك 919 بليون دولار أمريكي. مما يفسر الدور المركزي لهذا القطاع في تحقيق التنمية واستدامتها، باعتباره قطاعا أفقيا يؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية التي لها صلة بهذا القطاع الحيوي مما يجعل هذا القطاع يؤثر تأثيرا مباشرا على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة ايكولوجية (بيئية) كانت، اقتصادية أو اجتماعية، وبهذا المساهمة الفعالة في الحفاظ على حق الأجيال القادمة.

فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعمالات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية.

ومن منظور اجتماعي وحضاري، فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد.

وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغبتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها، و من هذا المنطلق نجد أن قطاع السياحة و كأى قطاع اقتصادي آخر يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية و من أهمها البيئة، فمن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة.

نتيجة للتوسع السريع في قطاع السياحة، تواجه الوجهات السياحية التقليدية والناشئة مزيدا من الضغط على بيئتها الطبيعية، والثقافية، والاجتماعية والاقتصادية. و ثمة الآن إقرار بأن نمو السياحة الجامح الهادف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأمد كثيرا ما يفضي إلى حدوث آثار سلبية، تضر بالبيئة والمجتمعات، وتدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة وتزدهر.

المقدمة العامة

إن للسياحة من القدرات ما يجعلها تعود بفوائد اقتصادية على المجتمعات المضيفة وتتخذ كوسيلة من وسائل تخفيف حدة الفقر، والحفاظ على الثروات الطبيعية والثقافية وغيرها من المنافع، شريطة أن توضع لها خطط مناسبة وأن تدار شؤونها وفق رؤية طويلة الأمد، و من هذا أصبح قطاع السياحة أيضا يعنى بالتنمية المستدامة، و لقد عاجلت بعض الحكومات والمنظمات الدولية بعض الآثار السلبية للسياحة، بما فيها منها الظروف غير المستقرة للعمالة، وتدهور التقاليد والقيم الثقافية، والأضرار البيئية في المواقع السياحية والأماكن الطبيعية. وقد حدثت هذه الآثار البيئية المضرة بفعل الإفراط في استهلاك الموارد والتلوث والنفايات التي تنجم عن تطوير البنية التحتية والمرافق السياحية والنقل والأنشطة السياحية ذاتها.

فخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و البيئة و المعروف بقمة الأرض و التي عقدت بمدينة ريو دي جانيرو يوم 14 جوان 1992 تبنت حكومات 182 دولة جدول أعمال القرن 21 " أجندة 21 " و يتضمن خطة لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض، حيث يحدد المسائل البيئية و التنموية التي تهدد بإحداث كوارث بيئية، و يطرح إستراتيجية للتحويل إلى ممارسات تنموية أكثر استدامة، والتي تعرف بالتنمية المستدامة التي توازن بين احتياجات البيئة و التنمية و احتياجات الأجيال الحالية والمتعاقبة ، و على الرغم من عدم وجود فصل مستقل بالسياحة، فإن كثيرا من الموضوعات المتعلقة بالسياحة تم مناقشتها في فصول أخرى مثل الفصول المرتبطة بالنقل، البحار و الغابات، و لقد قامت مفوضية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بوضع السياحة المستدامة في أجندة خاصة خلال اجتماعاتها التي عقدت في نيويورك في أفريل 1999.

إن أهم ما يستخلص من هذه التوجهات العالمية الجديدة هو أنه حتى تصبح السياحة نشاطا إنمائيا مستمرا يجب إدخال الاعتبارات البيئية في كل الخطط الخاصة بقطاع السياحة و مراعاة تطبيقها عند موضع التنفيذ.

وعليه أولت مختلف الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال خلق مؤسسات متخصصة تسعى إلى تطويره، كمحاولة تخصيص جزء من الاستثمارات لتوفير البنى التحتية والمرافق الضرورية لإقامة السياح، وبفضل هذه التحسينات أصبحت نسبة كبيرة من إيرادات بعض الدول تعتمد على هذا القطاع كاليونان وتونس وغيرهما.

والجزائر باعتبارها دولة تتميز بمؤهلات ومقومات تمكنها من أن تصبح دولة سياحية رائدة، لكن غياب أو نقص الثقافة السياحية لدى أغلب المواطنين وأرباب العمل وقلة الاستثمارات في هذا

المقدمة العامة

المجال، وقفوا حائلا دون ذلك، فمساهمة الإنفاق السياحي في الصادرات متذبذب، ماعدا سنة 2009 التي عرفت اكبر مساهمة في الصادرات من مداخيل السياحة وصلت إلى 3% تقريبا، وهي نسبة محدودة. إلا أن الجزائر تمكنت من رفع عدد السياح الوافدين بين عامي 2005 إلى 2011 بمعدل نمو قدره 41,31% بفضل عودة الاستقرار السياسي والأمني، وتوجد عدة أنواع من السياحة بهذه الدولة

و بالموازاة مع ذلك و مع التوجهات العالمية الجديدة فقد قامت الجزائر بوضع إستراتيجية مستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة للسياحة تهدف من خلالها لتحقيق ضروريات النمو الاقتصادي من خلال صناعة سياحية متقدمة دون المساس بسلامة البيئة أو مبادئ التنمية المستدامة .

و معسكر هي إحدى الولايات التي تملك إمكانيات لا يستهان بها ، و هي مطالبة من خلال ممثليها باستغلال هذه الإمكانيات لتحقيق تنمية محلية مستدامة للسياحة .

وعلى هذا الأساس طرحنا هذا الموضوع بعنوان "السياحة والتنمية المستدامة حالة ولاية معسكر" للإجابة على تساؤل رئيسي وهو:

إلى أي مدى يساهم قطاع السياحة بولاية معسكر في تحقيق التنمية واستدامتها؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا نعني بصناعة السياحة وما أسسها ومكوناتها؟

2- ماذا نعني بالتنمية المستدامة وما أبعادها؟

3- ما هي العلاقة الرابطة بين التنمية المستدامة والسياحة؟

4- ما واقع قطاع السياحة بالجزائر وبولاية معسكر تحديدا وهل يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

لمعالجة بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة.

المقدمة العامة

- 1- السياحة هي ظاهرة متعددة الأشكال تختلف عن الظواهر الاقتصادية الأخرى في مكوناتها من حيث الطلب عليها، وعرضها، وتقدير منتجها، واستهلاكه.
- 2- التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها و تتضمن جميع الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية.
- 3- نظرا للتأثير المتبادل بين التنمية، البيئة و السياحة، فإن هذه الأخيرة تشكل عامل هام في عملية التنمية الاقتصادية و الاستدامة البيئية.
- 4-تولي الجزائر في الآونة الأخيرة أهمية بالغة لتكثيف أهداف السياحة مع تحقيق التنمية المستدامة خاصة العناية بالبعد البيئي ، كما تملك ولاية معسكر إمكانيات هامة في مجال السياحة من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

أهداف البحث:

كان الهدف من وراء اختيارنا لموضوع السياحة و التنمية المستدامة فيما يلي:

- 1- يمكن أن تساهم هذه الدراسة في إنارة الطريق للباحثين والمتخصصين لإثارة موضوع القطاع السياحي سواء من حيث رفع معدلات السياح الزائرين إلى الجزائر أو إيجابياتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 2- محاولة الكشف عن موضوع القطاع السياحي الذي يزال لم يحض بالبحث والدراسة وذلك حتى تلفت انتباه الباحثين لهذا الموضوع الحساس والهام.
- 3- مساهمة الدراسة في إثراء المكتبات الجامعية بالمراجع خاصة باللغة العربية التي تفتقر إليها .
- 4- إبراز العناية الكبيرة التي توليها الدولة للقطاع السياحي كقطاع له دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة.
- 5- البحث عن أسباب ضعف النشاط السياحي في الجزائر بصفة عامة و بولاية معسكر بصفة خاصة رغم المقومات التي تملكها في هذا المجال، و من ثمة البحث عن الحلول الكفيلة لتنمية هذا القطاع بالمنطقة.

المقدمة العامة

أهمية البحث:

تتمثل أهمية دراسة السياحة والتنمية المستدامة فيما يلي:

- 1- التنمية المستدامة و السياحة المستدامة موضوعا الساعة في العالم نظرا لأهميتهما في تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة و القادمة.
- 2- يبرز البحث أهمية النشاط السياحي في تحقيق العائد من جهة و كذا المحافظة على البيئة من جهة أخرى.
- 3- إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر بصفة عامة و ولاية معسكر بصفة خاصة و توضيح نقاط الضعف و الخلل، و كذلك تبيان الأهمية السياسية التي ولتها الجزائر لهذا القطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

● الأسباب الموضوعية:

- 1- أن الموضوع يعتبر حديث الساعة سواء ما تعلق بالانشغالات العالمية في مجال التنمية المستدامة و حماية البيئة.
- 2- الاهتمام المتزايد وخاصة في الآونة الأخيرة من قبل السلطات العمومية بالقطاع السياحي ، نظرا لأهميته في تنمية الاقتصاد الوطني و مساهمته في ميزان المدفوعات.
- 3- أهمية القطاع السياحي في تنويع صادراته من غير المحروقات.
- 4- التعريف بالجزائر ثرواتها المختلفة والعادات والتقاليد التي تزخر بها وكذلك البحث عن سوق لها في الدول الأخرى كما هو معمول به لدى بعض الدول المغاربة.

● الأسباب الذاتية:

- المحافظة على البيئة واجب إنساني قبل كل شيء و تجسيد لحق الأجيال القادمة لذا يتعين علينا معرفة كل ما يؤثر عليها سلبا خاصة في مجال التنمية السياحية، هذه الأخيرة التي إن لم تحترم مبادئ التنمية المستدامة قد ينجم عنها آثار سلبية سواء على البيئة أو حتى على النشاط السياحي نفسه .

المقدمة العامة

المنهج المتبع وأدوات الدراسة المستخدمة.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المتبناة، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي الذي نراه مناسباً للبحث.

هيكل البحث

لمعالجة مختلف جوانب الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول ، ولقد خصصت الفصول الثلاثة الأولى إلى الجانب النظري أما الفصل الرابع متعلق بالجانب التطبيقي.

فيما يخص الفصل الأول تناولنا فيه صناعة السياحة : المفاهيم، الأسس و المكونات و في هذا الإطار قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث حيث خصصنا المبحث الأول لدراسة تطور مفهوم السياحة و أشكالها ، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة أسس السياحة في حين خصصنا مبحث كامل للطلب السياحي و العرض السياحي لمعرفة محتوى و واقع هذين العنصرين.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة مفهوم و مضمون التنمية المستدامة و في هذا الإطار قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث خصصنا مبحث لدراسة أساسيات التنمية الاقتصادية ، ثم في المبحث الثاني يتم دراسة تطور مفهوم التنمية أما في المبحث الثالث فيتم دراسة مضمون التنمية المستدامة.

و لكي نبرز تأثير هذا المفهوم الجديد للتنمية –التنمية المستدامة- على صناعة السياحة فقد خصصنا الفصل الثالث لدراسة التنمية المستدامة للسياحة و قمنا أيضا بتقسيمه إلى أربعة مباحث حيث خصص المبحث الأول لدراسة علاقة السياحة بالاقتصاد، المجتمع و البيئة ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تطور مفهوم السياحة إلى السياحة المستدامة، في حين خصصنا المبحث الرابع لدراسة تخطيط تنمية السياحة المستدامة.

فيما يخص الفصل الرابع فقد خصصناه للجانب التطبيقي و في هذا الإطار قمنا بدراسة واقع القطاع السياحي بولاية معسكر لنسقط الضوء للمفاهيم المتطرق لها في الموضوع من خلال تطبيقها خاصة بما يتعلق بالعرض و الطلب السياحي .

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

مقدمة الفصل:

لم تعد صناعة السياحة كما كانت منذ سنوات، تشعبت فروعها وتداخلت و أصبحت تدخل في معظم مجالات الحياة اليومية، فلم تعد ذلك الشخص الذي يحمل حقيبة صغيرة ويسافر إلى بلد ما ليقضي عدة ليال في أحد الفنادق ويتحول بين معالم البلد الأثرية..، تغير الحال وتبدل ونحطت السياحة تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتؤثر فيه وتتأثر به.

هذا التنوع هو نتاج تطور صناعة السياحة ونتاج زحفها إلى مقدمة القطاعات الاقتصادية في العالم، فقد تمكنت السياحة من تجاوز كل الأزمات وأثبتت التجارب أنها صناعة لا تنضب ولا تندثر بل تنمو عاما بعد عام ، فالسياحة هي صناعة مرتبطة بالرغبة الإنسانية في المعرفة وتخطي الحدود، فلقد توقع البعض منذ سنوات أن تقل حركة السياحة مع تطور الإعلام وظهور شبكة الإنترنت التي تعج بالمعلومات والصور والبيانات ، و لكن السنوات أثبتت أن السياحة ستظل أكثر الصناعات نموا وأكثرها رسوخا، و رغم دخول دول كثيرة في الفترة الأخيرة إلى سوق السفر والسياحة إلا أن السوق يستطيع استيعاب العالم كله.

و الملاحظ أن صناعة السياحة تتكون من كل الأعمال التي توفر السلع والخدمات مباشرة لمختلف النشاطات الترويحية والتجارية الخاصة بالسائحين، وتشمل هذه الصناعة الخطوط الجوية المحلية والعالمية، والخطوط البحرية والنهرية، السكك الحديدية، الحافلات وسيارات الأجرة، الفنادق والشقق و وسائل الإقامة الأخرى، المطاعم والأندية ومؤسسات الرعاية الأخرى، منظمي الرحلات الترفيهية ووكالات السفر، موفري التسهيلات الترفيهية (المسارح ودور السينما والمعارض وغيرها)، الحدائق القومية والآثار السياحية، مصنعي وبائعي الهدايا التذكارية، مراكز المعلومات السياحية، ومراكز المؤتمرات والاجتماعات ، فهذه الصناعة تعتمد على كل عوامل و عناصر جذب الزوار ومرافق وخدمات الإيواء والضيافة، خدمات مختلفة، خدمات النقل خدمات البنية التحتية و العناصر المؤسسية.

من خلال هذا الفصل سنحاول سرد كل المفاهيم الأساسية المتعلقة بصناعة السياحة ، أسسها و مكوناتها ، حيث سنتطرق في المبحث الأول بتوضيح نشأة السياحة و تطورها ، مفهومها و أشكالها ، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه أسس صناعة السياحة ، في حين خصصنا مبحث كامل للطلب السياحي و مبحث آخر للعرض السياحي و هذا للتطرق للمحتوى و الواقع لهذين العنصرين.

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

المبحث الأول: تطور مفهوم السياحة و أشكالها

لقد شهدت السياحة تطور ملحوظ شأنها في ذلك شأن الكثير من أوجه النشاط البشري الأخرى و بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية ، و التي يمكن القول أن ما أنجزته البشرية في السنوات التي تلتها يكاد يضارع كل ما أنجزته قبلها و منذ بداية التاريخ البشري.

و من أهم سمات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، سهولة الانتقال ، سهولة تبادل الخبرات و الثقافات ، و التطور الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي ، هذه السمات كان لها أثرها في حركة السياحة الدولية التي شهدت نشاطا فاق كل خيال و أصبحت أعداده تقاس بالملايين و عائداها تقاس بالبلايين .

المطلب الأول: نشأة السياحة و تطورها

لقد تطور مفهوم السياحة و معناها مع تطور المجتمع ، بحيث نجد أن حب الانتقال في الإنسان طبيعة كامنة فيه و قد دعت الحاجة بالإنسان إلى الانتقال منذ العصر البدائي ، و كان الانتقال في هذه المرحلة جزءا لا يتجزأ من الحياة و ضرورة تحتمها طبيعة المجتمع¹، فحاجات الإنسان الغريزية كالطعام والأمن هي التي دفعته إلى السفر و الترحال، و ذلك راجع لعدم توفر المنطقة التي يقطنها على هذه الحاجيات ، هذا بالإضافة إلى رغبة الإنسان في التغيير المؤقت لمكان إقامته بحيث كان يخلو للإنسان أحيانا أن ينتقل لاستكشاف الأرض التي تحيط به، لكن لم يفكر أحد في هذا العصر في تطوير السفر أو وسائله أو استغلاله لصالح الجميع ، و بالتالي لم تعرف كلمة السياحة و لم يظهر لها أي تعريف في هذا العصر سوى أن السفر كان ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان و تهدف إلى إشباع نزواته و استثناء احتياجاته الشخصية.

إن المصدر الأصلي لمصطلح السياحة بمفهومه الحالي ينبع أساسا ما يعرف بالقيام بالدورة «The tour»² و التي بدأت بإنجلترا في أواخر القرن 18 ، بحيث، و من أجل أن يوصف الشخص بالرجل المحترم gentleman كان الشباب من الطبقة الأرستقراطية البريطانية يقومون

¹ - أحمد فوزي ملوخية مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية- 2007، ص 13.

² - Marc BOYER ; comment étudier le tourisme, Presses Universitaires de France , Ethnologie française ,2002, p 393-404, Cet article est disponible en ligne à l'adresse :http://www.cairn.info

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

برحلة تتراوح مدتها من سنة إلى سنتين باجتياز كل مناطق أوروبا الغربية، متجهين إلى روما كمقصد نهائي ، و يشكل عامل الحصول على الشهرة و التميز الدافع الأساسي للقيام بالدورة (أي أكثر من دوافع الحصول على العلم و المعرفة)، لكن في نفس الوقت كانت هذه الدورة سببا في استكشاف و التعرف على العديد من المناظر و المتاحف الثقافية و الكنائس والقصور وآثار روما القديمة ، ففي سنة 1807 ظهر مصطلح كلمة "سائح" والتي كانت تعني الشخص الذي قام بالدورة ،ومن هذا المنطلق أصبحت هذه الكلمة تشرح الجانب النظري والتطبيقي للسفر من أجل المتعة.

إن تطور السياحة كان مع تقدم الفكر الإنساني شيئا فشيئا وهذا بتنمية وسائل النقل والاتصال، فهذه الوسائل تجعل السفر أكثر راحة كما تسمح بربط المناطق المعزولة.

ظهرت في القرن التاسع عشر مع التقدم الحضاري والصناعي ما يسمى بالسياحة العصرية أو الاجتماعية، حيث أنشأ معهدين الأول في أوروبا الغربية والثاني في أمريكا الشمالية وهذا نتيجة تقدم الهياكل الحضارية .

بعد ذلك ظهر ما يسمى بالسياحة الجماعية، و التي أصبحت ظاهرة مهمة في رفع المداخيل من العملة الصعبة وهذا خلال القرن العشرين لكن السياحة الاجتماعية لم تنمو بشكل واسع بسبب القوانين الاجتماعية التي تعرف بقانون العمل إلى غاية 1850 حيث ، وقت العمل كان يصل إلى 14 ساعة في اليوم.

واستمر تطور السياحة ،حتى حدث ما يسمى بالطوفى الكبرى من القرن العشرين حيث ساهمت الثورة الصناعية في إنعاش السياحة بسبب عدة عوامل منها:

- تطور وسائل النقل.

- تطور وسائل الاتصال والإشهار والإعلان .

- ارتفاع مستوى دخل الأفراد وتقليص وقت العمل وظهور العطل السنوية .

و مع تطور الخدمات السياحية والفكر الإنساني و تقلص فارق ساعات العمل و بالتالي اتسع وقت الفراغ وأخذ مصطلح السياحة معناه الحقيقي سنة 1936م أين تم إنشاء المكتب الدولي للسياحة الاجتماعية.

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) أصبح التنقل بغرض الاستمتاع ميسوراً بفضل ازدياد تملك السيارات وتوفير الوقت والمال، و بدخول الطائرات النفاثة التجارية إلى الخدمة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أصبح بمقدور أكبر عدد ممكن من الناس السفر إلى مسافات طويلة، في أسرع وقت، وبأسعار أقل، وقد تطلب ازدياد كثافة التنقل عبر الجو بناء مطارات أكبر لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المسافرين، وشهدت تلك الفترة أيضاً بناء الفنادق الضخمة في المناطق الساحلية¹.

أدى تطور السياحة أيضاً إلى ظهور ما عرف باسم الرحلات الشاملة؛ وقد نظمت شركة هورايزون أول رحلة من هذا النوع إلى جزيرة كورسيكا على البحر الأبيض المتوسط، في عام 1950م، وكانت هذه الرحلات أوضح نموذج للرحلات الجماعية في القرن العشرين، بما امتازت به من دقة في التنظيم، وبازدياد عدد المسافرين برزت مناطق سياحية جديدة إلى الوجود، وشيدت منتزهات ضخمة مثل ديزني لاند وديزني وورلد في الولايات المتحدة.

وفي أوائل الثمانينيات من القرن العشرين أصيبت السياحة بنكسة لارتفاع أسعار الوقود، ولكن السياحة ظلت تنمو باطراد أثناء فترة الركود الاقتصادي. فقد بلغ معدل نمو السياحة بين عامي 1970 و1990م أكثر من 260%.

شهدت الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تطور أشكال أخرى من التنقل، وبالرغم من أن سياحة العطلات تمثل جزءاً أساسياً من صناعة السياحة فإن أعداداً كبيرة من السياح مازالوا يسافرون بغرض اكتساب ثقافات جديدة والاحتكاك ببيئات مغايرة، ونظراً لتغير أنماط الحياة أصبح قضاء العطلات القصيرة وعطلات نهاية الأسبوع خارج المنازل عادة شائعة.

ففي التسعينيات من القرن العشرين، نمت السياحة العالمية بمعدل سنوي بلغ حوالي 4%، ويذهب السياح اليوم إلى أماكن لم تكن مطروقة في السابق، فبسبب النمو السريع الذي تشهده الصين وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان واليابان أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ مركز استقطاب رئيسي للسياحة العالمية، و من المتوقع أن تحافظ مناطق سياحية جديدة مثل بالي في إندونيسيا والحاجز المرجاني الكبير في أستراليا ومناطق في تايلاند وسنغافورة على نموها في السنوات القادمة.

¹ <http://www.marefa.org>

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

و من أهم العوامل التي أدت إلى نمو السياحة في العصر الحديث نذكر¹:

- ازدياد الشعور و الرغبة لدى أفراد المجتمع الأوروبي إلى إزالة القيود السياسية و التطلع إلى تكوين وحدة أوروبية شاملة.
- الخطوات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها دول أوروبا الغربية و ما ترتب عنها من ارتفاع في مستوى المعيشة و زيادة دخولها.
- التطور الكبير الذي طرأ على وسائل النقل الجوي و البري مما أحدث ثورة كبيرة في عالم السياحة.
- قيام الدول الصناعية بإصدار تشريعات عمالية تهدف إلى تخفيض ساعات العمل و زيادة فترة الإجازات السنوية و زيادة الأجور مما أدى إلى نمو السياحة و ازدهارها .
- انخفاض أسعار الرحلات الشاملة بالطائرات مما أدى إلى تضاعف هذه الرحلات و ساعد على تشجيع السياحة إلى مناطق بعيدة و فتح أسواق سياحية جديدة.
- ظهور الرغبات و الاحتياجات الإنسانية كالأغراض الترفيهية و الثقافية و الصحية ، مما أدى إلى تطور الحركة السياحية تطوراً كبيراً.
- اهتمام المجتمع الدولي بالسياحة كنشاط إنساني يستحق التشجيع من كافة الشعوب و الحكومات.

¹ أحمد فوزي ملوخية مدخل إلى علم السياحة مرجع سبق ذكره ص 20-21

المطلب الثاني: تعريف السياحة و السائح

بذل الكثير من المفكرين جهودهم لتعريف السياحة تعريفا منضبطا ، و كانت أول هذه المحاولات هي التي كتب عنها جوير فرويلر Guyer Freuler حيث يقول: " السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث ، و الأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستحمام ، و تغيير الجو و الوعي الثقافي لتذوق جمال المشاهد الطبيعية و نشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة"¹.

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي شوليرن شرانتنهوس بأنها " الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجنب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا"²

أما الباحث "ليبير" فقد عرف السياحة على أنها "نظام مفتوح مؤلف من خمسة عناصر جميعها تتفاعل مع البيئة الأوسع ، و هذه العناصر تتمثل في : العنصر البشري ، دول الطريق التي يتوقف عندها السائح خلال قيامه بالرحلة ، وجهة القصد، العنصر الاقتصادي و صناعة السياحة نفسها"³.

أما مرجنروث فيقول: " السياحة هي حركة الأشخاص الذين يتعدون مؤقتا عن مقر إقامتهم للإقامة في مكان آخر طالما كانوا يستخدمون الإمكانيات الاقتصادية و الثقافية مرضين بذلك مطالب الحياة أو الثقافة أو الرغبات الشخصية أيا كان نوعها " .

و قد تعرض ماثيو C.Mathiot للسياحة في تعريفه على أنها عملية تنظيمية حيث أن " السياحة هي جميع المبادئ أو القواعد التي تنظم بمقتضاها رحلات الترويج أو الفائدة سواء ما كان منها متعلقا بما يقوم به المسافرون أو السياح شخصا و ما كان منها متعلقا بما يقوم به أولئك الذين يقومون باستقبالهم و تسهيل انتقالهم"⁴.

¹ ماهر عبد العزيز توفيق ، صناعة السياحة ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1997 ص 21

² - محمود كامل ، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر، 1975 ص 16.

³ - محمد منير حجاب ، الإعلام السياحي ، دار النشر للطبع و التوزيع ، مصر، 2002 ص 21

⁴ أحمد فوزي ملوخية مدخل إلى علم السياحة مرجع سبق ذكره ص 34

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

أما السياحة عند جون مديسان فهي عبارة عن: " نشاط ترفيهي يشمل السفر أو الإقامة بعيدا عن الموطن المعتاد من أجل الترفيه و الراحة و التزود بالتجارب و الثقافة بفضل مشاهدة مرئيات جديدة للنشاط البشري و لوحات لطبيعة مجهولة".

و في سنة 1937 وجهت أيضا لجنة خبراء السياحة بعصبة الأمم المتحدة اهتماما بالغا للسياحة، و لكنها تجنبت وضع أي تعريف لهذه الظاهرة نفسها و كان هدفها الرئيسي هو تحديد من هم الجماعات التي يطلق عليها لفظ «السائحون»، و قامت اللجنة بتعريف من هم السائحون على الوجه التالي:

- 1- الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو لأسباب خاصة.
 - 2- الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور اجتماعات أو يمثلون نواحي مختلفة مثل "النواحي العلمية و الإدارية و السياسية و الدينية و الرياضية... الخ"
 - 3- الأشخاص الذين يسافرون من أجل العمل أو التجارة.
 - 4- المسافرون في رحلات بحرية حتى و لو قضوا إقامة أقل من 24 ساعة و تقيد هذه الجماعة على أنها جماعة خاصة بصرف النظر عن مكان إقامتهم المعتاد إذا كان ذلك ضروريا.
- أما الجماعات الآتية ذكرهم فهم لا ينطبق عليهم التعريف الخاص بالسائحين و هم:

- 1- الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة بالدولة .
- 2- كل الأشخاص الذين يفدون إلى البلاد بقصد الحصول على مهنة أو القيام ببعض أعمال النشاط التجاري دون الحصول لهم على عقد عمل.
- 3- الطلبة و الدارسون الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية و الأقسام الداخلية.
- 4- سكان الحدود و الأشخاص الذين يقيمون في الدولة و لكنهم يؤدون أعمالهم في دول أخرى.
- 5- المسافرون الذين يعبرون بالبلاد حتى و لو كانت مدة عبورهم تستغرق أكثر من 24 ساعة.

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

و في عام 1942 ظهر كتاب بعنوان " النظرية العامة للسياحة" و كان للكاتبين السويسريين الأستاذان هتزر و كرافت Hunziker-Kraft و قد بذلا مجهودا كبيرا للوصول إلى تعريف السياحة يشمل على كل الروابط و التأثير و العلاقات المادية و غير المادية التي تنبثق عن حقيقة الإقامة المؤقتة للسائحين و قالوا أن السياحة هي " مجموع لعلاقات التي تنتج من تنقلات الأشخاص و إقامتهم خارج بيئتهم المعتادة بحيث لا يكون ذلك بغرض تحقيق مكاسب"¹

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية الاقتصادية السائح بأنه " شخص يتنقل لمدة لا تقل عن 24 ساعة إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه المعتاد"

بعد ذلك حصلت بعض التعديلات على هذه الضوابط ، كان أهمها عندما أيد الإتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية I.U.O.T.O سنة 1950 التعريف السابق مع إدخال تعديل عليه يتمثل في تسجيل الطلبة و الدارسين المعتمدين بالخارج على أنهم سياح .

كما قامت هيئة الأمم المتحدة بمناقشة تعريف السائح في المؤتمر السياحي الدولي المنعقد في روما للفترة من 19 أوت إلى 09 سبتمبر 1963 و انتهى الأمر إلى أن السياح هم زوار مؤقتين يمكنون 24 ساعة على الأقل بغرض قضاء وقت الفراغ في الترويح أو زيارة الأسرة أو المهام أو المقابلات.²

أما السائح الداخلي فهو أي شخص يقيم في دولة ما أيا كانت جنسيته ، يغادر محل إقامته المعتاد لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة و لا تزيد عن 364 يوما و بحيث يقطع مسافة لا تقل عن 52 ميلا و على ألا يكون انتقاله لممارسة نشاط يؤجر عليه بل لقضاء وقت الفراغ في الترفيه ، إجازة ، علاج... الخ

أما المنظمة العالمية للسياحة فقامت بتحديد مفهوم السياحة و السائح كما يلي:

-السياحة : هي عبارة عن مصطلح يطلق على الرحلات الترفيهية، و هي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات ، و هي صناعة تساعد على سد حاجيات السائح³.

¹ Ahmed Tessa, économie touristique et aménagement du territoire, Alger, 1993 P 21

² -يسرى دعيبس: صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، المنتدى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2003 ، ص162

³ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة، مكتبة الزهراء للشرق، 1997، ص 12

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

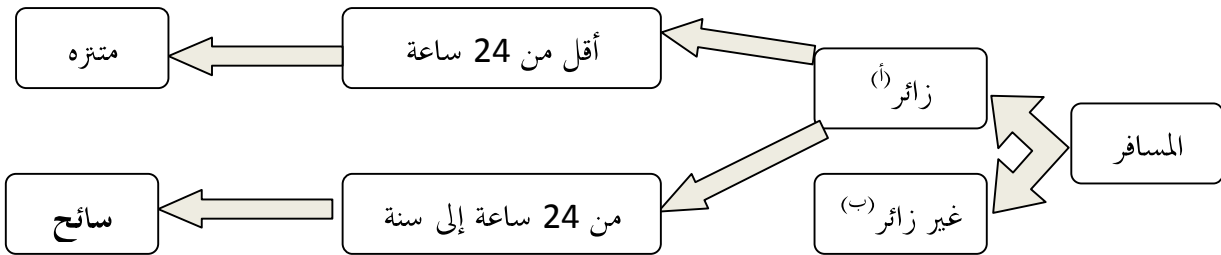
- **السائح**: كل زائر يمكث على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزوره، بحيث يكون الباعث من الزيارة هو لأغراض الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، أو القيام بزيارة الأقارب وحضور مؤتمرات وندوات علمية وثقافية وسياسية.¹

ملاحظة: بالنسبة للجزائر فهي تتبنى نفس تعريف المنظمة العالمية للسياحة و السائح.²

● و من خلال ما سبق من مختلف التعاريف التي وردت بشأن السياحة و السائح نلاحظ أنها تشترك في النقاط التالية:

- تتضمن السياحة، التنقل من مكان الإقامة إلى مكان آخر غير بيئته المعتادة.
 - ضرورة مكوث الزائر 24 ساعة على الأقل في المكان الذي يقصده حتى يعتبر سائحا.
 - بخصوص الغرض من السياحة فإن معظمها يتفق على أغراض الراحة و الاستجمام.
- و من خلال ما سبق يمكن أن نوضح مفهوم السائح بالشكل التالي:

الشكل رقم 1.1: توضيح مفهوم السائح



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المفاهيم السابقة.

⁴ محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، مرجع سبق ذكره، ص 22

² الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18، نشرة سنة 2000 ص 275

(أ) لأغراض الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، أو القيام بزيارة الأقارب وحضور مؤتمرات وندوات علمية وثقافية وسياسية.

(ب) مهاجر، لاجئ، دبلوماسي، طاقم الطائرة أو الباخرة، أعضاء قوات الجيش، عامل مؤقت.

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

المطلب الثالث: أنماط السياحة و معايير تصنيفها

حاولت العديد من الدراسات تصنيف السياحة إلى أنماط مختلفة، حيث تختلف هذه الأصناف وفقا لعدة معايير إما جغرافيا، حسب مدة إقامة السائح، طبقا لطبيعة الرحلة التي يقوم بها من حيث الشكل التنظيمي ، أو وفق الغرض من القيام بالرحلة السياحية ، و بالتالي يمكن لنا أن نختصر أشكال السياحة على النحو التالي :

- طبقا للحدود السياسية:

و يقصد بذلك المنطقة التي يقبل منها أو التي يقصدها السياح فقد يسافرون إلى بلد أجنبية أو إلى منطقة داخل حدود بلدهم و لذلك يمكن في ضوء النظر إلى تدفق السياح داخل حدود بلد ما التمييز بين¹:

- **السياحة الخارجية (الدولية أو العالمية):** و تشمل حركة السياح من أماكن إقامتهم إلى مناطق خارج وطنهم لمدة يوم كامل على الأقل .
- **السياحة الداخلية:** و تشمل حركة السياح المواطنين من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى داخل وطنهم لمدة لا تقل عن يوم كامل .

من خلال هذه المفاهيم يتبين أن الفرق بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية يتمثل في المكان الذي يقصده السياح، هل هو داخل حدود البلد أو خارج الحدود؟، ونشير في هذا الصدد أن الكثير من الباحثين يعتبرون السياحة هي الزيارة التي يقوم بها الشخص خارج الوطن (السياحة الخارجية) دون الاعتداد بالسياحة الداخلية، كون السياحة الخارجية تعتبر موردا من موارد النقد الأجنبي، وبالتالي تعزيز موارد ميزان المدفوعات، في حين أن السياحة الداخلية ما هي إلا إعادة لتوزيع الدخل الوطني دون زيادته، وهذا في واقع الأمر مغالطة لأن انتقال الثروة من شخص لآخر، على اعتبار أن دور السياحة الداخلية يكمن فقط في إعادة توزيع الدخل سوف يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وهذا بفعل الأثر المزدوج لمضاعف الاستهلاك والاستثمار من جهة، والمعجل من جهة أخرى

¹ Chaissebourg Fernand, Conseil économique et social, édition Pepot lagl, 1996.p 133

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

وتشير بعض الإحصائيات في الدول الصناعية المتقدمة إلى تنامي السياحة الداخلية، ففي ألمانيا وكندا فاقت الدخول الناتجة عن السياحة الداخلية تلك الناتجة عن السياحة الخارجية¹.

– طبقا للمدة التي يقضيها السائح:

فالسائح قد يطلب إما الإقامة في مكان معين لمدة طويلة أو التنقل باستمرار بين أماكن مختلفة و قضاء فترة قصيرة من الوقت في مكان منها، و لذلك يمكن التمييز بين²:

● **سياحة الإقامة :** و تشمل السياح الذين يقضون عطلة تزيد مدتها عن شهر في مكان واحد معين و عادة ما تكون هذه الإقامة (غير دائمة) لأغراض التعليم، التدريب ، المعارض التجارية..

● **السياحة الموسمية :** سميت بهذا الاسم لأن الطلب السياحي يتحقق في موسم معين ، من السنة يطلق عليه موسم الذروة السياحي ، و هي خاصة بالسياح الذين يقضون فترة لا تتجاوز شهرا واحدا في مكان معين، و من خلال هذا المفهوم نستنتج أن الفرق بين السياحة الموسمية و سياحة الإقامة يتمثل في المدة التي يقضيها السائح.

ينقسم هذا الشكل من أنواع السياحة بدوره إلى عدة أصناف و هي:

–**السياحة الشتوية:** هي السياحة التي تقع في فصل الشتاء.

– **السياحة الصيفية:** هي التي تقع أثناء فصل الصيف.

– **سياحة المناسبات:** و هي السياحة التي تقوم على الاحتفال بأعياد معينة له نمط خاص له طابع ديني أو فني أو رياضي أو فلكلوري، و من الواضح أن هذا النوع من السياحة يغلب أن يمارس في نطاق محلي ضيق.

¹ محمود فوزي شعوي السياحة و الفنادق في الجزائر دراسة قياسية (1974-2002) أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2007 ص 19-20

² محمود كامل مرجع سبق ذكره ص 36

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

– طبقا للشكل التنظيمي للرحلة السياحية:

بموجب هذا المعيار تنقسم السياحة إلى شكلين¹:

- **السياحة الفردية (الرحلة المستقلة):** وتعني أن تنفيذ الرحلة السياحية يتم من طرف السائح بنفسه سواء كان لوحده أو مع عائلته أو أصدقاءه.
- **السياحة الجماعية:** وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وضمن برنامج يشمل الأماكن المراد زيارتها ومكان المنام، الطعام وغيرها ، وهي تنظم عن طريق وكالات السياحة والسفر.

– طبقا للبائع من السياحة:

- و يعد تصنيف الأنواع المختلفة للسياحة وفقا للبائع أو الهدف من الرحلة هو الأكثر شيوعا و استخدمما بالنسبة للنشاط السياحي بوجه عام، و تنقسم وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:
- **السياحة البيئية:** و تعتبر من أهم أنواع السياحة حاليا، و تعرف حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث ، و لم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل ، و ذلك للاستمتاع بمناظرها و نباتها و حيواناتها البرية، و تجليات حضارتها ماضيا و حاضرا².
 - **السياحة الرياضية:** تعتمد على مجموعة من النشاطات الرياضية على غرار أنشطة سباق السيارات، الترحلق على الثلوج و غيرها من الأنشطة الرياضية³.

¹ محمد الحضيري، التسويق السياحي، مكتبة مدبولي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1889 ص 41.

² عايد راضي، إباد عبد الإله تسويق السياحة البيئية و التنوع الحيوي، مجلة جامعة الزرقاء الأهلية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، العدد 2 ، السنة 2006

ص58

³ الجريدة الرسمية العدد 11 السنة 2003 ص 05

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

- **السياحة الدينية:** وتعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية والتي من أشهرها مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك الفاتيكان في روما بالنسبة للمسيحيين¹.
- **السياحة الثقافية:** كل نشاط سياحي يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة و الانفعالات من خلال اكتشاف عمراي مثل المدن و القرى و المعالم التاريخية و الحدائق و المباني الدينية أو تراث روجي مثل الحفلات التقليدية و التقاليد الوطنية أو المحلية.
- **سياحة الأعمال و المؤتمرات:** كل إقامة مؤقتة لأشخاص خارج منازلهم، تتم أساسا خلال أيام الأسبوع لدوافع مهنية.
- **السياحة الحموية و المعالجة بمياه البحر:**² كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الإستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر، و يستفيد منها زبائن يحتاجون إلى العلاج في محيط مجهز بمنشآت علاجية و استحمامية و ترفيهية.
- **السياحة الحموية البحرية:** كل إقامة سياحية على شاطئ البحر يتمتع فيها السياح زيادة على التسلية البحرية بأنشطة أخرى مرتبطة بالتنشيط في المحيط البحري.
- **السياحة الترفيهية و الإستجمامية:** كل نشاط استحمامي يمارسه السياح خلال إقامتهم بالمواقع السياحية أو بالمؤسسات السياحية ، مثل حظائر التسلية و الترفيه و المواقع الجبلية و المنشآت الثقافية و الرياضية .

المبحث الثاني: أسس صناعة السياحة

تشمل صناعة السياحة مجموعة قطاعات تتمثل في السفر و النقل و الإقامة و التموين و أنشطة التسلية في أوقات العطلة و الترويج فضلا عن خدمات رجال الأعمال ، و تشكل هذه العناصر مجتمعة بالإضافة إلى الترويج السياحي في مجموعها صناعة السياحة³ ، و تعمل كل من

¹ - مروان السكر ، مختارات من الاقتصاد السياحي ، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن ، 1999 ص 17

² - الجريدة الرسمية العدد 11 السنة 2003 ص06

³ -محمد محمود هويدي ، المدخل لدراسة السياحة ، دار الآفاق العربية، القاهرة . 2006 ص 125

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

القطاعات المختلفة بشكل مستقل ، و مع ذلك فإنه يجب أن تعمل جميعها معا لجذب و خدمة عملاء السياحة.

المطلب الأول: النشاط السياحي و المنتج السياحي

لقد عرف المشرع الجزائري النشاط السياحي بأنه: " كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمل" المادة 03 من القانون رقم 01-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة¹.

• يتضح من خلال هذا التعريف أن النشاط السياحي منتج مركب، يتشكل من سلع مادية ومن سلع غير مادية، لذلك تم تصنيفه ضمن الخدمات المختلفة، فهو يشترك خصائصه مع الخصائص العامة للخدمات، هاته الأخيرة تتميز بما يلي²:

- غير ملموسة: بحيث يكون من المستحيل تذوقها أو تحسسها أو رؤيتها قبل شرائها.
- عدم التشابه: بحيث لا يمكن تقديم الخدمة نفسها كل مرة، وبذلك يصعب الحكم على الخدمة من التجربة أو الاستخدام الأول، وأيضا بطبيعة الأشخاص المقدمين لتلك الخدمات لأنها تتكامل بالأساس مع العناصر البشرية الذين تختلف خدمتهم من وقت لآخر وأيضا حسب النفسية والمزاجية عكس المنتجات المادية التي يمكن فحصها ورؤيتها قبل شرائها.

- قابلية الفناء: أي لا يمكن تخزينها مثل المنتجات المادية الأخرى.

• كما يتضح أن النشاط السياحي يشمل كل الوسائل المخصصة لنقل السياح (نقل بري ، بحري ، جوي) التي يتحقق من خلالها العائد ، أيضا استعمال كل المنشآت السياحية التي

¹ - الجريدة الرسمية العدد 11 السنة 2003 ص05

² - سراب إلياس وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 ص 26

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

يتحقق من خلالها عائدا من السياح سواء تعلق الأمر بالفنادق و المؤسسات المشابهة لها، أو أي منشأة سياحية أخرى (وكالات سياحية، مطاعم..).

● إن التحليل الاقتصادي للنشاط السياحي تعترضه الكثير من المشاكل والمصاعب بسبب الطبيعة المتعددة والمتشابهة للنشاط السياحي، فالسياحة هي ظاهرة متعددة الأشكال تختلف عن الظواهر الاقتصادية الأخرى في مكوناتها من حيث الطلب عليها، وعرضها، وتقدير منتجها، واستهلاكه... الخ؛ كما أن النشاط السياحي غير متجانس بسبب عدم تجانس المنتج السياحي¹، هذا الأخير يتمثل في مجموعة من العناصر الملموسة والعناصر غير الملموسة في البلد المزار التي يمكن أن ترى وتلاحظ من السائح بسعر معين²، فهو يمثل خليط من الظروف الطبيعية الجغرافية، الطبيعية، البيئية، الحضارية، الدينية والاجتماعية، و غير ذلك من المقومات بالإضافة إلى الخدمات و التسهيلات السياحية مثل المرافق العامة الأساسية و الخدمات السياحية، فالمنتج السياحي هو عبارة عن مجموعة من العناصر التي تتواجد لدى الدولة فتكون بمثابة مصادر جذب سياحية هامة تعتمد عليها في إثارة الطلب الخارجي، و يتميز المنتج السياحي بعدة خصائص أهمها:

- استحالة نقل أو تخزين المنتج السياحي.
- الخدمات السياحية مشروطة بحضور الزبون.
- الإنتاج والاستهلاك يحدثان في نفس الوقت والمكان.
- إمكانية الإحلال: أي يمكن استبدال بعض المنتجات السياحية بأخرى، مثلا استبدال وسيلة نقل بأخرى (الطائرة بالباخرة) باعتبار النقل جزء من المنتج السياحي.
- عدم مرونة العرض السياحي في المدى القصير: صعوبة تحويل الموارد المستخدمة في السياحة إلى استخدام آخر، أي لا يمكن تحويل فندق إلى مطار في وقت قصير.

¹ محمود فوزي شعوي السياحة و الفنادق في الجزائر مرجع سابق ص 22

² -خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، مرجع سابق ص 276

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

- تأثر السوق السياحية بالموسمية.
- تعدد جهات الإنتاج: كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة وتحتوي على العديد من الخدمات والتي يعتبر بعضها صناعة كبيرة ومستقلة بحد ذاتها مثل الفنادق والنقل.
- تباين قطاعات المنتج السياحي: تختلف دوافع ورغبات السياح وتوقعاتهم بدرجة كبيرة وكذلك تباين مستويات الدخل بالنسبة للسياح، وهذا يؤدي إلى صعوبة التأثير فيهم وإقناعهم بشكل جماعي من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة توفير الخدمات التي يرغبها السائح كل على حدة فيما يتعلق بالمنتج المطلوب من قبل كل مجموعة ومستويات الخدمات والأسعار المطبقة.¹

المطلب الثاني: الاستثمارات السياحية

على المقاصد السياحية إنفاق مبالغ نقدية على التجهيزات و الإصلاحات لكي تكون هذه المناطق جاهزة لاستقبال السائحين قبل وصولهم بمدة كافية ، و بالتالي فإن هذه المقاصد السياحية بحاجة إلى مصادر التمويل حتى تجذب السائحين أولاً ، ثم تقدم خدمة التموين المتميزة بعد وصولهم ، و يمثل إنفاق النقود بهذا الشكل و بغرض جذب السائحين و تزويدهم بالخدمات التي يحتاجونها ما يسمى **بالاستثمار في السياحة**² ، و حيث أن هذا الإنفاق يؤدي إلى نقص في مصادر التمويل للدولة أو الإقليم ، يسمى الاستثمار السياحي أيضا باسم تكاليف السياحة أي التكاليف اللازمة للإنفاق بأغراض جذب السائحين للمقاصد السياحية ثم توفير خدمات متميزة لهؤلاء السائحين.

- تشمل الاستثمارات السياحية، استثمارات البنية الأساسية، استثمارات الترويج السياحي و التكاليف المستمرة أو الدورية اللازمة للمحافظة على المستوى الجيد لصناعة السياحة.

أ- استثمارات البنية الأساسية:

و تعرف هذه الاستثمارات العينية في السياحة أحيانا بما يسمى استثمارات البنية التحتية للسياحة أو التغيرات الفيزيائية (الطبيعية) التي يجب إجراؤها لخدمة السياح ، و يتم دفع معظم هذه

¹ - بلاطة مبارك ، كواش خالد، سوق الخدمات السياحية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف العدد 04 السنة 2005 ص 155

² محمود محمود هويدي ، المدخل لدراسة السياحة مرجع سبق ذكره ص 126

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

التكاليف قبل ظهور أو تدفق فوائد أو عوائد السياحة. و يمكن إجمال هذه التكاليف باختصار على النحو التالي:

- السفر و النقل.
- الإقامة و التموين.
- الترفيه و التسلية.

ب- استثمارات الترويج السياحي:

تعتبر استثمارات الترويج غير منظورة أو أقل من سابقتها بالنسبة لسكان المنطقة السياحية ، و مع ذلك فإن أهميتها تساوي و لا تقل عن ضرورة وجود بنية تحتية جيدة للسياحة ، و نجد أن الإعلان و الترويج عناصر هامة قبل أن يصبح المقصد السياحي جاذبا لأكثر عدد من السائحين .

و للدعاية و الترويج أشكال عديدة ، و تقوم على المستوى الحكومي في كثير من الدول هيئة تنشيط السياحة ففي الجزائر نجد مثلا الديوان الوطني للسياحة حيث تنص المادة 26 من القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة " ..تنشأ هيئة عمومية تسمى الديوان الوطني للسياحة تتولى مهمة تأطير الترقية السياحية و يحدد قانونها الأساسي و تنظيمها و مهامها عن طريق التنظيم .." بحيث يقصد بالترقية السياحية "كل عمل إعلامي و اتصالي موجه لتثمين القدرات السياحية قصد استغلالها التجاري " المادة 24 من نفس القانون¹ . و ترصد لذلك مبالغ ضخمة تستخدم للحملات الإعلانية في مناطق عديدة في دول بعينها أو أسواق مستهدفة بغرض تشجيع السائحين على زيارة بلد المقصد خلال عطلتهم ، و بدون هذا الشكل من أشكال الاستثمار تنخفض أعداد السائحين و بذلك تصبح الفنادق و الأماكن السياحية في كثير من الدول شبه خاوية.

ج- التكاليف المستمرة أو الدورية:

سبق أن ذكرنا فقط الاستثمارات الضرورية لتطوير السياحة في دولة أو إقليم ، و توجد العديد من صور الاستثمارات و التكاليف اللازمة للمحافظة على المستوى الجيد لصناعة السياحة و تزويد السائحين بالخدمات الملائمة ، و تسمى هذه بالتكاليف الدورية، و لها أهمية لا تقل عن سابقتها في صناعة السياحة ، و يكون جزء من هذه التكاليف في شكل نقود مدفوعة لتدريب

¹ الجريدة الرسمية العدد 11 السنة 2003 ص08

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

العاملين في صناعة السياحة ، حيث إن موظفي قطاعات السياحة يجب أن يكونوا على مستوى عال من المعرفة و العلم و المهارة و التدريب حتى يمكنهم تأدية وظائفهم بمهارة ، كما يوجد نوع آخر من المصاريف الدورية في صورة الخدمات العامة الإضافية و التي يجب أن تكون متاحة للسائحين ، فمثلا يجب صيانة أماكن وقوف السيارات و كذلك صيانة الطرق ، و توفير خدمات الصرف و زيادة مستوى الحماية بواسطة الشرطة مثلا و نقاط إطفاء الحريق ، و هذه كلها خدمات مدفوعة¹.

● طبيعة و مصادر الاستثمارات في السوق السياحي:

- توفير الاستثمارات شيء أساسي و ضروري لتنفيذ المشروعات السياحية و لكن هناك فجوتان في الدول النامية²:

- فجوة ادخارية (الفرق بين حجم الادخار المتاح و الاحتياجات الاستثمارية).

- فجوة في النقد الأجنبي (الفرق بين حجم النقد الأجنبي المتاح و الاحتياجات الاستثمارية).

ثبت أن تصدير المواد الأولية في العديد من الدول صاحبه العديد من المشكلات التي تواجه الدول النامية ، تلك التي لا تملك تنوع في صادراتها من المواد الخام، لذلك لقي النشاط السياحي، باعتباره إستراتيجية للنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا .

و من ذلك لا بد من توافر الموارد و الاستثمارات اللازمة و خاصة للبنية الأساسية، حتى يتم تأمين الاستثمارات نظرا لعدم طمأنينة المستثمرين لهذا النوع من الاستثمارات للاعتبارات التالية:

أ. بقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة (من 20 إلى 25 سنة) مع مخاطر ما يحدث من تغيرات في ظروف السوق بالإضافة إلى التغيرات السياسية و الاجتماعية في المقاصد السياحية، و هذه الظاهرة أكثر انتشارا في الدول النامية.

ب. موسمية الطلب في المناطق السياحية، و ينبئ هذا عدم إمكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الإشغال على مدار السنة و بالتالي عدم إمكانية تحقيق الأرباح المرضية.

¹ محمود محمود هويدي ، المدخل للدراسة السياحة مرجع سابق ص 127

² نفس المرجع ص 154

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

ج. العائد الصافي من الاستثمار في المشروعات السياحية و الفندقية يكون في حدود 10 إلى 15% و هو معدل لا يغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق معدلات أكبر.

و نظرا لأن طبيعة الاستثمارات في القطاع السياحي و لاسيما في الدول النامية، تعتبر استثمارات ضخمة فضلا عن أنها تتطلب قروضا طويلة الأجل فإن بعض الدول حاولت التغلب على هذه المشكلة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل، و الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الدولي) في تقديم القروض، و من الطبيعي أن يكون تمويل مثل هذا النوع من الاستثمار طويل الأجل ليعطي فرصة لأنشطة المستثمرين المحليين مع بقاء الأرباح في الأموال على هذا النوع يتطلب توافر ثلاث عناصر: الأمان و السيولة و العائد ، فإن على الدول النامية أن توفر المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي و إرساء عوامل الاستقرار الاقتصادي و السياسي فيها و أن تحمي رؤوس الأموال الأجنبية من التأميم و المصادرة مع وضع القواعد التي تكفل تحويل الأرباح بسهولة، الأسواق السياحية في الدولة المصدرة (الدول المضيفة) لإعادة استثمارها من خلال التمويل الذاتي في القطاع السياحي¹.

و من ناحية أخرى قد تعتمد بعض الشركات الكبرى و بصفة خاصة الشركات الدولية (متعددة الجنسيات) و التي تمتلك سلاسل من المنشآت السياحية و الفندقية إلى الاستثمار و ممارسة الأنشطة في الأسواق النامية، و من أمثلة ذلك سلاسل شركات الفنادق، و سلاسل المطاعم و شركات تأجير السيارات السياحية، و تعمل هذه الاستثمارات على توليد أنشطة سياحية في الاقتصاديات النامية للدول المضيفة. و من هنا فإنه يكون ملائما أن تتوخى الدول النامية تحقيق التوازن بين نوعين من الاستثمارات: و هي استثمارات القطاع العام و استثمارات القطاع الخاص، من أجل تنمية صناعة السياحة و إنعاشها، و يمكن أن تلعب الحكومة هنا دورا هاما في توجيه الاستثمار في القطاع السياحي و خصوصا إذا كانت السياحة تعتبر قطاعا أساسيا في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و يجب ألا تعوق الأنشطة الحكومية أنشطة القطاع الخاص ، كما يجب ألا تستبعد الأنشطة الحكومية حتى لو كان القطاع الخاص نشطا و لديه خبرة ، و مهما يكن من أمر ، فإن اهتماما خاصا يجب أن يوجه لإيجاد التوازن بين استثمارات كل من القطاعين العام و الخاص في المجال السياحي.

¹ محمود محمود هويدي ، المدخل لدراسة السياحة مرجع سابق ص 155

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

المطلب الثالث: التسويق السياحي:

● مفهوم التسويق السياحي:

هو ذلك النشاط الإداري و الفني الذي تقوم به المنظمات و المنشآت السياحية داخل الدولة و خارجها، لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة ، و التعرف عليها و التأثير فيها بهدف تنمية و زيادة الحركة السياحية القادمة منها، و تحقيق التوافق بين المنتج السياحي و بين الرغبات و الدوافع للشرائح السوقية المختلفة¹.

من هذا التعريف يتضح أن النشاط التسويقي في مجال السياحة تمتد آثاره إلى المراحل التالية لمرحلة بيع المنتج السياحي ، و لا تقتصر على مجرد دراسة الأسواق السياحية و المنتجات السياحية في الدولة و الدول الأخرى المنافسة لها و فهم طبيعة و احتياجات السائحين و التأثير في قراراتهم الشرائية، بل يتعدى ذلك إلى مضاعفة الجهود التسويقية المبذولة و تحديث المعلومات التسويقية المتوافرة أولاً بأول عن السوق السياحي الخارجي ، و تحليل الظواهر المختلفة التي تطرأ عليه ، و العوامل الجديدة التي تؤثر فيه.

● أسس التسويق السياحي:

إن التسويق السياحي يقوم على عدة أسس أهمها:

- أن التسويق عملية إدارية و فنية في آن واحد لأنها تقوم على التخطيط و التنظيم و التوجيه و التنسيق و الرقابة و وضع السياسات التسويقية باعتبارها الوظائف الإدارية الرئيسية لأي نشاط من أنشطة المشروع ، بالإضافة إلى تحديد المنهج و الأسلوب المستخدم في العملية التسويقية و الممارسات المختلفة التي تتم في إطارها من الناحية الفنية ، فالنشاط التسويقي السياحي نشاط ليس منعزل في ذاته و لكنه متكامل و مترابط بهدف تحقيق أهداف محددة و واضحة.

- التسويق السياحي ليس نشاطاً مستقلاً تقوم به بعض الأجهزة و المنظمات و المنشآت السياحية المتعددة (الشركات السياحية، منشآت فندقية، شركات النقل السياحي..الخ) بل هو نشاط تمارسه مختلف الهيئات و الجهات السياحية الرسمية العامة و الخاصة و عن اختلاف أهدافها.

¹ المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني - الإدارة العامة لتطوير المناهج، تسويق سياحي، المملكة العربية السعودية ص 9

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

- التسويق السياحي نشاط متعدد الجوانب لا يقتصر على العمل التسويقي في الخارج فقط و لكنه نابع أساسا من داخل الدولة التي تمثل المصدر الرئيسي لهذا النشاط، حيث تتوفر له المقومات المختلفة و الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لنجاحه و استمراره.

• أهداف التسويق السياحي:

يمكن حصر أهداف التسويق السياحي فيما يلي¹:

الأهداف القريبة:

و هي تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الشركات و الوكالات السياحية و الأجهزة و المنظمات السياحية، و تتمثل في تحقيق نسبة معينة من التدفق السياحي سواء بالنسبة لعدد السائحين أو الليالي السياحية أو الإيرادات السياحية^(أ) خلال فترة زمنية قصيرة تتراوح بين سنة أو سنتين.

الأهداف المتنوعة:

يقصد بهذا النوع من الأهداف تنوع و تباين الأهداف التسويقية التي تسعى للوصول إليها المنشآت السياحية المختلفة مثل تحقيق الرضا و إشباع الحاجات المختلفة لدى السائحين من خلال تحسين مستوى الخدمات السياحية و الارتقاء بها هذا بالإضافة إلى الأهداف التسويقية المعروفة مثل زيادة الدخل السياحي و الحركة السياحية كذلك يمكن أن يدخل ضمن الأهداف التسويقية التوسع و فتح أسواق جديدة.

الأهداف المشتركة:

و هي الأهداف التي تشترك فيها جميع المنشآت السياحية مثل تحقيق سمعة سياحية طيبة أو توفير خدمات سياحية على درجة عالية من التقدم و التطور.

الأهداف الخاصة:

¹ المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، تسويق السياحي، مرجع سابق ص 10

(أ) يقصد بالإيرادات السياحية في العموم كل ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين و ما تحققه السياحة كمنشآت اقتصادية و كوعاء ضريبي، و ما يحققه الأفراد و الشركات الوطنية العمومية و الخاصة في مجال السياحة و الفنادق و الطيران و الملاحة نظير ما يؤدونه من الخدمات السياحية المختلفة.

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

و هي التي تسعى إلى تحقيقها إحدى المنشآت السياحية بشكل خاص مثل احتكار سوق سياحي معين أو تقديم خدمات سياحية متميزة بأسعار معتدلة.

● كفاءة عمليات التسويق السياحي:

يعتبر التسويق السياحي محددًا أساسيًا للنمو السياحي من أجل إيجاد أو توليد رغبات و دوافع للشراء، و لذا يقتضي الأمر وجود خطة قومية شاملة للتسويق السياحي¹، و يعتمد ذلك على وضع منهج تسويقي ناجح و يتطلب ذلك العديد من دراسات أبحاث السوق السياحية و دراسات تسويق السياحة و الإعلان كوسيلة للتنشيط السياحي لم تعد كافية و توجد ضرورة لفتح أسواق جديدة، و هي الأسواق المحتملة للتصدير السياحي.

و من جهة أخرى إذا كانت العناصر التسويقية تحتاج إلى تخطيط على المستوى القومي، فإن هناك جهود يجب أن تتم على المستويات الأولية من خلال الشركات السياحية و الفندقية، بالإضافة إلى الحاجة الدائمة إلى القيام بالجهود المشتركة التي ترعاها الدولة و لاسيما في المناسبات القومية (مهرجانات و مؤتمرات مختلفة).

و يعتمد اختيار الأسواق السياحية أو ما يسمى الأسواق السياحية المستهدفة التي تتجه إليها أنشطة الترويج السياحي على كثير من العوامل لعل في مقدمتها اعتبارات الجوار و اللغة و المناخ و معدلات السفر إلى الخارج و متوسط الإنفاق الفردي على السياحة... الخ، على أن يكون من الأمور الأساسية في هذا الشأن دعم العلاقات مع الشركات التي تقوم بتنظيم الرحلات و وكالت السفر و النقل من أجل إنجاح سياسة التنشيط السياحي، و من ثم يكون من المهم تزويد هذه الشركات بالمواد الإعلانية الجديدة و النشرات الدورية عن عوامل الجذب السياحي^(أ) فيها و الأسعار التي تقدمها عن منتجاتها السياحية، كما يجب أن يكون على صلة دائمة بهذه الشركات و المشاركة معها في تكلفة المواد الدعائية و الإعلانية عن رحلاتها إلى مختلف المناطق السياحية.

¹ محمود محمود هويدي، المدخل لدراسة السياحة مرجع سابق ص 158

(أ) يشمل الجذب السياحي على جميع المقومات و المعطيات الطبيعية، الحضارية، التاريخية و الثقافية لبلد الزيارة السياحية، و كذلك خدمات البنية التحتية و هياكلها، و عناصر الجذب السياحي ككل تشكل العرض السياحي.

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

المبحث الثالث: الطلب السياحي

يتكون الإطار السياحي العام من جانبين أساسيين هما جانب العرض للمقومات السياحية في مكان الوجهة السياحية ، و جانب الطلب السياحي لهذا العرض من أماكن مصدر الرحلات ، و هذان الجانبان يمثلان الانعكاس المكاني و الزماني للسياحة.

يعرف الطلب بشكل عام على أنه رغبة المستهلك في اقتناء السلع و الخدمات و قدرتها على دفع ثمنها في وقت و مكان معين ، و بالتالي فيعتمد الطلب على توفر الرغبة و القدرة معا ويرجع الطلب السياحي إلى الكميات المتنوعة من السلع والخدمات السياحية التي يرغب ويستطيع السائح شرائها بسعر معين وبمكان معين وزمان معين ومنه نجد ردود أفعال السائح حول طبيعة وكمية الخدمات الممكن شراؤها، وكذا وضعيته النفسية حول الخدمة التي يرغب فيها لأن البلد المشرف (المزار) يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العميل من حيث السن ، الجنس ، المستوى المعيشي لمختلف الطبقات..و يعبر عن الطلب السياحي بالعدد الإجمالي للسياح في منطقة معينة و خلال فترة زمنية محددة¹.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الطلب السياحي

هناك عدة عوامل تؤثر على اتخاذ القرار للمشاركة في النشاط السياحي أو عدمه و هذه العوامل

هي:

1- العوامل الاقتصادية و الاجتماعية: و أهم هذه العوامل الدخل، التعليم، وقت الفراغ و سهولة الانتقال، بالإضافة إلى الخصائص الديمغرافية .

- الدخل: بحيث يأتي في مقدمة هذه العوامل تأثيرا في الطلب السياحي، فقد دلت الدراسات على وجود علاقة طردية بين الدخل و الطلب السياحي².

¹ -Gérard Tocquer, Michel Zins, Marketing du tourisme, France, 1999, page 24.

² - مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ مبادئ السفر و السياحة ، الأردن 2001 ص128

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

- التعليم: يلعب التعليم دورا هاما كحافز على زيادة الطلب السياحي ، فارتفاع مستوى التعليم يسهم في توسيع المدارك و تنمية الاهتمامات المختلفة كالرغبة في السفر إلى بيئات اجتماعية و طبيعية مغايرة عن تلك التي ألفوها و من ناحية أخرى نجد أن التعليم له علاقة وثيقة بالدخل و هذا ما يفسر قوة العلاقة بينه و بين السياحة.

- وقت الفراغ : يؤدي وقت الفراغ بسبب تناقص ساعات العمل اليومية و توفر العطلات المدفوعة إلى وجود وقت حر يمكن شغله بالاستحمام و الترويح ، و كان لهذا العامل الأثر الفعال في ازدياد الحركة السياحية عالميا .

- سهولة و إمكانية القدرة على التنقل¹: إن تطور وسائل النقل و ارتفاع نسبة ملكية السيارات الخاصة و الاستخدام الواسع للطيران المدني ساهمت بشكل كبير في سهولة الحركة و سرعتها و من ثم زيادة الطلب السياحي .

- الخصائص الديمغرافية : من المعروف أنه كلما ارتفع حجم السكان ارتفع حجم الطلب السياحي و لكن هذه القاعدة لا تنطبق على بعض البلدان كثيفة السكان مثل الهند و الصين ، لأنه هناك مواصفات سكانية أخرى غير حجم السكان تلعب دورا في هذا المجال، و يعتبر عنصر العمر و الجنس أهم العناصر الديمغرافية تأثيرا في الطلب السياحي، فقد أظهرت الدراسات التي أجريت في هذا المجال بأنه هناك فئات عمرية معينة تميل إلى السفر و الترحال أكثر من غيرها ، كما تبين أيضا بأن عنصر التركيب النوعي للمجتمع ذو تأثير هام على إمكانية المشاركة في الحركة السياحية، و يتحكم في مشاركة الإناث في الحركة السياحية مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، ففي الدول الصناعية تساهم المرأة بشكل واضح في حركة السياحة بعكس الحال في المجتمعات النامية ، هناك أيضا عامل ديموغرافي آخر يؤثر على إمكانية السفر و هو عدد أفراد الأسرة ، فكلما كبر حجم الأسرة كلما زادت أعبائها الاقتصادية و أثر ذلك

¹ -خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب: صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2000 ص 51

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

سلبا على المساهمة في حركة السياحة ، أيضا كلما صغرت أعمار الأطفال في الأسرة كلما أثر ذلك سلبا على الحركة بسبب عدم تحملهم تبعات السفر.

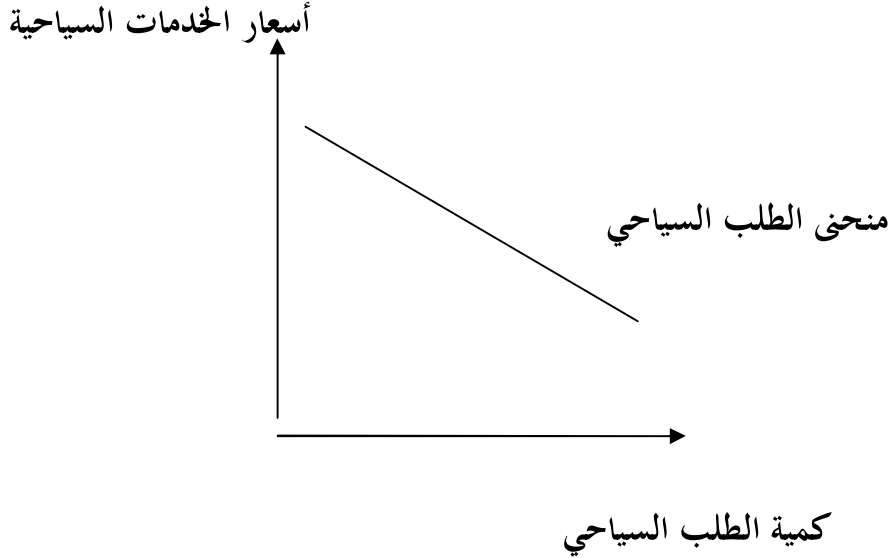
2- عوامل ذات علاقة بالمقصد السياحي:

و تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

الأسعار: و نقصد بها أسعار السلع و الخدمات و تكاليف الإقامة، بحيث غالبا ما نجد العلاقة العكسية بينها و بين الطلب السياحي¹.

و الشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين الأسعار و الطلب السياحي.

الشكل رقم 1.2: منحني الطلب السياحي



المصدر: مثنى طه الحوري، مبادئ السفر و السياحة ، مرجع سابق ص 128

الوضع السياسي و الأمني: تساعد الظروف السياسية و الأمنية المستقرة بشكل كبير على انتعاش الطلب السياحي ، على عكس حالات عدم الاستقرار التي تؤدي على انخفاض الطلب .

¹ - مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ مبادئ السفر و السياحة ،مرجع سابق ص 128

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

سعر صرف العملة : يؤثر سعر الصرف على القوة الشرائية بحيث كلما انخفض في البلد المضيف ترتفع القوة الشرائية للسائح و بالتالي يرتفع الطلب السياحي.

إجراءات الرحلة السياحية: إن كثرة القوانين و الإجراءات و القواعد التي تخضع لها عملية السفر تنفر السياح و بالتالي كلما تعددت هذه الإجراءات كلما أدى ذلك إلى انخفاض الطلب السياحي.

بالإضافة إلى هذه العوامل نسجل أيضا إلى أن عامل القرب و البعد عن المراكز السياحية و توفر مرافق إيواء تلبى حاجة الطلبات المختلفة، هذا بالإضافة إلى توفر خدمات سياحية جيدة، هذه العوامل قد تكون عوامل جذب للطلب السياحي إذا توفرت بالصورة الحسنة.

المطلب الثاني: خصائص الطلب السياحي

أثبتت دراسات تحليل الطلب التي أجريت في دول مختلفة أن للطلب السياحي خصائص تميزه نوردتها فيما يلي:

1- المرونة: مرونة الطلب السياحي تعني درجة استجابته للتغيرات في الظروف الاقتصادية السائدة في السوق و مدى التغير الطارئ على التراكيب السعرية للخدمات السياحية في الدولة المستقبلية للسائحين، و يمكن الوصول إلى قياس درجة معرفة المرونة عن طريق معامل المرونة بين سعرين مختلفين حيث:

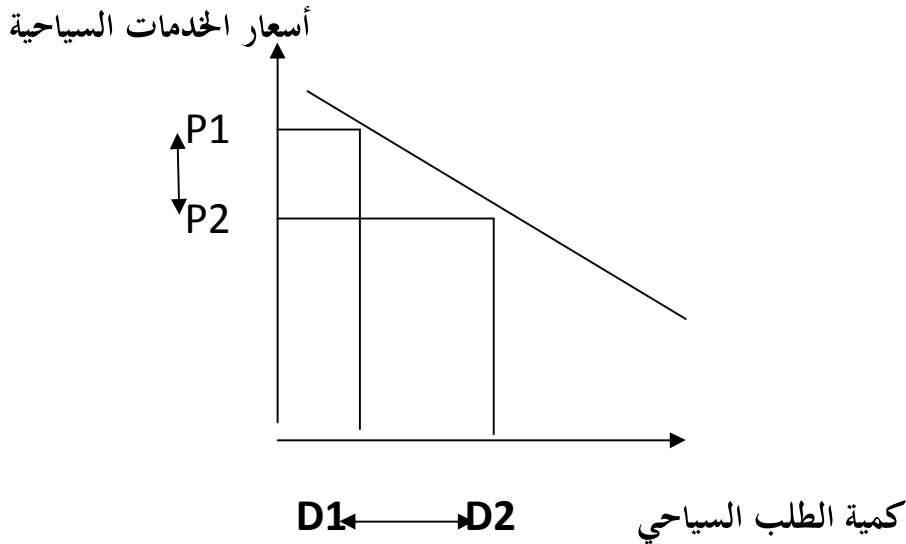
معامل المرونة = النسبة المئوية للزيادة في الطلب / النسبة المئوية لانخفاض السعر

و عموما تكون درجة استجابة الطلب السياحي للتغيرات في أثمان الخدمات السياحية عالية جدا¹ و لها تأثيراتها الكبيرة على سلوك السائح و بالتالي فالتغير النسبي في الكميات المطلوبة يكون أكبر من التغير النسبي في الأسعار و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

¹ - مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ مبادئ السفر و السياحة، مرجع سابق ص 140

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

الشكل رقم 1.3: مرونة الطلب السياحي



المصدر: مثنى طه الحوري: مبادئ السفر و السياحة ' مرجع سابق ص 140

2- الحساسية: و هي مدى استجابة الطلب للظروف الاجتماعية و السياسية و إلى التغيرات في موضة السفر ، فالمناح السياسي و الاقتصادي المستقر هو أساس من أسس زيادة الطلب السياحي ، و وجود علاقات سياسية و تجارية و اقتصادية حسنة بين الدولة المستقبلة للسائحين و الدولة المصدرة للسياحة هو عامل مساعد هام من عوامل اتساع قاعدة الطلب السياحي ، كما أن هذا الطلب يتأثر كذلك بالتغيرات في موضة السفر و هي من خلق منظمي الرحلات الشاملة إلى حد كبير و لذلك يجب العمل على توثيق العلاقات مع هؤلاء بوسائل شتى أهمها العلاقات العامة و تخطيط البرامج الدعائية المشتركة.

3- التوسع: يتجه الطلب السياحي إلى التوسع لعدة أسباب، و لكن هذا الاتساع لا يسير على وتيرة واحدة من سنة لأخرى بل تعثره بعض الذبذبات صعودا و انخفاضاً في نسبة الزيادة نتيجة للظروف الدولية الاقتصادية و الاجتماعية.

إن التوسع في الطلب يرجع غالباً إلى عدة عوامل أهمها¹:

¹ - أحمد فوزي ملوخية مرجع سبق ذكره ص 154

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

- التطور العلمي و التكنولوجي الذي ينعكس على تقدم وسائل النقل.
- ثورة المعلومات الضخمة و تقدم وسائل الإعلام التي تؤدي إلى زيادة اهتمام السائحين بزيارة مناطق جديدة لم يكونوا يعرفونها من قبل.
- التقدم الاقتصادي و زيادة الدخول في الدول المصدرة للسياحة.
- زيادة حجم أوقات الفراغ بزيادة عطلة نهاية الأسبوع إلى يومين أو ثلاث أيام في بعض الأحيان فضلا عن زيادة مدة العطلات السنوية.

4- الموسمية: بحيث أن الطلب السياحي الدولي يتسم بخاصية الموسمية و التي تؤثر على اتجاهاته و حجمه في فترات الذروة و الركود، و ترجع الموسمية إلى المناخ والعوامل التنظيمية في الدول المصدرة للسائحين وتشمل هذه الأخيرة مواعيد العطلات المدرسية في الصيف ومواعيد غلق المصانع في شهر أوت بالإضافة لبعض المواسم والأعياد وبذلك يرتفع الطلب السياحي من الدول المصدرة للسائحين في هذه المواسم وينخفض ما عداها من شهور السنة ليشمل أولئك الذين لا يتقيدون كثيرا بهذه المواسم من كبار السن المحالين إلى التقاعد و الأراامل و بعض أصحاب المهن الحرة و بعض الحرفيين المستقلين في عملهم و العاملين بالشركات التي توزع الإجازات عليهم دوريا في أوقات مختلفة سنة بعد أخرى.

5- المنافسة: والمقصود بها عدم سيادة المنافسة الصافية أو ما يسمى باحتكار القلة في السياحة حيث أن الدول التي تمتلك أثارا قديمة أو مقومات سياحية طبيعية يكون من الصعب منافستها من قبل الدول التي تملك مثل هذه المقومات¹.

6- عدم التكرار : أي أن السائح نادرا ما يقوم بزيارة المنطقة نفسها و لمرات عديدة التي زارها من قبل.

¹ - سراب إلياس وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، مرجع سبق ذكره ص 17
(أ) المنظمة العالمية للسياحة هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست سنة 1974 تهتم بشؤون الدول من الناحية السياحية، وتصدر الإحصائيات المتعلقة بالطلب والعرض السياحي على مستوى العالم، ومقرها في مدريد.

المطلب الثالث: نظرة حول الطلب السياحي العالمي

خلال العشرة سنوات الأخيرة نمت حركة السياحة الدولية في العالم نموا كبيرا، و ساهمت عدة عوامل في تحقيق ذلك، فهناك ارتفاع مستويات الدخل خاصة في الدول الصناعية التي تعد مصدرا رئيسيا للسياحة الدولية ، و تغير ظروف الإنتاج و العمل في هذه الدول ، و تمتع قوة العمل بوقت فراغ أكبر ثم التطورات التقنية في وسائل النقل و الطيران بالتحديد و ما صاحبه من انخفاض في التكاليف ثم التوسع في مجال السياحة الجماعية و الطيران العارض مما جعل الرحلات الطويلة في متناول يد فئات ذات دخول أدنى، كما تطورت العلاقات الاقتصادية و التجارية بين دول العالم و صاحب ذلك تزايد الحركة و التنقلات الدولية للمشتغلين بنشاط الأعمال في العالم مما ساهم في زيادة الطلب السياحي . و لقد أكدت أحدث الأرقام و الإحصاءات التي كشفت عنها المنظمة العالمية للسياحة⁽¹⁾ أخيرا عن نتائج حركة السياحة العالمية في عام 2009 حدوث تغيير كبير في خريطة السياحة العالمية (لاحظ الجدول رقم:1.1) كما أشارت إلى أن عدد السياح بلغ 880 مليون سائح و تتوقع 1.6 مليار سائح في سنة 2020 ، في حين تشير من جهة أخرى أن السياحة أصبحت تشكل 12% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في حين فاقت مداخيلها 685 مليار دولار في السنة¹ .

كما تجدر الإشارة إلى أن أهم الدول المصدرة للسائحين هي التي تتمتع بمكانة اقتصادية مرتفعة نظرا لارتفاع مستوى المعيشة لسكانها مثل الولايات المتحدة الأمريكية و كندا بأمريكا الشمالية ، ألمانيا إيطاليا و فرنسا بأوروبا و اليابان و تايوان بقارة آسيا، و تسهم تلك الدول بحوالي ثلاث أرباع حجم الحركة السياحية .

¹ www.coalition-tourisme-resposable.org

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

جدول رقم 1.1 : عدد السياح حسب مناطق العالم

الوحدة: مليون سائح

2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995	المناطق
880	919	900	846	801	682	532.5	العالم
460	487.3	485.4	463.9	441	392.2	309.1	أوروبا
180	184	182	166	153.6	110.1	82	آسيا و الباسيفيك
140	146.9	142.9	135.8	133.3	128.3	109	أمريكا
45.9	44.5	42.6	39.1	35.3	26.1	18.6	إفريقيا
52.9	56	46.9	40.9	37.8	24.9	13.7	الشرق الأوسط

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد السياح في العالم في تزايد مستمر بحيث ارتفع من 632.5 مليون سائح سنة 1995 إلى 880 مليون سائح في سنة 2009. و حسب وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و السياحة (الاسم السابق) فإن هذا النمو المتزايد في الطلب في الآونة الأخيرة يرجع أساسا إلى خمسة عوامل أساسية¹ تتمثل في: تحسن الظروف الاقتصادية لمعظم بلدان العالم، الاستقرار السياسي الاجتماعي، اتساع حركة السياحة الجماعية (tourisme du mase)، زيادة أوقات الفراغ، تطور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال (TIC).

تحتل أوروبا الصدارة من حيث استقطاب السياح حيث وصل عدد السياح بها إلى 460 مليون سائح سنة 2009 أي ما يشكل 52.3% من مجموع الطلب السياحي العالمي، تليها في المرتبة الثانية دول آسيا و الباسيفيك بطلب سياحي يقدر ب 180 مليون سائح أي بنسبة 20.6%، في حين تحتل منطقة قارة أمريكا المركز الرابع بعدد سياح يقدر 140 سائح أي بمعدل 15.9% أما منطقة الشرق الأوسط ففي المرتبة ما قبل الأخيرة بطلب سياحي يقدر ب 52.9 سائح أي بنسبة 6%، أما في المرتبة الأخيرة نجد منطقة قارة إفريقيا بطلب سياحي قدر ب 45.9 سائح أي بنسبة 5.2% من مجموع الطلب السياحي العالمي.

¹ www.matet.dz (Aout 2010)

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

جدول رقم 1.2 : عدد السياح حسب الدول العظماء العشرة سياحيا

الوحدة: مليون سائح

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	الدولة	الترتيب
76.8	74.2	79.3	81.9	77.9	75.0	77.2	فرنسا	01
59.7	54.9	58.0	56.0	51.0	49.2	51.2	الولايات المتحدة	02
55.6	50.9	53.0	54.7	49.9	46.8	31.2	الصين	03
52.6	52.2	57.3	59.2	58.0	55.9	46.4	اسبانيا	04
43.6	43.2	42.7	43.7	41.1	36.5	41.2	إيطاليا	05
28.1	28.0	30.1	30.7	30.7	28.0	23.2	المملكة المتحدة	06
27.0	25.5	25.0	22.2	18.9	20.3	9.6	تركيا	07
26.8	24.2	24.9	24.4	23.6	21.5	19.0	ألمانيا	08
24.5	23.6	/	21.0	17.5	16.4	10.2	ماليزيا	09
22.4	21.5	22.6	21.4	21.4	21.9	20.6	المكسيك	10

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة

ملاحظة: ترتيب الدول معطى حسب السنة الأخيرة 2010

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أول بلد من حيث استقطاب عدد السياح هي فرنسا بعدد سياح قدر ب 76.8 مليون سائح سنة 2010 و لقد حافظت على هذا المركز طيلة المدة المذكورة ، كما يمكن القول أن ترتيب أول ستة دول في قائمة العشرة الأوائل سياحيا لم يتغير مقارنة مع سنة 2008 حيث ظلت فرنسا في المركز الأول دون منازع ، تلتها الولايات المتحدة، الصين ، اسبانيا، إيطاليا ثم المملكة المتحدة، إلا أن تغيرا جوهريا حدث باحتلال تركيا المركز السابع متفوقة على ألمانيا التي كانت تحتل هذا المركز بشكل تقليدي ، أما ماليزيا فقد عادت إلى مركزها

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

التاسع بعدما غابت عن القائمة في سنة 2008 ، في حين حافظت المكسيك على مركزها العاشر طيلة الثلاث سنوات الأخيرة .

بالنسبة لقارة إفريقيا فقد أشارت المنظمة أن عدد السائحين حسب الدولة لسنة 2009 كان كما يلي^(أ):

جدول رقم 1.3: عدد السياح حسب الدولة في قارة إفريقيا
الوحدة: مليون سائح

الترتيب	الدولة	2009
01	المغرب	9.29
02	جنوب إفريقيا	8.07
03	تونس	6.90
04	زمبابوي	2.24
05	الموزمبيق	2.22
06	الجزائر	1.91
07	بوتسوانا	1.55
08	نيجيريا	1.41
09	كينيا	1.39
10	ناميبيا	0.98

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة

(أ) بالنسبة لدولة مصر تصنف ضمن قائمة الشرق الأوسط بـ 14.05 مليون سائح ، و أيضا المملكة العربية السعودية بـ 10.85 مليون سائح

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دول القارة الإفريقية تحصل على نصيب محدود من عدد السائحين في العالم (من مجموع الطلب السياحي العالمي) ، و تعد تلك النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بما تتمتع به من مغريات سياحية متعددة لاسيما الطبيعية منها خاصة في بلادنا الجزائر (سنتطرق إلى هذه المغريات السياحية في مبحث لاحق) و لعل هذا الضعف في الطلب راجع إلى العديد من العوامل منها عدم الاستقرار السياسي و الأمني، البعد عن بعض الأسواق السياحية أي أهم الدول المصدرة للسائحين كأمریکا و اليابان، ، أيضا التخلف الذي تعرفه هذه الدول خاصة في الميادين الاقتصادية يلعب الدور في ذلك لأنه انعكس على ضعف البنية التحتية و بالتالي على صناعة السياحة، أو لعله راجع لعدم اهتمام معظم هذه الدول بقطاع السياحة في الخطط التنموية مقارنة مع الدول المتقدمة .

المبحث الرابع: العرض السياحي

العرض السياحي هو " كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن المقصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين و الخدمات و البضائع و كل شيء يحتمل أن يغري الناس لزيارة بلد معين"¹

المطلب الأول: مكونات العرض السياحي

يتطلب قيام أي نشاط سياحي توافر مقومات سياحية، و هذه المقومات تنقسم على قسمين: مقومات طبيعية : تشمل الموقع، المناخ و أشكال سطح الأرض، و مقومات بشرية : تشمل الجوانب التاريخية ، الثقافية و مدى تطور البنية التحتية ، كل مقوم له مزاياه الخاصة في الجذب السياحي ، و لكن هذه العوامل تعمل معا في إطار واحد يصعب فصلها عن بعضها البعض في مدى تأثيرها على قيام برامج سياحية ناجحة و متطورة².

¹ - أحمد فوزي ملوخية مرجع سبق ذكره ص 157

² سعيد صفي الدين الطيب أطروحة دكتوراه، مقومات التنمية السياحية في ليبيا، دراسة في الجغرافية السياحية، جامعة القاهرة، 2001 ص 19

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

1- المقومات الطبيعية: و تتمثل فيما يلي:

الموقع: للموقع الجغرافي تأثيرات متعددة في صناعة السياحة، فهو يحدد نوع المناخ و من ثم النباتات و الحيوانات البرية، و كذلك طول النهار و قصره، و للموقع تأثير بالغ في حركة السياحة في قربه أو بعده عن مناطق الطلب السياحي ، فكلما كان الموقع قريبا من هذه الأسواق كلما ساهم ذلك في زيادة الجذب السياحي بسبب تأثيره على تكاليف السفر .

المناخ: يعتبر المناخ من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها صناعة السياحة فالسائحون يرغبون في ظروف مناخية معينة تحدد وجهاتهم السياحية، و يتكون المناخ من عدة عناصر هي : الحرارة ، الرطوبة، التساقط ، الرياح و الضغط الجوي.

أشكال سطح الأرض: و نقصد بها تضاريس الأرض و المنظر العام و تشمل السهول، الجبال، الشواطئ، الأنهار، الغابات و المحميات، الشلالات و مناطق البراكين و الكهوف..

الحياة الحيوانية و الطيور: و تتمثل في مجموعة الحيوانات و الطيور التي تعيش في منطقة سياحية ما، و بالرغم من وجود بعض الكائنات الحية التي تؤثر سلبا في السياحة مثل الثعابين ، العقارب ، البعوض و الحيوانات المفترسة إلا أنه هناك من يفضل وجود صورة مختلفة من الحيوانات و الطيور، خاصة الأفراد من محبي هوايات الصيد أو التصوير¹.

2- المقومات البشرية: تنقسم المقومات البشرية إلى قسمين هما : المقومات الثقافية و التاريخية ،

و المقومات الخدمية و البنية التحتية:

¹ سيد فتحي أحمد الخولي، تخطيط و تنمية السياحة المستدامة في الدول العربية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة العدد الأول السنة 2000

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

المقومات التاريخية و الثقافية: و تتمثل في الأماكن التاريخية و الأثرية و بقايا الحضارات السابقة (مدن تاريخية، تماثيل، قلاع، أسوار..) و الأماكن التراثية و الفنية (النصب التذكارية، المعارض الشعبية، المكتبات...) و أيضا العادات و التقاليد (الأعياد و الاحتفالات)¹.

مقومات البنية التحتية و الخدمية : و هي عبارة عن حوافز هامة تشجع قيام صناعة السياحة، و عدم توفر هذه المقومات أو سوءها قد يعيق النشاط السياحي ، و ينقسم هذا الجانب إلى عدة عناصر هي كالآتي :

- طرق النقل فالسائحون يتجنبون الأماكن ذات الكلفة العالية و البعيدة زمنيا بسبب بعد المسافة و سوء وسائل النقل.
- تسهيلات الضيافة: تشمل الفنادق و المنشآت الأخرى التي تقدم فيها خدمات النوم، و كذا الخدمات الأساسية التي تعتبر ضرورية لقيام صناعة السياحة مثل الوكالات السياحية، محلات الهدايا و الصناعات التقليدية، المرشدين السياحيين و المطاعم.

المطلب الثاني: خصائص العرض السياحي

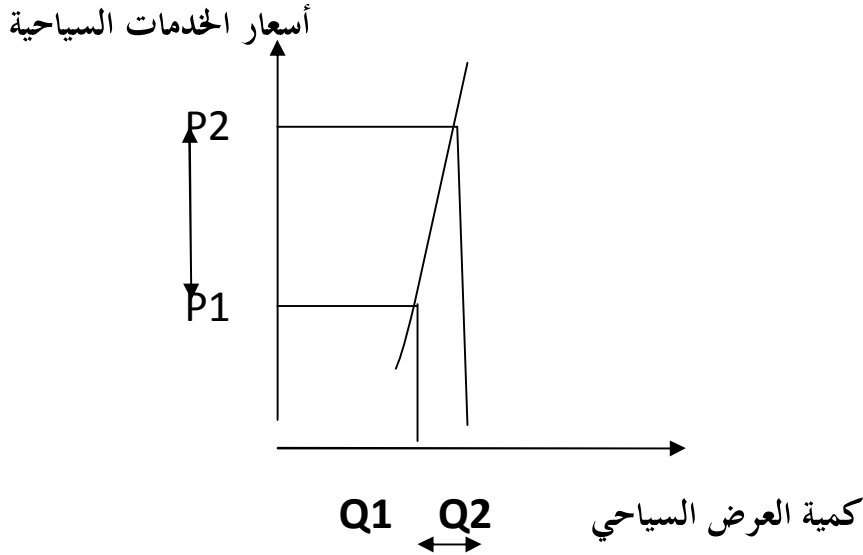
يتميز العرض السياحي بالخصائص الرئيسية التالية:

1- العرض السياحي غير مرن: يكون العرض السياحي في الظروف العادية عرضا غير مرن بمعنى أن درجة استجابة المنتج في النشاط السياحي للتغيرات في أثمان الخدمات السياحية تكون منخفضة جدا على الأقل في الأمد القصير و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

¹ - ماهر عبد العزيز توفيق صناعة السياحة مرجع سابق 146

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

الشكل رقم 1.4: مرونة العرض السياحي



المصدر: مثنى طه الحوري: مبادئ السفر و السياحة، مرجع سابق ص 156

من خلال الشكل نلاحظ العلاقة الطردية بين الأسعار و العرض السياحي بحيث كلما ارتفع مستوى الأسعار زاد العرض السياحي و لكن هذه الزيادة تحدث مع مرور فترة زمنية طويلة و لهذا نلاحظ أن نسبة الزيادة في الكميات المعروضة أقل من نسبة الزيادة في الأسعار و يرجع ذلك إلى ما يلي¹:

- إن التغير في الطاقة الاستيعابية في النشاط السياحي يتطلب بناء المزيد من المنشآت السياحية و هذا يتطلب وقت طويل.

- يشكل رأس المال الثابت المتمثل في البنايات، الأثاث، الديكورات، الأجهزة و المعدات بالنسبة للعرض السياحي نسبة عالية، و كما نعلم أن عملية التغير على رأس المال الثابت عملية صعبة و معقدة تحتاج إلى تكاليف عالية و جهود كبيرة ووقت طويل ، لذا يكون العرض غير مرن في حالة اعتماده على رأس المال الثابت .

¹ - أحمد فوزي ملوخية مرجع سبق ذكره ص 167

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

- العامل الطبيعي يشكل علاقة بارزة في العرض السياحي و هذا يعني أن المنتج السياحي يكون محكوما بهذا العامل و يفقد السيطرة التامة على العرض.
- المنتج السياحي هو منتج خدمي بالدرجة الأساسية و غير قابل للتخزين.
- العرض السياحي يمتاز بعدم إمكانية نقله، و المطلوب من السائح أن ينتقل إلى الموقع السياحي لكي يستطيع أن يشتري المنتج السياحي.
- المنشآت السياحية مصممة هندسيا خصيصا لتقديم الخدمات السياحية و لا تصلح لإنتاج أنماط سلعية أخرى فيصبح تغيير المشاريع السياحية إلى أخرى غير سياحية عملية غير واردة و مكلفة.

2- العرض السياحي عرض للخدمات بصفة أساسية: فالسائح يشتري عادة مجموعة خدمات تشكل ما يعرف بالمنتج السياحي، و هذه الخدمات هي:

- خدمات النقل
- خدمات الإيواء
- خدمات الإطعام و الشراب
- خدمات اللهو و التسلية و الترفيه
- مجموعة خدمات و سلع أخرى

3- المنافسة: يخضع العرض السياحي للمنافسة فهو يتنافس مع سائر السلع و الخدمات الأخرى بالإضافة إلى التنافس بين البلدان المختلفة على تسويقه.

4- استقلالية العناصر المكونة للعرض السياحي عن بعضها¹: يتميز عرض السلع العادية بالتداخل التام بين مكوناتها المختلفة في حين نجد أن مكونات العرض السياحي مستقلة عن بعضها البعض فتلك الطبيعية مستقلة عن الصناعية.

¹ - عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، دفعة 2005، ص20

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أن تطور مفهوم السياحة كان مع تطور المجتمع سواءً من حيث تطور وسائل النقل، زيادة وقت الفراغ ، تحسن المستوى المعيشي.. و تتمثل السياحة في مجموعة الأنشطة الترويجية التي يقوم بها الأفراد خلال انتقاهم المؤقت إلى مناطق غير مناطق سكنهم الدائم، و من هذا لكي نعتبر الزائر سائحا لا بد أن يمكث على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزوره. تختلف أشكالها باختلاف المعيار و الزاوية التي ينظر إليها منها ، فإذا صنفت طبقا لمعيار الحدود السياسية فتكون إما سياحة داخلية أو خارجية(دولية) ، أما إذا صنفت طبقا للمدة فتقسم إلى سياحة إقامة و سياحة موسمية ، و إذا صنفت تبعا لمعيار الشكل التنظيمي فتكون سياحة فردية و أخرى جماعية ، في حين إذا صنفت تبعا للباعث من السياحة -أو الهدف منها- فتتعدد أشكالها، إما بيئية، رياضية ، ثقافية ، دينية ، ترفيهية ، للأعمال و المؤتمرات و استجمامية.

إن النشاط السياحي نشاط غير متجانس بسبب عدم تجانس المنتج السياحي، ففي حين تقوم أغلب القطاعات الاقتصادية بإنتاج سلع ملموسة، يعتمد النشاط السياحي على الخدمات يمكن تقديمها للسياح ولغير السياح، أي أن هناك صعوبة في تمييز الإنتاج الموجه للاستهلاك السياحي عن ذلك الموجه لأغراض الاستهلاك غير السياحي وهذا ما يجعل التحليل الاقتصادي للنشاط السياحي ذا طابع خصوصي له تعقيداته نتيجة عدم الدقة في تحديد الظواهر الاقتصادية في قطاع السياحة.

أما التسويق السياحي فهو عبارة عن نشاط إداري وفي تقوم به المنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها في سبيل تحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها بهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي ودوافع السائحين.

في حين يتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة و ما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع.

تختلف المتغيرات المؤثرة في جانب الطلب عن المتغيرات المؤثرة في جانب العرض بالإضافة إلى التكامل الرأسي و الأفقي للأنشطة السياحية.

الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات

إن الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر العناصر السياحية و التجهيزات و الخدمات السياحية، والتي لا تباع إلا من خلال السياحة، بل يتوقف أيضا على السلع و الخدمات المساعدة.

مثل أي منتج تصديري فإن صناعة السياحة خاصة الدولية تتأثر بمجموعة من المؤثرات الخارجية مثل الاستقرار السياسي، درجة التقدم الاقتصادي، مستوى الاستقرار الاقتصادي و الاستقرار الطبيعي (مثل استقرار المناخ).

يتأثر الطلب السياحي بمسوى الرفاهية الاقتصادية للدول سواء الدول المصدرة أو المستقبلة.

يشهد الطلب السياحي العالمي ارتفاعا محسوسا في الأخيرة و هو مرشح للارتفاع في المستقبل و ذلك راجع خاصة إلى التطور في وسائل النقل و الاتصالات، زيادة أوقات الفراغ، تحسن الظروف الاقتصادية و السياسية لمعظم بلدان العالم.

معظم النسبة في هذا الطلب تستحوذ عليها الدول المتقدمة كفرنسا و الو.م.أ .

إن العرض السياحي خاصة فيما يتعلق بالمقومات التاريخية و الطبيعية يتصف بعدم المرونة خاصة في الأجل القصير.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

مقدمة الفصل:

إن التنمية بشكل عام تهتم بتحسين رفاهية الشعوب، ورفع مستوى المعيشة و تحسين التعليم و الصحة و المساواة في فرص العمل المتاحة، جميعها عناصر جوهرية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمراية...الخ.

أما بخصوص التنمية المستدامة فهي مفهوم تتبناه أهم المراكز العالمية المهتمة بالبيئة وارتقائها ، حيث يعتبرون هذا المفهوم أساسيا نحو مستقبل أفضل للدول، خاصة النامية منها.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أساسيات التنمية الاقتصادية ثم تطور هاته الأخيرة إلى مصطلح التنمية المستدامة و خصصنا مبحث لمعرفة مضمونها من حيث العناصر، المبادئ، الأبعاد و المؤشرات.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

المبحث الأول: أساسيات في التنمية الاقتصادية

إن الحديث عن التنمية يرتبط دائما بالحديث عن التخلف و التقدم و النمو الاقتصادي، فالتقدم هو غاية التنمية، و هي بدورها عملية بناء أسس و مقومات النظام الاجتماعي و الاقتصادي المتقدم، لذلك فإن فهم التنمية و الحديث عنها يستدعي قبل كل شيء البحث في مفاهيم التخلف و التقدم من جهة و التفريق بينها و بين النمو الاقتصادي من جهة أخرى .

فالتخلف هو الانعكاس لحالة أو ظاهرة اقتصادية و اجتماعية متأخرة من مستوى تطورها تسود بزمان و مكان معين و لمجتمع أو دولة معلومة أو مجتمعات و دول معينة، و هو يعبر عن حالة مجموعة من الدول تجمعهم خصائص مشتركة أهمها المستوى المنخفض لمعدل نمو الدخل الوطني و معدل نمو الدخل الفردي، انخفاض مستوى الإنتاجية، هيمنة القطاع الزراعي، ارتفاع مستوى البطالة المقنعة، ضعف رأس المال المتاح، التبعية التكنولوجية، الانفجار السكاني، الاعتماد على التجارة الخارجية، عدم كفاية البنية التحتية .. الخ

أما التقدم فهو إزالة مظاهر التخلف و خلق اقتصاد وطني يتميز بالديناميكية الحركية الفعالة المتنامية باستمرار لكل الموارد الوطنية بجوانبها الطبيعية و البشرية و المالية معتمدا في ذلك على الطرق و الأساليب الحديثة لرفع الإنتاجية إلى أعلى مستوى ممكن.

و استكمالا لجوانب الموضوع لا بد من تسليط الضوء على بعض التعاريف الخاصة بالتنمية و النمو و التفريق بينهما و كذا معرفة مقاييس هذه و التنمية و النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و الفرق بينهما

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحرب العالمية الثانية واتسعت الآن، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف فرونسوا بيرو François. Perroux النمو بأنه: "الارتفاع الحاصل خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر اقتصادي محدد في مجتمع، غالبا الإنتاج الصافي بمعناه الحقيقي" ¹

أما سالم توفيق النحفي فيقول بأن النمو الاقتصادي: "مصطلح يشير إلى ارتفاع كمية الإنتاج من خلال التغير في عوامل الإنتاج و زيادة كفاءة استخدامها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع الدخل القومي و الفردي" ²

أما محمد عبد العزيز عجمية و آخرون فيعرفونه بأنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"

و بالتعمق في هذا المفاهيم فإنه يتعين التأكيد على أن:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد و أن يفوق معدل النمو السكاني، و كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا.

و وفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني ³

- الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 دولار مثلا في سنة ما إلى 120 دولار في العام التالي أي بمقدار 20% فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20%؟ للإجابة على هذا السؤال يتعين التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع و الخدمات بلغت أكثر من 20%

¹ J.arrous Les théories de la croissance, Cahiers Français n°279, janv-fev 1997 Cet article est disponible en ligne à l'adresse : http://www.fea-upcam.fr/data/document_collections/29/doc_278_1158083745_fr.pdf

² سالم توفيق النحفي، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000 ص 294

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص 73-74

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

لأدركنا أن متوسط دخله الحقيقي لم يرتفع بل انخفض ، و على ذلك لا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، ووفق لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم¹

- الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد أثر التضخم، و على ذلك فإننا لا بد و أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية، و من كل هذا فإن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

و بناء على ما سبق فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية في اللغة مشتقة من نَمَى أي رفع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، فلقد استعمل مصطلح التنمية في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، للدلالة على زيادة الشيء وتوسعه عبر مراحل مختلفة، وفي مجالات معرفية متعددة².

أما من حيث الجانب الاصطلاحي فنجد أن مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات أو العلوم مثلا نجد في علم الاقتصاد يستعمل لوصف الحالة الاقتصادية للدولة من حيث الدخل القومي، وإنتاج السلع، وأداء الخدمات والتقدم الصناعي والتكنولوجي وقد أثار جدلا كبيرا على المستويين النظري والتطبيقي.

¹ نفس المرجع ص 75

² - مفيدة خالد الزقوزي، التنمية: مراجعة للمفهوم و الأبعاد و منهجية القياس، مجلة الجامعة المغربية، العدد 07، السنة 2009 ص 92.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

بعد استخدامه لأول مرة في عام 1949 كبديل لمرادفات التطور والتقدم والتصنيع بدأت التنمية في دول أوروبا الغربية حينما طالبت مجتمعات تلك البلدان برفع مستوى معيشتها فوق حد الفقر، ومارست أساليب متنوعة للحصول على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالعملية التنموية الغربية دعمت مشروع الاقتصاد الحر، والتوسع التكنولوجي وتطبيقاته، والذي ترتب عليه ما يعرف بدولة الرفاه. وكرست الجهود للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية لرفع معدلات النمو، والتخلص من التبعية، ودمج اقتصادياتها ضمن اقتصاد الدول المتقدمة.

لقد اختلفت تعاريف ومفاهيم التنمية وذلك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر.

فيرى جيرارد ميرى Gérard maire بأن التنمية الاقتصادية هي "عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن أي لتحقيق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع ومواصلته لفترة زمنية طويلة"¹.

أما محمد نبيل جامع و زملائه فيعرفون التنمية: "هي حرك التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء و مهام الأجهزة (أو النظم) الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية الريفية و الحضرية و ذلك من خلال مركز الأنشطة التنموية المتناسقة و المتكاملة و الشاملة و المتوازنة حكوميا و أهليا"².

في حين يعرفها البعض بأنها: "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الاقتصادي"³.

و يعرفها فلح حسن خلف بأنها: "العملية التي يرتفع من خلالها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن " و هذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي)⁴.

و من خلال عرض هذه التعاريف نستخلص أن الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستوى معيشة الفرد متمثلا في زيادة دخله الحقيقي، و يتحقق ذلك من خلال زيادة الناتج الوطني من السلع و

¹ اسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص50

² احمد فوزي ملوحي، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 20، نقلا عن سعد الدين إبراهيم، دراسات في التنمية و التغير الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص7

³ مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2007 ص 122

⁴ فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2006 ص 177

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

الخدمات ، و على ضوء هذا يمكننا التوصل إلى تعريف شامل يعطي التنمية مدلولها الصحيح فيمكن القول أن التنمية هي: " عملية ديناميكية (غير ساكنة) تؤدي إلى إحداث تغيرات اقتصادية و اجتماعية و سياسية ".

فالتنمية هي عملية و ليست حالة على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق و بالتالي في الوظائف المرتبطة بها و كذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية و المتداخلة و التي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة ، و هي تسير في اتجاه واحد.

فاقتصاديا تهدف عملية التنمية إلى القضاء على التخلف و السير نحو التحديث و التصنيع إلى جانب تحقيق زيادة في الدخل الوطني و زيادة متوسط الدخل الفردي و تطوير نوعي للهياكل الاقتصادية و القوى المنتجة.

أما اجتماعيا فالتنمية لها أبعاد إنسانية كالقضاء على الفقر و إشباع الحاجات الإنسانية لغالبية السكان عن طريق الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و توزيع أكثر عدالة للدخل.

أما البعد السياسي للتنمية فهو التحرر من التبعية السياسية و الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يعد ركن أساسي في التنمية الاقتصادية.

1- الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي :

بالرغم من أن كل من مصطلحي التنمية و النمو قد تضمننا الزيادة في الدخل المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي إلا إنه هناك اختلاف كبير في معنى هذين المصطلحين.

و لكي نفرق بينهما نقول أن مصطلح النمو له مدلول كمي إذ يفيد الزيادة في الإنتاج و الدخل الوطني اللذان تؤثر زيادتهما على الاستثمار، كما أنه يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط ، أي على كم السلع و الخدمات التي يحصل عليها و لا يهتم بنوعية تلك السلع و الخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

أما مصطلح التنمية فله مدلول أوسع و أعمق باعتبارها تتضمن تغيرات كمية في الإنتاج و الدخل الوطني و تغيرات كيفية في توزيعهما و استخدام الموارد الإنتاجية في الاقتصاد بصفة عامة و مصطلح التنمية هو الذي يفضله الاقتصاديين في البلدان النامية لأن ما يتطلب وصفها الاقتصادي من تغيرات ليست مجرد عملية نمو اقتصادي بل هي تغيرات هيكلية في كل المجتمعات .

إن النمو الاقتصادي يتضمن إنتاجا أكثر بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة في الإنتاج إضافة إلى التغيرات الهيكلية و بمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي لا يتضمن إنتاجا أكثر فقط من خلال استخدام كميات أكبر بينما تعد التنمية الاقتصادية عملية مستمرة تذهب إلى أبعد من ذلك لتتضمن التغيرات في تنظيم الإنتاج و في توزيع عوامله بين القطاعات

بالإضافة إلى ذلك لا يمكن القول أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات.

إن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي جميع ما انطوت عليه عناصر النمو و التي تمثلت في (زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية، أن تكون الزيادة على المدى الطويل)، بالإضافة إلى عوامل أخرى تفرد بها عملية التنمية و هي¹:

تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي: فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، فبالإضافة إلى الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة، و بذلك يزيد الناتج المحلي و يتنوع الإنتاج في المجتمع، و تزداد فرص العمل و تتحرر الدولة من تبعيتها للعالم الخارجي

تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، و هذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية من النمو و ما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقة الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق ص 78

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة: حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع و الخدمات المنتجة و تعطي أولويات أكبر للأساسيات و على الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية ، و الخدمات الأساسية من تعليمية و صحية و اجتماعية ، و كل هذا يتطلب تدخل السلطات الحكومية المركزية و المحلية.

و يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو و التنمية في جوانب عديدة، حيث تؤكد هيكتس Mrs Hicks بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية بينما يشير النمو إلى البلدان المتقدمة.

كما يفرق شومبيتر Schumpeter بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر و فجائي في الحالة المستقرة بينما النمو هو تغير تدريجي و مستقر في الأمد الطويل، و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار و في السكان ، و يؤكد البروفيسور بون Bonne بأن التنمية الاقتصادية تتطلب و تتضمن نوعا من التوجيه و التنظيم و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها.

و عليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة و مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلية للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، و لهذا فإن التنمية أشمل و أعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير ، بالإضافة إلى أن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعي¹.

المطلب الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية

رأينا فيما سبق مفهوم كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى ذلك فإن بعض الكتاب كثيرا ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، إلا أن البعض يرى أن التقدم الاقتصادي يتناول الوسائل - أي تحسين استخدام وسائل الإنتاج - في سبيل تحقيق أحسن الأهداف .

و على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو و التنمية و التقدم، فإنها كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر المشاركة.

¹ مدحت محمد القريشي ، مرجع سابق ص 24

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

و لعل ما يعيننا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟

لقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ففي البدء كان مقياس التنمية بالنتاج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية ، و هكذا تغيرت المقاييس مع مرور الزمن.

1- الناتج المحلي الإجمالي PIB:

لقد كان من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي هو زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي و نمو الدخل الوطني، و هذا النمو في الدخل هو الذي يؤدي إلى القضاء على الفقر و مظاهر التخلف الأخرى .إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول و الترحاب ، و ذلك لأن زيادة الدخل - أو نقصه - قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية ، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر، أو نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان، و كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من إلى الدولة¹.

2- الناتج القومي للفرد:

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، و هنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد ، و من جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء، و قد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

3- الحاجيات الأساسية:

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقياس دخل الفرد و بسبب خيمة الأمل مع مقاربات النمو و توزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية، فقد تبين هذا

¹ محمد عبد العزيز عجمية، و آخرون، مرجع سابق ص 89

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل سنة 1976 و قد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في حطتها الخمسة في 1974 ، و يؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء و الماء و السكن و الخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) ، و بذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان و تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية¹.

4- مؤشرات اجتماعية:

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و التعليم و المياه الصالحة للشرب و السكن و التي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية لهم، لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية و مكوناته و الأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية، و قد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة و التي اعتمدها و كذلك مقياس التنمية البشرية أو ما يعرف اختصاراً بـ IDH و الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية

بالرغم من أن التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من النمو الاقتصادي إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن التكلم عن التنمية بدون وجود نمو اقتصادي²، في هذا الصدد يمكن القول أن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات: الأولى تتحدث عن النمو و تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة ، أما الثانية فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً، و قد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان و المناطق المتخلفة اقتصادياً³، و لتحقيق هذا الهدف نتناول أهم تلك النظريات بشكل من الاختصار:

¹ مدحت محمد القريشي ، مرجع سابق ص 125

² Malcom Gillis, Dwig H. perkins, Michael Romer, Donald R.snodgrass, (traduction par Bruno Baron Renault), Economie du développement , 2eme édition ,1998,p:11

³ مدحت محمد القريشي ، مرجع سابق ص 87

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

1- نظرية النمو الكلاسيكية:

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر و وائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة لينبؤوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه.

أ- تحليل آدم سميث: من خلال كتابه " ثروة الأمم" هو أول من قام بعرض الركائز الأولية لبناء نظرية النمو ، بالنسبة إليه النمو الذي يأخذ مصدره من تقسيم العمل يكون دائما في استمرار ، هذه الفكرة قد تطورت بفضل المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك الآخرين .

يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا، ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية انكماشية).

ب- حالة التوقف لدافيد ريكاردو **L'état stationnaire de David Ricardo**:
النمو يصطدم بشح الطبيعة (المردود المتناقص للأرض).

- أصل النمو: إعادة الاستثمار الإنتاجي للفائض.
- الارتفاع الحاصل في السكان يتطلب الارتفاع في الإنتاج الزراعي: و لكن الأراضي التي يعاد زراعتها عدة مرات تكون ذات ريع متناقص، و ترتفع بذلك تكلفة الإنتاج و بالتالي ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وبهذا يتحتم على أصحاب المصانع رفع الأجور و هذا لثبات المستوى المعيشي، و يؤدي ذلك إلى نقص الأرباح و بالتالي ضعف مستوى الاستثمار، و هذا ما يؤدي إلى كبح النمو الاقتصادي، حرية التبادل يمكن أن يكون لها تأثير على انخفاض

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

مستوى الأجور، و هذا ما يسمح بارتفاع مستوى الأرباح، و لكن هذا يكون حل فقط في المدى القصير، و بالتالي حالة التوقف لا مفر منها في الأجل الطويل.

ج- نظرية كارل ماركس Marx:

- أصل النمو: التراكم الرأسمالي.
- في العالم الرأسمالي، البحث المستمر عن الأرباح ينتج عنه إحلال عنصر رأس المال بالعمل، و بهذا تتضاعف البطالة ، و تنخفض الأجور و هذا ما يؤدي إلى تخفيض المستوى الاستهلاكي للطبقة العاملة و يفتح أزمة المنافذ *crise des débouchés*، و بالتالي ميل معدلات الفائدة للانخفاض يؤدي تدريجيا إلى انخفاض التراكم الرأسمالي و بالتالي النمو الاقتصادي .

د- نظرة مالتوس R. Malthus : النمو محدود و مرتبط بقانون السكان :

- أصل النمو: إعادة الاستثمار الإنتاجي للفائض.
- بالنسبة لمالتوس، نمو إنتاج الأرض يتزايد بمتتالية حسابية ، في حين النمو السكاني يتزايد بمتتالية هندسية، و هذا ما يقود إلى حدوث أزمات مجاعة خطيرة، التي يمكن أن تحل في المدى القصير بضبط النمو السكاني قبل أن يرتفع هذا الأخير عن نمو الإنتاج بشكل أكبر¹.

2- تحليل كيتز Keynes للنمو الاقتصادي:

- يعرض كيتز نموذج من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:
$$Y = C + I + G + X - M \dots (1)$$

حيث أن:

Y : الدخل القومي

C : الإنفاق الاستهلاكي طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية.

I : الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار).

G : الإنفاق الحكومي طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية.

¹ J.arrous, Les théories de la croissance, op-cit

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

M: قيمة الواردات ، X: قيمة الصادرات

ولتبسيط النموذج سيقصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، و عليه تصبح المعادلة (1)

على النحو التالي:

$$Y = C + I + G$$

يوضح كيتز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C + I + G) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L، و الفن التكنولوجي السائد T، و حجم معين لرأس المال K¹

• اهتم كيتز بالشروط اللازمة للنمو الاقتصادي ، و اعتبر الطلب الفعال في مقدمة تلك الشروط، و يشير الطلب الفعال حسب تحليل كيتز إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم، و قد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الاستثمار و نمو الناتج القومي، و عرف هذه العلاقة بالمضاعف: و حدد هذه العلاقة بالصيغة الرياضية التالية:

$$M = 1/1-MPC = 1/MPS$$

حيث تشير M إلى المضاعف، MPC إلى الميل الحدي للاستهلاك و MPS إلى الميل الحدي للاادخار.

و يفسر المضاعف الذي جاء به كيتز، أنه كلما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة فإن الدخل يزداد ب M وحدة، و عليه فإن عملية النمو عند كيتز تتحدد بمقدار الزيادة في المتغيرات المستقلة لمكونات الطلب الكلي للاستهلاك التلقائي، الإستثمار التلقائي، الإنفاق العمومي، الصادرات أو التحويلات الحكومية أما المتغيرين المستقلين الآخرين الضرائب والواردات فترتبطهما علاقة عكسية بالدخل ، و قد جاء كيتز بأفكار جديدة في النمو الاقتصادي من بينها أنه يمكن تحقيق توازن في ظروف عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، و أن الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض ، و من هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شأنه أن يحرك الدورة الاقتصادية و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي².

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ص 43-44 على الموقع www.kau.edu.sa

² سالم توفيق النحفي، أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره ص 322

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

3- الكيترين الجدد دومار و هارود Domar et Harrod : النمو مستمر و لكن غير مستقر

هل يمكن أن يكون النمو متوازن؟ أي نمو العرض = نمو الطلب في سوق السلع و الخدمات و في سوق العمل؟ طرح هذا الإشكال بعد حدوث الأزمة الاقتصادية سنة 1929 كانت الإجابة عليه سلبية من طرف الاقتصاديين هارود و دومار .

أ- دومار اهتم بالبحث بتوضيح الشروط اللازمة للحصول على نمو متوازن:

● في نفس اتجاه النظرية الكينيزية، لكن دومار يرى أن الاستثمار (I) له تأثيرين بحيث:

- أثر الدخل: (I) هو عنصر من الطلب الفعال ، بحيث الزيادة في (I) تؤدي إلى ارتفاع الدخل بشكل مضاعف يقدر ب: $di/1-c = di/s$ (لأن $c+s=1$ و بالتالي: $1-c = s$).

- أثر الطاقة الإنتاجية: (I) هو عنصر من العرض في الأجل الطويل، لأن الاستثمار يسمح برفع الطاقة الإنتاجية و بالتالي حجم العرض، الطاقات الإنتاجية تزيد بشكل نسبي عن مستوى الاستثمار، و هذا إذا افترضنا أن معامل رأس المال $V=K/Y$ ثابت، أي عوامل الإنتاج غير قابلة للإحلال.

كيتز Keynes أهمل هذا الجانب لتأثير الاستثمار لأن تحليله اقتصر على المدى القصير ، و بالتالي فهو يعتبر مخزون رأس المال ثابت و مستقر خلال هذه الفترة.

هناك إذن عدم تجانس: من جانب العرض نجد أن المقدار اللازم للاستثمار هو الذي يحدد النمو، بينما من جانب الطلب نجد أن النمو يتحدد بالتغير الحاصل في الاستثمار و في هذا الصدد يقول دومار: " كذلك ، إذا أردنا الاستثمار اليوم بشكل يتلاءم مع الطلب للطاقة الإنتاجية، فلا بد أن نستثمر أكثر في الغد استجابة للزيادة التي حصلت في الطاقة الإنتاجية بفضل الاستثمار السابق".

- التوازن الحاصل في النمو يكون دائما ديناميكي (مستمر).

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

- للحصول على نمو متوازن لابد أن تكون الزيادة في الاستثمار- و بالتالي رأس المال و الإنتاج- بمعدل ثابت يساوي S/V ، و هو ما يسمى بمعدل النمو المضمون gw ^(أ).
- أصل النمو: هو حاصل نسبة معدل الادخار إلى معامل رأس المال S/V .
- ب- هارود اهتم بالبحث عن شروط تحقيق استقرار النمو مع إمكانية التشغيل التام :
 - النمو بطبيعته غير مستقر:

- احتمال إمكانية تساوي النمو الفعلي g مع النمو المتوازن لأن المتغيرات I, V, S مستقلة ، حيث أن قرارات الاستثمار تعود لأصحاب المشاريع، معدل الادخار يتحدد عن طريق الدخل، في حين أن معامل رأس المال ثابت.

- هناك إذن احتمال كبير بأن لا يتساوى نمو العرض مع نمو الطلب، وبهذا حالة عدم التوازن تكون محتملة، و لا توجد الآلية التي تسمح بتحقيق التوازن، إن حدث و تحقق التوازن فإن ذلك يكون بالصدفة².

• **النمو مع التشغيل التام:** إذا تم افتراض أن النمو الديناميكي يتحقق في سوق السلع ، هل هناك إمكانية تحقيق نمو متوازن مع تشغيل تام ؟

- حتى يتحقق نمو المتوازن و بدون بطالة لابد أن يكون معدل النمو الطبيعي gn ^(ب) مساويا لمعدل النمو المضمون gw أي: $gn = gw = S/V$. و لكن لا يوجد أي دليل بأن هذه المساواة محققة لأن gn, S, V هي متغيرات مستقلة .

- و بالتالي النمو أصلا غير مستقر و ممكن أن يشتمل على البطالة، عدم التوازن هي القاعدة في حين أن التوازن يعتبر حالة استثنائية.

(أ) معدل النمو المضمون gw هو معدل النمو الذي يضمن التوازن في سوق السلع و الخدمات.

² J.arrous Les théories de la croissance, op-cit

(ب) معدل النمو الطبيعي gn يقصد به معدل النمو السكاني.

4- تحليل نيكولا كالدور (1956) N.Kaldor:

- إمكانية تحقيق نمو متوازن مع تشغيل تام:

أ- توزيع الدخل: يفترض كالدور وجود مجموعتان من الأعوان الاقتصادية يتقاسمون الدخل ولكن ليس لهم نفس السلوك و هم أصحاب رؤوس الأموال الذين يحصلون على الأرباح P و طبقة العمال الذين يحصلون على الأجر W مقابل الجهد الذي يبذلونه في خدمة أصحاب رؤوس الأموال.

مجموع الادخار الكلي S يساوي مجموع ادخار طبقة أصحاب رؤوس الأموال Sp بالإضافة إلى ادخار طبقة العمال Sw، و بالتالي يمكن كتابة معادلة الادخار على النحو التالي:

$$(1) \dots S = swW + spP$$

بجاءت P، W تشير على التوالي كتلة الأرباح و كتلة الأجور، في حين تشير sp، sw على التوالي إلى الميل المتوسط للادخار لأصحاب رؤوس الأموال و الميل المتوسط للادخار للأجراء مع افتراض: $0 \leq sw \leq sp \leq 1$ (لأن أصحاب رؤوس الأموال يدخرون أكثر من الأجراء).

معادلة الدخل تكتب على الشكل التالي: $Y = W + P$ و منه $W = Y - P$ (2)...

و بتعويض (2) في (1) نجد: $S = swY + (sp - sw) P$

و بقسمة طرفي المعادلة على Y نجد: $s = S/Y = sw + (sp - sw) P/Y$ (3)...

S يمثل ميل الادخار للمجتمع، و هو يتغير وفقا لدالة تقسيم الدخل الوطني، و بأكثر دقة هو دالة تابعة لحصة الأرباح في الدخل الوطني التي يمكن صياغتها بالشكل التالي: $P/Y = (s - sw) / (sp - sw)$ (4)...

ب- النمو المتوازن مع التشغيل التام¹: من خلال نموذج هارود، للحصول على نمو متوازن مع تشغيل تام، لا بد من تحقق المساواة $n = s/v$ مع $v = K/Y$ و بالتالي تصبح المعادلة (4) كما يلي: $P/Y = (nv - sw) / (sp - sw)$

(أ) تم تغيير رمز معدل النمو الطبيعي gn ب n فقط لتسهيل الكتابة.

¹ Gilbert Bougi, croissance équilibrée et répartition fonctionnelle, le modèle de Kaldor, disponible sur le site: http://www.pieven.com/couren/CM_L3/expkaldor.pdf

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

P/Y تمثل قسم الدخل الذي يحقق النمو المتوازن مع التشغيل التام.

نعلم أن: $P/K = P/Y * Y/K$ مع $Y/K = 1/v$

يضيف كالدور القيد $0 \leq P/Y \leq 1$ و بالتالي: $0 \leq P/K * K/Y \leq 1$ و هذا ما يعني أيضا أن:

$$0 \leq [(n - sw/v) / (sp - sw)]v \leq 1$$

$$sw \leq s \leq sp \text{ أي}$$

و هذا يعني أن الميل المتوسط للادخار متوافق مع النمو المتوازن الذي يتحقق مع التشغيل التام و محصور بين ميل ادخار الأجراء و ميل ادخار أصحاب رؤوس الأموال ، و الفرق بين sp و sw يحدد مساحة القيم الممكنة ل S .

• استقرار النمو المتوازن مع التشغيل التام:

من المعادلة التي توصل إليها كالدور $\frac{P}{Y} s = sw + (sp - sw) \frac{P}{Y}$ (المعادلة 3) نجد أن الادخار هو دالة متزايدة لقسم الأرباح في الدخل الوطني و هذا في ظل افتراض $sw \leq sp$ ، و من جهة أخرى معدل النمو المضمون S/v هو أيضا دالة متزايدة لمعدل الفائدة . التوازن يكون عندما يتساوى معدل النمو المضمون مع معدل النمو الطبيعي $gn = gw = \frac{s}{v}$ و هو ما يسمح بالتوازن في سوق العمل.

- إذا كان $gn > \frac{s}{v}$ أي معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي، هناك نقص في اليد العاملة ، إذن الأجور ترتفع و تنخفض الأرباح ، ميل الادخار ينخفض و يكون معدل النمو متباطئ و بهذا تعود $\frac{s}{v}$ إلى مستوى gn .

- إذا كان $gn < \frac{s}{v}$ أي إذا كان معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الطبيعي ، يرتفع مستوى البطالة ، و بالتالي ينخفض الأجر و بالتالي ترتفع حصة الأرباح و يزيد

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

بذلك ميل الادخار ، إذن معدل النمو المضمون يكون سريع ، و تتجه $\frac{s}{v}$ إلى الأعلى حتى تصل إلى مستوى gn^1 .

و بالتالي في كلتا الحالتين يتجه معدل النمو إلى الاستقرار .

5- نموذج سولو Solow:

• يدرس نموذج سولو حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل من رأس المال و العمل وذلك وفق الفرضيات التالية :

- الإنتاج دالة لعنصري العمل و رأس المال $y = f(k, L)$

-الإنتاجية الحدية $f' > 0$ موجبة.

-تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر $f'' < 0$

-أن العمل ينمو بنسبة ثابتة .

-نسبة من الإنتاج ستدخر و تستثمر $I = \frac{dk}{dt} = sy$

النموذج الذي اقترحه سولو قائم على دالة الإنتاج في ظل ثبات غلة الحجم $Y=f(K,L)$ أي دالة الإنتاج تابعة لعنصر رأس K لمال و العمل L و هي تكتب من شكل دالة coob-doglass أي: $L^{\beta\alpha}Y=AK$

- إذا كان $\frac{s}{v} > gn$ أي معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي، هناك نقص في

اليد العاملة، و بالتالي ارتفاع في مستوى الأجر، يقوم أصحاب رؤوس الأموال بإحلال

رأس المال بالعمل ، و يرتفع بذلك معامل رأس المال $V = \frac{K}{Y}$ ، و تتجه بذلك $\frac{s}{v}$ إلى

الأدنى حتى تصل إلى مستوى gn .

- إذا كان $\frac{s}{v} < gn$ أي إذا كان معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الطبيعي ،

يرتفع مستوى البطالة ، و بالتالي انخفاض الأجر، يقوم أصحاب رؤوس الأموال بإحلال

¹ J.arrous Les théories de la croissance, op-cit

² عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 181

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

العمل برأس المال، و ينخفض بذلك معامل رأس المال $V = \frac{K}{Y}$ ، و تتجه بذلك $\frac{s}{v}$ إلى الأعلى حتى تصل إلى مستوى gn .

- النمو غير محدود بشرط أن يرافق النمو السكاني تقدم تقني **progrès techniques**، و إلا سيتوقف النمو، و بالتالي فالنمو مرتبط بعوامل خارجية متمثلة أساسا في التقدم التقني و تطور عدد السكان في الأجل الطويل.

-6 النظريات الحديثة للنمو: نظريات النمو الداخلية:

(Romer, Lucas, Barro, Greenwood, Jovanovic)

- نظريات النمو الحديثة متعددة سنقتصر في هذا الصدد على تلك المتعلقة بالنمو الداخلي.
- تأخذ هذه النظريات مصدرها من الانتقادات الموجهة لنموذج سولو، و أهمها تلك المتعلقة بالتقدم التقني بحيث لا تعتبره عامل نمو خارجي و إنما يعتبر هذا العامل داخلي لأنه ينتج عن استثمارات الأعوان الاقتصاديين.
- بما أن عوامل النمو تعتبر داخلية، تستطيع الدولة أن تلعب دورها في عملية تطور النمو عن طريق تشجيع الأعوان الاقتصاديين للاستثمار في التقدم التقني، هذه النظرات أعادت الاعتبار لدور الدولة.
- على عكس سولو تفترض نظرية النمو الداخلية أن الإنتاجية الحدية لرأس المال غير متناقصة.
- تتمثل عوامل النمو في تراكم رأس المال المادي (Romer)، تراكم رأس المال البشري (Lucas)، البنية التحتية (Barro).¹

-7 نظرية الدفعة القوية Rosentein Rodan:

إن جوهر هذه النظرية يتمثل في أن التنمية الاقتصادية ليست بعملية تدريجية أو مرحلية بل هي سلسل من القفزات أو الدفعات القوية التي تنطلق بالاقتصاد من حالة التخلف و الركود إلى مرحلة النمو الذاتي كما ترى هذه النظرية أن التقدم خطوة خطوة سوف لا يكون له تأثير فعال على دفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام و تحقيق التقدم الاقتصادي و في هذا المجال ذكر رودان " إذا

¹ J.arrous Les théories de la croissance, op-cit

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

سرنا خطوة خطوة في طريق النمو فلن نصل إلى شيء فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى دفعات قوية يفوق أثرها الخطوات التدريجية .

إن الدفعات القوية تشكل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية فينبغي بذل الحد الأدنى من الجهود الإنمائية قبل أن يتسنى للاقتصاد الوطني الانطلاق في مرحلة النمو الذاتي .

ويتضح من هذا أنه بما أن بلوغ حد أدنى من الجهد الإنمائي يعد شرطا ضروريا لانطلاق الاقتصاد الوطني في مرحلة النمو الذاتي فإن حجم الدفعة القوية يتحدد من هذه الناحية بمقدار الاستثمار اللازم لإجرائه بانتظام لتحقيق الحد الأدنى من الجهد الإنمائي.

8- نظرية النمو المتوازن Nurkse:

إن هذه النظرية تعتبر امتدادا طبيعيا لنظرية الدفعة القوية و يعتبر الاقتصادي " نركسه " من المتحمسين لهذه النظرية و يعتمد بأنها قادرة على حل مشكلة التخلف الاقتصادي للبلدان النامية و يقترح توزيع رؤوس الأموال على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة حيث سيؤدي ذلك إلى التكامل الصناعي الحقيقي حيث تؤثر الصناعات على بعضها بشكل متوازن و عند ذلك سيتم توسع في حجم السوق و يرى ضرورة التركيز على الصناعات الاستهلاكية بالدرجة الأولى لأنها تساهم في زيادة الطلب على منتجاتها كما يقترح تخفيض التعريفات الجمركية لتسهيل حركة التجارة الخارجية¹.

9- نظرية النمو غير متوازن A.Hirschman:

يعد الاقتصادي "ألبرت هيرشمان" من مؤسسي هذه النظرية حيث ينطلق بفكرة أنه بالإمكان تحقيق تنمية اقتصادية من خلال خلق حالة عدم التوازن في الاقتصاد و يرى ضرورة الاستثمار في عدد من النشاطات الاقتصادية الأساسية و الرائدة لعملية التنمية حيث أن هذه النشاطات تتصف بكونها متكامل مع مجموعة أخرى - من النشاطات - و تدعمها ، و بهذا فإن إنشاء نشاط اقتصادي يتمتع بميزة التكامل مع أنشطة أخرى بخلق حالة من عدم التوازن تدفع بمستثمرين آخرين إلى إنشاء صناعات مكمل للنشاط المذكور و ذلك من أجل إحداث التوازن، و بذلك فكل استثمار هو تحفيز لاستثمار جديد و بهذه الطريقة تنشأ سلسلة من الاستثمارات بصورة مستمرة طالما أنه هناك اختلال في التوازن و بالتالي فتتابع هذه السلسلة من التوازن و عدم

¹ مدحت محمد القريشي ، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص 90-91

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

التوازن في العمليات الاستثمارية يؤدي في النهاية إلى حدوث تنمية اقتصادية فعلية ، لأن السياسة المثلى للتنمية هي الاستفادة من الآثار الاقتصادية التي ترتب عن عدم التوازن.

10- نظرية التغيرات الهيكلية A.Lewis:

لقد حاولت هذه النظرية التعرف على مميزات التركيب الاقتصادي للبلدان النامية لاسيما محدودية المرونة في احتمالات الإحلال بين عناصر الإنتاج، تلك المميزات تؤثر على التكاليف الاقتصادية و اختيار السياسة التنموية .

إن نظرية التغيرات الهيكلية قد ركزت على الآلية التي بواسطتها تستطيع الدول المتخلفة نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة إلى اقتصاد أكثر تقدم.

يتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر أو أعلى بقليل، وثانيهما قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم¹ و يفترض آرثر لويس أن يكون مستوى الأجور في القطاع الصناعي ثابت و يحدد كعلاوة معطاة على المتوسط الثابت لمستوى أجر الكفاف في القطاع الزراعي من أجل تخفيض العمال على الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية .

كمرحلة أولى يساعد الفرق في الأجر بين القطاعين على هجرة العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي دون إحداث ضرر بالإنتاج الزراعي (زيادة النمو الاقتصادي في المحصلة).

- زيادة أرباح القطاع الصناعي.

- ويزيد من نصيب الفرد من الدخل (نتيجة ارتفاع الإنتاجية الحدية في القطاع الزراعي).

- بداية التحول الاقتصادي (من التركيز على القطاع الزراعي إلى التركيز على القطاع

الحديث)

وفي مرحلة ثانية يتم إعادة استثمار الأرباح مما يؤدي إلى:

- التوسع في النشاط الاقتصادي الحديث.

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ص 45

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

- زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث لكن:
 - يبقى الأجر في القطاع الحديث ثابت لكن أكبر من أجر القطاع التقليدي (بسبب بقاء وجود فائض في العمالة).
 - زيادة انخفاض فائض البطالة.
 - زيادة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لنفس السبب السابق.
- وتبقى هذه العملية في الاستمرار (التحول في الهيكل الاقتصادي، والتوسع في النشاط الاقتصادي)، إلى غاية امتصاص فائض العمالة في القطاع الزراعي عن طريق القطاع الحديث¹.

11- نظرية مراحل النمو لـ Rostow:

في كتابه " مرحلة النمو الاقتصادي " يميز روستو بين 05 مراحل أساسية لمسيرة عملية التنمية و هي²:

- المجتمع التقليدي: و في هذا الإطار نجد الخصائص التالية:
 - هناك إمكانية للتقدم التكنولوجي.
 - سيادة الطابع الزراعي.
 - تمسك المجتمع بالتقاليد.
 - ضعف في نمو الإنتاج و السكان.
- تجمع شروط الانطلاق: و تتميز بما يلي:
 - بروز منظمة سياسية اجتماعية على أساس واسع (الأمة).
 - تطور على مستوى التجارة الداخلية و الخارجية و لكن غياب التصنيع.
 - خلق مؤسسات مالية.
 - تطور في البنية للأصناف الاجتماعية.

¹ ميشيل تيودور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 132

² Marc PENOUIL, Economie du développement, éditions Dalloz, 1972 Paris, P 17

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

- ضعف في الإنتاجية.

• الانطلاق **Le démarrage**:

- استبعاد مقومات المجتمع التقليدي.
- تحقيق معدل أدنى لتكوين رأس المال الذي يسمح باستمرار النمو الاقتصادي.
- الشروع في عملية التصنيع.
- النمو يصبح الحالة الطبيعية للاقتصاد.

• النضج **la maturité**:

- انعكاس نمو الصناعة على نمو جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تقدم تقني سريع .
- زيادة التراكم الرأسمالي.
- خلق وحدات كبرى للإنتاج.

• مرحلة الاستهلاك الوفير:

- تحسن شروط الحياة بعد تأثر الأصناف الاجتماعية الجديدة بإيجابيات التنمية.
- لا تشكل في ظلها الضروريات (الغذاء، السكن، الكساء...) الأهداف الرئيسية للفرد.
- تغير طبيعة العمل بشكل مضاعف.
- الدخول الفردية مرتفعة جدا.
- أشكال جديدة للتقدم التقني¹.

¹ Marc PENOUIL, Economie du développement, op-cit ,p18

المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية

المطلب الأول: سلبيات النموذج التنموي التقليدي

قد أفرز النموذج التقليدي للتنمية عدة آثار سلبية مست كل جوانب الحياة، و تجلى مفعولها بالدرجة الأولى على المستوى الاجتماعي و البيئي، و من بين هذه الآثار نجد:

- التحضر الفوضوي السريع .
- التزوح الريفي المقلق.
- الفروق الجهوية و اللامساواة في الدخول و مستوى الحياة .
- الاستهلاك المحف للبيئة الذي ينجم عنه نسبة من التلوث و الفوضى و هلاك الفضاءات الخضراء و نهب الثروة الطبيعية¹

إذا كانت التنمية قد حققت الأهداف بدرجات متفاوتة في جميع أرجاء العالم، إذ نلاحظ أن الرفاهية الاقتصادية التي كانت تبحث عن تحقيقها الدول الصناعية قد بلغتها و الخروج من دائرة التخلف قد بلغته دول أخرى ولكن كل ذلك كان على حساب البيئة الحيوية التي نعيش فيها حيث كان لهذا التقدم الاقتصادي ثمنا باهضا قدمته البيئة، و إن كانت التكلفة هي التدهور البيئي فإن التنمية الاقتصادية التي عرفتها البشرية منذ قيام الثورة الصناعية إلى يومنا هذا تعد سببا رئيسيا في تفاقم مشكلة استنزاف الثروات الطبيعية و التلوث البيئي فضلا عن الاختلال الصارخ في توازن العديد من الأنظمة البيئية حيث نلمس أن:

- الموارد الطبيعية المتجددة أو غير المتجددة مهددة أكثر من أي وقت مضى بالنفاذ، إذ أن معدل السحب من هذه الموارد النادرة أصبح يفوق قدرة هذه الموارد على التجدد الأمر الذي أصبح يهدد هذه الموارد على استمرار إعالتها للنمو الاقتصادي المطرد عبر الأجيال خاصة الموارد غير المتجددة كالفحم و الغاز و البترول.

¹ - حسن الحاج - اقتصاديات البيئة - مجلة سلسلة جسر التنمية الخاصة بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 26، سنة 2004.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

- كمية المواد الملوثة من المخلفات الناتجة عن الإنتاج و الاستهلاك البشري أصبحت تفوق إمكانيات النظام البيئي في التخلص منها مما يهدد أهم عناصر الحياة (الماء، الهواء، التربة).

في لقاء علمي ضم 16 خبير من دول العالم بمبنى الأمم المتحدة سنة 1992، توصلوا إلى أن:¹

1- واكب منجزات التنمية ظاهرة الانفجار السكاني، حيث أن التحسن في مستوى المعيشة يواكبه في المراحل الأولى للتنمية زيادة واضحة في معدل نمو السكان في البلدان النامية مما ينجر عنه ظاهرتين من ظواهر الاضمحلال البيئي هما الاستنزاف للموارد الطبيعية وتلوث البيئة لأن الأعداد المتزايدة من السكان تحتاج إلى مزيد من الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد فيزيد الضغط على الموارد الطبيعية و تتفاقم معها ظاهرة التلوث البيئي.

2- يؤثر النمو السكاني على تلوث البيئة من خلال الصيغة: $I=PAT$

I: الأثر على البيئة

P: عدد السكان

A: متوسط استهلاك الفرد

T: اثر التدمير البيئي الذي يحدثه استخدام التكنولوجيا عند إنتاج وحدة استهلاك.

3- ثبت في العديد من الدول زيادة معدل استخدام الموارد القابلة للتجدد (كالغابات ومصايد الأسماك،..) عن معدل إحلالها مما يتسبب في نقص المخزون المتاح، فمن مظاهر التدمير البيئي القطع المستمر للأشجار لاستغلال الخشب.

1- يؤدي تلوث المياه إلى تناقص الثروة السمكية، و يزيد من ندرة المياه الصالحة، كما يحدث تأثيرا سلبيا على الصحة العامة.

2- يؤدي تراكم انبعاث التلوث في الهواء إلى تغير المناخ و هو ما يصاحبه أثار خطيرة.

¹ - قدي عبد المجيد- معظلة البيئة و التنمية المستدامة- مرجع سابق.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

يشير التدهور البيئي الذي حدث معظمه خلال القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو "اقتصاد استخلاصي" يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء، ويتسبب في تغيير كيميائية الأرض وتشويه النظم البيئية عليها متسببا في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء. ولذا يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث، وبخاصة منظومة قيمه ومعتقداته وبناءه السياسي، فبرغم أن لهذا النسق الاعتقادي "الحداثة" إنجازات عديدة إلا أن له جانبه المظلم أيضا متمثلا في الظلم الاجتماعي وإفساد البيئة، إلا أن معظم الناس منغمسون جدا في نموذج الحداثة هذا إلى درجة أنهم غير قادرين على إدراك أن "البناءات والعمليات التي تقوم عليها الحياة اليومية هي السبب في الدمار البيئي والظلم الاجتماعي"¹.

ويبدو أن الأسباب الرئيسة وراء قلة الاهتمام أو التصرف تنبع من ترسخ مجموعة معينة من القيم والمعتقدات والافتراضات القوية جدا ضمن نموذج الحداثة المهيمن والتي تحدد وتوجه الفعل الفردي والعام وتقف في طريق تطوير الناس والحكومات، وخاصة في الدول المتقدمة لاستجابات فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والانخراط فيهما، حيث يضع هذا النسق الاعتقادي المعروف "بالحداثة" ثقة مطلقة في التقنية والعلم، ولديه ثقة لا تتزحزح في النمو الاستهلاكي واقتصاد السوق. وقد عبر بول هاوكن Hawken عن هذا الأمر جيدا عندما صرح بأن الحداثة قد "أنتجت و بشكل طبيعي ثقافة تجارية مهيمنة تعتقد بأن كل حالات انعدام المساواة سواء الاجتماعية أو في الموارد يمكن حلها من خلال التنمية، والابتكار، والتمويل والنمو - النمو دائما".

وفي هذا السياق قدمت شارلين سيرتناك Spretnak وصفا لخصائص هذه الحداثة، يتضمن ما يلي:

1- Homo Economics : أي أن الأولوية فيه تكون للرفاهية الاقتصادية التي ستقود إلى تحقيق الرفاهية في مجالات الحياة الأخرى.

2- التزعة التقدمية: أي أن التقنية ستجد حولا لكل المشاكل وأن الحالة الإنسانية سوف تتحسن بالتدريج من خلال الوفرة.

¹ د. عبدالله بن جمان الغامدي التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية- جامعة الملك سعود، المملكة العربية لسعودية، 2007ص 05-06

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

3- الزعة التصنيعية: أي أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدي إلى تحقق الوفرة والتي بدورها ستؤدي إلى خلق نزعة استهلاكية.

4- الزعة الاستهلاكية: أي أن استهلاك السلع المادية هو مصدر السعادة البشرية.

5- الزعة الفردية: التي تشير إلى التنافس على المنفعة الفردية وإعطاء المصالح الفردية أولوية على المصالح العامة.

ويعكس هذا التحيز المتأصل المعتقدات التي دفعت نحو الاستعمار، والتنمية الصناعية والاقتصادية، فضلا عن طريقة الاستجابة للمشاكل الاجتماعية والبيئية الناتجة عن ممارساتها، وضمن هذا النموذج المتمركز حول الإنسان (الأوروبي غالبا) نظر إلى الأرض على أنها مجرد مصدر وافر وغير ناضب للسلع، وركزت عملية التقدم بشكل أعمى على تحويل الموارد الطبيعية (بوساطة التقنية) إلى سلع استهلاكية تتحول بشكل سريع جدا إلى نفايات. وبالفعل فإنه ينظر للاقتصاد المزدهر على أنه "اقتصاد متوسع" ينتج سلع مادية كثيرة لتستهلك ومن ثم يتخلص منها. وأعتبر الإبداع الإنساني من خلال التقنية قادرا على حل كل المشاكل مما يمكن التقدم من الاستمرار بدون توقف.

وقد هيمن هذا التركيز على دور الاقتصاد والنمو الاقتصادي على صناعة القرار الاقتصادي والسياسي، حيث أصبح الاقتصاد أساس المعنى والعلاقة في المجتمع الحديث. فالزعة الاقتصادية قوية جدا إلى حد النظر للاقتصاد كحقيقة ثابتة بدلا من أن يكون وسيلة لتحقيق حال أفضل. وضمن هذا النسق الإعتقادي تصبح النقود ومالكيها هي السلعة الأسمى، وتطغى معايير الحياة المترفة المسرفة المدفوعة بالزعة الاستهلاكية الواسعة على كل الاعتبارات الأخرى، ويصبح السوق هو المحدد الأساسي لما يحدث في المجتمع، ويتعزز الاعتقاد بأن الوفرة (من خلال الإنتاج والاستهلاك الواسعين) ستحل كل المشاكل، ومن جانبها ساهمت وسائل الإعلام، وبخاصة التلفاز، الذي أصبح الأداة الرئيسة للتنشئة الاجتماعية في المجتمع الصناعي الحديث في التأكيد على أولوية الثروة والنقود في تحديد مكانة الفرد في المجتمع. ونتيجة لهذا الوهم المضلل الذي نشأ من خلال هذا الاعتقاد في التقدم والتنمية وخرافة التطور الإنساني يؤكد رسل Russell "أننا نستهلك الآن في سنة واحدة أكثر مما أستهلكه الإنسان في كل الفترة الممتدة منذ ميلاد المسيح وحتى فجر الثورة الصناعية".

وبالرغم من حدة وكثافة الانتقادات لذلك النموذج وتنامي الاهتمام الشعبي بالقضايا البيئية إلا أن الناس بشكل عام وكذلك الشركات والحكومات مازالوا يفتقرون لأي دافع لأخذ تلك

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

القضايا على محمل الجد ومن ثم لم ينخرطوا في عمل فعال باتجاه ممارسات مستدامة. وفي ظل غياب رؤية بديلة فإن الاعتقاد في التميز والتقدم والإبداع التقني الإنساني يسهم في خلق مجتمع راض عن/ أو يقبل بالاستغلال البيئي والاجتماعي.

ولذا فمن الضروري الاعتراف بأن القضايا البيئية هي قضايا اجتماعية وثقافية وأنه في ظل غياب التحليل النقدي للمعتقدات الأساسية والأطر السياسية الاجتماعية للمجتمعات الصناعية لن يكون هناك مبادرات ناجحة تجاه العدالة الاجتماعية والبيئية، ولن يصبح المجتمع الحديث في وضع يسمح له بالتكيف مع رؤية عالمية بديلة وبناء سياسي وثقافي واجتماعي قادر على دعم بروز مجتمع مستدام بيئيا وتنمويا.

ومن الواضح أنه لا يمكن إيجاد مجتمع عادل بيئيا واجتماعيا عندما تكون الحياة الاجتماعية فيه واقعة تحت هيمنة وتأثير قوى السوق، والربح، والنمو الاقتصادي، ومعايير الرفاهية المتنامية، كما أن التزعة الاستهلاكية غير المقيدة تؤدي إلى استغلال غير مقيد. وبناء عليه فإن معالجة تلك القضايا يتطلب تفكيراً جديداً يعترف بالعلاقة المتداخلة بين الإنسان والبيئة في ظل التنمية المستدامة التي توازن بين التغيير الإبداعي والتقدمي، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز سعادة الأفراد، والمجتمع، وتستطيع المعايير والمؤسسات العامة فيها الحفاظ على نوع من التضامن الاجتماعي الذي يمكن من خلاله المساهمة في سعادة وخير الجميع.

باختصار يمكن القول أن الاهتمام المتنامي بتلك التحديات لنموذج الحداثة التنموي قد أدى إلى قبول واسع النطاق لمفهوم جديد - التنمية المستدامة- يؤكد على حماية البيئة وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية مما حدا بالكثير من المشتغلين بالفكر التنموي إلى عده بمثابة نموذج إرشادي جديد للتنمية، ولكن ما المقصود بمصطلح التنمية المستدامة؟¹

¹ عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مرجع سابق ص 08

المطلب الثاني: نشأة و مفهوم مصطلح التنمية المستدامة.

أ- التنمية المستدامة على المستوى الدولي: عرض تاريخي

إن ظهور مصطلح التنمية المستدامة قد تجلّى من خلال انعقاد عدة منظمات ومؤتمرات أهمها ما يلي:

1950: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN) - منظمة دولية تأسست سنة 1948

بسويسرا حيث تم الإعلان الأول عن حالة البيئة للبحث في التوفيق بين علم الاقتصاد و علم البيئة.

سنوات الستينات: تطور الاتفاقيات الأولى المتعلقة بالجانب البيئي (AME)، معاهدات، بروتوكولات في إطار الأمم المتحدة مثلًا تلك التي تتعلق بحماية الحيوانات، النباتات، الطيور المحيط المائي، الهواء..

1972: من خلال نادي روما Club de Rome تم الإعلان في مقال بعنوان " توقف

النمو " و هي الحالة التي تقود إلى النمو الصفري و التي تنتج عن أخطار النمو الاقتصادي و الديمغرافي المتزايد التي تتسبب في نفاذ الموارد (الطاقة، الماء، الأرض) عن طريق التلوث الاستغلال المكثف على الأنظمة الطبيعية، و بالتالي هناك تعارض بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة¹.

تم عقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استكهولم بين 05-16 جويلية 1972، حيث حضر هذا المؤتمر ممثلو 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، و الوكالات المتخصصة و المنظمات الغير حكومية، تم عرض خلال هذا المؤتمر مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، و طالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية ذلك أنه من غير الممكن تحقيق نجاح لتحسين البيئة إذا لم تضيق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

¹ Catherine Aubertin et Franck-Dominique Vivien, développement durable enjeux politiques, économiques et sociaux, la documentation française, Paris, 2006, P 45

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

على الرغم من ذلك، وافق ممثلو الدول النامية على أنه من الضروري إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية بغية تجنب أخطاء الدول المتقدمة واستخدام الموارد البشرية والطبيعية بفعالية أكبر، وتوصل مؤتمر استكهولم إلى تبني 26 مبداء و 109 توصية بهدف توجيه العمل الدولي والوطني في هذا الصدد¹.

1980: قام الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN) من خلال تقرير حول الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة بعرض مصطلح sustainable development وترجم بالفرنسية بـ — développement durable أو développement viable و الذي يعني في اللغة العربية "التنمية المستدامة أو المتواصلة".

1987: من خلال تقرير بعنوان " مستقبلنا المشترك " قامت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية و التي تسمى بـ لجنة برونتلاند Brundtland بتكريس و توضيح مفهوم التنمية المستدامة

1990: خلق صناديق عالمية خاصة بالبيئة (FEM) مكلفة بتقديم موارد مالية إضافية موجهة لحل المشاكل البيئية العالمية للدول النامية و الاقتصاديات المتحولة².

1992: باقتراح من محرر تقرير بونتلاندا ، مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية (Cnued) ، و المسمى بـ " قمة الأرض " الذي انعقد بريو دي جانيرو من 03-14 جوان 1992 ، و شكل في ذلك الوقت أهم اجتماع منظم من طرف منظمة الأمم المتحدة ، خصص المؤتمر استراتيجيات و تدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار و ملائمة بيئيا، وخرج المؤتمر بست نتائج وهي:

-وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ و أخرى للتنوع البيولوجي

-إعلان ميثاق للأرض يحدد و يعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات في ما بينها، ومع البيئة،

و تؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.

¹ الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 25

² Catherine Aubertin et Franck-Dominique Vivien, développement durable enjeux politiques, économiques et sociaux op-cit p 45

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

-جدول أعمال (أجندة القرن 21) لتطبيق ميثاق الأرض.

-وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية.

-بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

أيضا ركزت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيير المناخي على الإجراءات اللازمة لضمان استقرار تركيز غازات الدفيئة في الجو على مستوى يمكن معه خلال فترة زمنية محددة تفادي حدوث تغييرات مناخية خطيرة تؤثر في استقرار النظام الإيكولوجي وتهدد إمكانات تحقيق التنمية المستدامة .

1997: انعقد مؤتمر كيوتو في ديسمبر 1997 الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث غازات الدفيئة، وتحدد أهداف البروتوكول المرتبطة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة .

2002: في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 04 سبتمبر من سنة 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، حضر المؤتمر أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في مجالات البيئة و التنمية، يهدف المؤتمر إلى تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

1-تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 (أجندة القرن 21) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992 .

2-استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

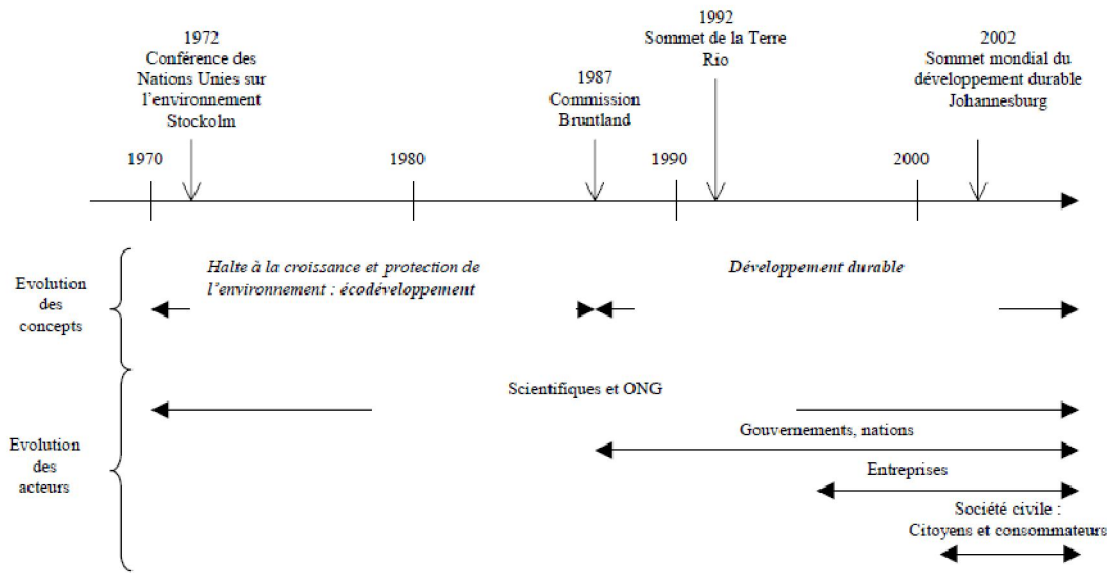
3-اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

4-تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية¹.

¹ الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق ، ص 26-27

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

الشكل 1: مراحل ظهور معنى التنمية المستدامة.



Source: Nathanaël PINGAULT avec la participation de Bérangère PPREAULT; «Indicateurs DE Développement Durable: Un Outil De Diagnostic et D'Aide À La Décision»; 2007; P12,

ب- تعريف التنمية المستدامة:

أشرنا سابقا أنه في سنة 1987 من خلال تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" قامت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي تسمى ب لجنة برونتلاند Brundtland بتوضيح مفهوم التنمية المستدامة حيث تعرفها " هي التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"²

كما تعرف الفاو التنمية المستدامة الذي تم تبنيه سنة 1989: " هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"³.

¹ Nathanaël PINGAULT avec la participation de Bérangère PPREAULT; «Indicateurs DE Développement Durable: Un Outil De Diagnostic et D'Aide À La Décision»; 2007; P12,

² BERTRAND ZUINDEAU, Équité territoriale : quelles lectures par les théories du développement durable ?, France, 2005

³ دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسة الزراعية، دمشق، 2003 ص 56

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

كما عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية " بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل¹ .

و حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 ، الذي يركز على التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي بحيث يعتبرها: " هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل و إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة و الفعالة للمواطنين، و عبر تمكين الفئات المهمشة، و توسيع خيارات المواطنين و إمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات و الفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع و اكتساب المعرفة و تمكين الإطار المؤسسي"²

من خلال جملة التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج خصائص التنمية المستدامة في النقاط

التالية³:

- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.

مراعاة المساواة و حقوق الأجيال اللاحقة :فهي تنمية تراعي و توفر حق الأجيال الحاضرة و اللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي و اللاحق.

- هي عملية متعددة و مترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و التنمية البيئية من جهة أخرى.

¹ دوجلاس موسشيت، ترجمة هاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000 ص 17

² عمران كربوسة، ملتقى حول الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.

³ عدلي علي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003 ، ص 150

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

- هي تنمية تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته، وتضع في المقام الأول تلبية احتياجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها.

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالإستقرار وتمتلك عوامل الإستمرار والتواصل ، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها ، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، أو السياسية بل هي تشمل هذه الأنماط كافة ، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة

من المقومات والأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة نذكر¹ :

1-1-الإنسان: وهو المسؤول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، لقد كان عدد سكان العالم أقل من 5,5 بليون عام 1993 م ومن المتوقع أن يصل إلى 08 بليون عام 2025 وينبغي على إستراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي، ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية، والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى، والخدمات الأساسية مثل التعليم وصحة الأسرة، وإعادة تشجير الغابات، وتوفير فرص العمل، والمحافظة على البيئة. كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزءاً من استراتيجيات التنمية المستدامة.

1-2-الطبيعة: وهي المحيط الحيوي، وهو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة، وترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض استنزافها، أي تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء،

¹ حروفش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة أيام 07-08 أبريل 2008

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

وهذا الترشيح هو التنمية المتواصلة أو المستدامة أو المطردة، وحالياً في عهد الثورة العلمية الثالثة بعد أن كانت مقومات الإقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها: العمالة ورأس المال والآلات، أصبحت حالياً في عهد الثورة الثالثة هي الفكر والعلم والإبتكار و المعرفة .

1-3-التكنولوجيا: لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسباً في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء. فقد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، بريئة الضرر، ومع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية تبين أن لها أضراراً جسيمة خفية علينا مثل مركبات (الفريون الكلور، وفلوروكربون) والتي اكتشفت عام 1928 كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد، وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة، وبعد خمسين عاماً علمنا أن هذه المركبات قد تكون سبباً في واحدة من قضايا البيئة العالمية وهي تضر بطبقة الأوزون في الأستراتوسفير. وسادت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحلول المؤقتة قد تكون عبر الوسائل التكنولوجية، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح التفاعل وإيجاد طرائق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها، والسييل إلى ذلك حزمة متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والوسائل الاقتصادية والوسائل الاجتماعية، بما في ذلك التشريعات والإجراءات الإدارية.

المبحث الثالث: مضمون التنمية المستدامة

نفهم العلاقة بين النمو من جهة، والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريده وكذلك فإن المحافظة على الموارد و استغلالها بشكل عقلاني يساهم في الحصول نمو اقتصادي، وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية و استمراريتها، وبالتالي هذه العلاقة التكاملية بين التنمية والبيئة هي التي حددت المضمون العام للتنمية المستدامة من خلال مبادئها الأساسية وأبعادها ومؤشراتها .

المطلب الأول : مبادئ التنمية المستدامة

1- المبادئ الأساسية:

1-1- التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة¹:

يظهر الترابط بين البيئة والتنمية من خلال تأثير كل منهما على الآخر , حيث تسبب التنمية في بعض المشاكل الإيكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث مثلا في المقابل , يسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية والفقر في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الإيكولوجية كقطع الغابات وتردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع , فضلا عن ذلك فإن المشاكل البيئية ناجمة عن عدم إتباع تنمية ملائمة تستخدم الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتحافظ على البيئة , لأن هذه الأخيرة تتوقف عليها إستمرارية التنمية كما يعتبر مبدأ التوفيق بين البيئة و التنمية طريقة لحل بعض الخلافات الجوهرية في ما بين مواقف الدولة الصناعية ومواقف الدولة النامية بشأن المسألة المتعلقة بالبيئة فمن جهة يعبر المبدأ عن موقف الدول النامية التي تسعى نحو التطوير وتحسين أوضاعها الاقتصادية , وبالتالي فإن حماية البيئة لا تشكل عائق أمام التنمية ومن جهة أخرى يشدد نفس المبدأ على فكرة تويدها الدول المتقدمة بشكل واسع, ومفادها أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون أخذ البيئة بعين الإعتبار عند إعداد السياسات الإنمائية ومباشرة العمل بها.

¹ نائلة بنجادي، خالد خباش، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد، سطيف، 2008 ص:10

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

1-2- العدالة ما بين الأجيال:

تجدر الإشارة إلى أنه عند الحديث عن التنمية المستدامة هناك نوعين من العدالة , عدالة ما بين الأجيال وعدالة داخل الأجيال, فالأولى تعني العدالة بين الشباب والعجزة وبين الأجيال الحاضرة والقادمة , وعلى الصعيد الدولي تعني العدالة بين الشمال والجنوب وبين الدول الغنية والدول الفقيرة , أما الثاني فهي العدالة الإجتماعية بين الرجال والنساء وبين الفئات والطبقات الإجتماعية الغنية والفقيرة القوية والضعيفة. أن كثيرا من أعمالنا تضع أثقلا بيئية خطيرة على الأجيال المقبلة (وأن هذه الأعمال متمثلة على وجه التحديد بإستنزاف الموارد , تدهور نوعية البيئة , سوء استعمال الموارد , والمقومات البيئية التي استمتعت بها الأجيال السابقة.)

1-3- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة, وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل, وإن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس مباشرة على عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى, ومن ثم في النظام الكلي للأرض¹, ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والإجتماعية والبيئية دون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى, فالمشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية كالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من البلدان هي المسؤول المباشر والرئيس عن تدهور التربة واجتثاث الغابات².

1-4- المشاركة:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها, فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي, أي مستوى التجمعات السكانية سواءً كانت مدنا أم قرى, وهذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال

¹ عثمان محمد غنيم, ماجدة أبو زنت, التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها, مرجع سبق ذكره ص:30

² مستقبلنا المشترك, اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام 1987 ترجمة محمد كامل عارف, سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون,

الكويت 1978ص:75

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها .

2- المبادئ الفرعية للتنمية المستدامة:

بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة هناك مبادئ فرعية ومن أهمها¹ , مبدأ الاحتياط ومبدأ الإشغال المشترك للإنسانية.

2-1- مبدأ الاحتياط:

نظرا لما تتميز به المسائل البيئية عموما من التعقيد والجدل العلمي الذي تثيره حولها , وأمام عدم إمكانية إصلاح بعض الأضرار اللاحقة بالبيئة , وغياب اليقين العلمي التام بشأن الأخطاء البيئية العالمية كإتلاف طبقة الأوزون الإحتباس الحراري , تغير المناخ , تدهور التنوع البيولوجي , والنفائات الإشعاعية... الخ , تم إيجاد شكل جديد للوقاية من أخطار غير معروفة أو غير مؤكدة بعد لحماية البيئة .على هذا الأساس , لا يجب أن يستخدم عدم معرفة النتائج الدقيقة لبعض الأنشطة على المدى القصير أو البعيد كذريعة لتأجيل اتخاذ تدابير بهدف منع تدهور البيئة .بمعنى آخر يستحسن إتخاذ تدابير صارمة للحماية على سبيل الإحتياط من عدم فعل شيء ما , وهكذا انطلاقا من معطيات علمية آنية , يتوجب على أصحاب القرارات أن يتصرفوا قبل حدوث أي ضرر , حتى وإن لم يكن هناك يقين تام بإحتمال حدوث الضرر

2-2- مبدأ الانشغال المشترك للإنسانية.

يعتبر مبدأ الانشغال المشترك للإنسانية أو المصلحة المشتركة للإنسانية , بمثابة صدى لمفهوم "التراث المشترك للإنسانية " وأساس له , في المقابل ,مثل هذا التراث تجسيدا للمصلحة المشتركة للإنسانية سواء الحاضرة أو القادمة . لقد كان هذا التراث موضوع العديد من الوثائق القانونية التي تدعو إلى الإستخدام المعقول للموارد والمحافظة عليها والتقسيم العادل لها لفائدة الإنسانية . فقد أكدت الإتفاقية الإفريقية الموقعة بالجزائر في 15 سبتمبر 1968 بشأن المحافظة على الطبيعة ومواردها على وجوب أن يستهدف استعمال الموارد الطبيعية تلبية احتياجات الإنسانية

¹ محمد بوشدوب , التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة , رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية , جامعة

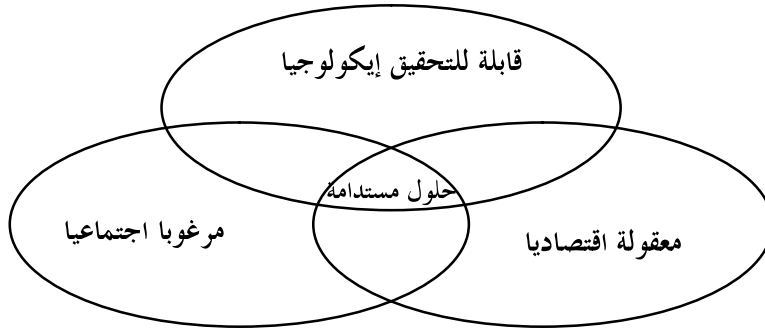
الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

حسب قدرة المحيط البيئي والرغبة في مباشرة العمل فرديا وجماعيا للمحافظة على الموارد والإستعمال المعقول لها لرفاهية حاضر ومستقبل الإنسانية , ومن هذا المنطلق يتبين بأن مفهوم التراث المشترك للإنسانية ينطوي على فكرة الإرث الذي تركته الأجيال السابقة للجيل الحالي لكي يبلغه بدوره كامل غير منقوص للأجيال القادمة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من أربعة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي ، البعد البيئي وهناك من يضيف البعد الإداري والتقني .
تعرف المجالات الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية بالنطاقات الثلاث للتنمية المستدامة و المخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2.1: النطاقات الثلاث للتنمية المستدامة



المصدر: دو جلاس موسشيت، ترجمة بماء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة،الدار الدولية للاستثمارات،ص73

1- البعد الاقتصادي

ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على عنصر الفقر من خلال استغلال الموارد على النحو الأمثل أي الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية)

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

غاز، بترول) وتطوير استغلال الطرقات المتجددة مثل التربة ، المياه، الهواء ... حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية¹.

ويتدرج تحت هذا البعد ما يلي :

1. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
2. تقليص تبعية البلدان النامية.
3. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
4. المساواة في توزيع الموارد.
5. الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
6. تقليص الإنفاق العسكري.

أولاً: إيقاف تبديد الموارد: بما أن التنمية المستدامة تعني تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض فيجب إجراء تخفيضات متواصلة من المستويات الاستهلاك المبددة والموارد الطبيعية ويتم ذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أساليب الحياة.

ثانياً: تقليص تبعية البلدان النامية في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدولة الغنية قدرتها الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية ، حيث تقوم بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلدان من الإيرادات تحتاج إليها² ولكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسيع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه الدول فيؤدي ذلك الى استثمارات ضخمة في رأس المال البشري و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

ثالثاً: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: تساهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي، ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المترطم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وكما أن الدول ضائعة في أساس المشكلة فهي كفيلة بحلها وذلك عن طريق :

¹ - خالد مصطفى قاسم "إدارة البيئة المستدامة في ظل العولمة المعاصرة" ص 28-29.

² - خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع - ص30.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

- استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة اقل وحماية النظم الطبيعية.
- توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك هو الاستثمار المستقبلي للعالم.

رابعاً: المساواة في توزيع الموارد. هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية المستدامة منها الفرض الغير متكافئة في الحصول على التعليم والخدمات والموارد الطبيعية وحرية الاختيار.

ولذا يجب على البلدان الفقيرة والغنية أن تعمل معاً لتخفيف عبء الفقر وتحسن مستويات المعيشة مما يؤدي الى تنشيط التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

خامساً: الحد من التفاوت في مستوى الدخل: ان هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد ان هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية¹ والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها ومن الحلول ما يلي:

- أ- تقديم القروض الى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكتسابها الشرعية.
- ب- وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد.
- ت- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية.
- ث- عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.

سادساً: تقليص الإنفاق العسكري: في خضم هذا الزخم أمام الآلة العسكرية نجد ان الإنفاق العسكري أصبح من الأولويات لاقتصاد البلدان الغنية والفقيرة وبالتالي نجد ان توفير ولو جزء بسيط من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة التنمية ولكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة وإنهاء عملية الازدواجية في المعايير ومنطق الغلبة للأقوى.

¹ - خالد مصطفى قاسم - نفس المرجع - ص 30-31.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

2- الأبعاد البشرية¹:

تبرز فكرة التنمية المستدامة في المجال البشري من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل النمو السكاني حتى لا يؤدي ذلك إلى إستنزاف الموارد الطبيعية, وبالتالي إعادة توجيه الموارد لضمان تلبية إحتياجات السكان الأساسية كالتعليم والصحة والمياه والغذاء والسكن والحقوق المدنية والسياسية ويتضمن هذا الجانب العناصر التالية:²

- دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة؛
-بناء القدرات ,ودعم الشباب , وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية؛

- التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية ,وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

- المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى الدول النامية وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال؛
- دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وفنياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع؛

- دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات؛

- العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وبخاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها، وزيادة وعي المرأة في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية واستعمالاتها؛

- المشاركة الشعبية الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية, ويتأتى ذلك من خلال إرساء الديمقراطية وثقافة المجتمع المدني و إعتتماد النمط الديمقراطي في الحكم الذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل. حيث يمكن أن يتحقق نمو إقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما يكون النمو الإقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات السياسية

¹ محمد سمير مصطفى, إستراتيجيات التنمية المستدامة مقارنة نظرية وتطبيقية, الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة, الأكاديمية العربية للعلوم, بيروت, 2006 ص:454

² عماري عمار, إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها, مرجع سبق ذكره ص:11

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

والإجتماعية والإقتصادية وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية للمواطنين مثل ماهو حاصل في الدول النامية¹؛

- ضبط معدل النمو السكاني, فالزيادة السكانية العالمية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل عام, وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة؛

- ضبط السلوك الإستهلاكي البذخي التي تعرفه بعض الدول حيث الزيادة في كمية الاستهلاك ويتبعها زيادة في كمية المخلفات (بريطانيا مثلا التي صنفت كأكبر الشعوب تبذيرا للغذاء مثلا)؛

3- الأبعاد البيئية:²

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدا على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها وإحترامها في مجال التصنيع و الهدف من وراء كل ذلك هو التسيير و التوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره لهذا فأول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي³، وبعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية. ويتضمن الجانب البيئي العناصر التالية:⁴

3-1- الأراضي: تعني التنمية المستدامة القضاء على التعرية التي تتمثل في إزالة طبقة التراب العليا، وتقلل مستويات الحالة العضوية للتربة، وتسهم في تحليل مكونات التربة، وهذا كله ينتج بيئة أقل ملائمة لنمو النبات مما يؤدي ذلك إلى فقدان إنتاجيتها وتقليص غلتها ويخرجان سنويا من دائرة إنتاج مساحات كبيرة في الأراضي الزراعية كما أن الإفراط في استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية في الزراعة، حيث ينحرف قسم من هذه المواد مع مياه الأمطار و مياه الري لتصل إلى المياه

¹ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره ص: 19

² محمد عدنان وديع، مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت 2006 ص:

455

³ جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره ص: 3

⁴ بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقارنة إقتصادية في إشكالية المفاهيم، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد،

سطييف، 2008 ص: 10

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

السطحية والجوفية مسببا تلوث كيميائي خطيرا للمصادر المائية. أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها.

3-2- حماية الموارد الطبيعية:

التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية بشكل يلي احتياجات البشر، وذلك من خلال حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصائد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتنمية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيلا بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

3-3- صيانة المياه:

إن الماء في البيئة كثير، ولكن الصالح منه للإستعمال لا يتعدى 1% من المجموع العام، وحتى هذه النسبة تتعرض للتلوث من فضلات الإنسان المنزلية والمجاري الصحية و مجاري تصريف مياه الأمطار والنشاطات الصناعية والزراعية وعمليات استكشاف وتصدير وتكرير النفط. إذن الندرة والتلوث هما وجهان لمشكلة الماء المعاصرة¹. وبالتالي فالتنمية المستدامة ونظرا لشح هذا المورد وأهميته الحيوية تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة من خلال الإمدادات الجوفية التي يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وتهدد البحيرات والمصبات، كما تعني أيضا تحسين كفاءة شبكات المياه و نوعيتها وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه و استغلال المياه الجوفية مع مراعات معدل تجددتها.

3-4- التنوع البيولوجي:

يقصد به تنوع كافة أشكال الحياة على وجه الأرض سواء كانت على اليابسة أو في باطن الأرض أو في المياه. يوفر التنوع البيولوجي للعالم إمكانية الحصول على الإمدادات من الأغذية ومن أنواع لا حصر لها من المواد الخام التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية ولبناء حضرة ومستقبله، ولا يشمل التنوع الحيوي الأنواع الموجودة في محيط بيئي مائي أو على اليابسة في وحدة زمنية محددة

¹ رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 130

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

فحسب بل يشمل النظم البيئية والوراثية التي جاءت منها هذه الأنواع كما أن انقراض الأنواع النباتية والحيوانية أخذ في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

3-5- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

التنمية المستدامة تعني كذلك المساهمة في تخفيض كمية الغازات الناتجة عن النشاطات البشرية والتي تؤدي إلى ظاهرة تغير مناخ الأرض، في السنوات الأخيرة ظهرت هناك مخاوف من إمكانية تأثير النشاطات البشرية على العمليات الطبيعية التي تنظم درجة الحرارة على الأرض، حيث أن الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي في الدول المتطورة أعتمد بشكل أساسي على الوقود الغني بالكربون "الوقود الاحفوري" كمصدر للطاقة مما أدى ذلك إلى زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون إلى الجو بنسبة هائلة، حيث أصبح دورة ثاني أكسيد الكربون الطبيعية في الجو غير قادرة على استيعاب هذه الكمية، مما يؤدي إلى تراكمها في الغلاف الجوي، وهو ما أدى إلى تحويل هذه الظاهرة الطبيعية إلى ظاهرة سلبية تهدد مناخ الأرض والطبيعة، ولعل أسوء النتائج قد تكون في ارتفاع مستوى سطح البحار نتيجة التمدد الحراري للمحيطات والذوبان المحتمل لبعض طبقات الجليد والثلوج في القطب الجنوبي، وهناك أيضا مخاوف أخرى من احتمال حدوث تغير في أنماط المناخ وتوزيع الأمطار على سطح الأرض والتي قد تسبب إجهاد للنظام البيئي.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

لا يمكن وضع سياسة وطنية صحيحة لتحقيق تنمية مستدامة بدون قياس مؤشرات دقيقة يمكن من خلالها تحديد مدى إتجاه البلد نحو استدامة التنمية , فالمؤشرات تسمح بتقييم الوضع الحالي ،ومن ثم معالجة أوجه الخلل أو النقص لتحسين الأوضاع في المستقبل واتخاذ قرارات على أسس سليمة بدل العشوائية والإرتجال، وقد تم صياغة هذه المؤشرات من طرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يعرف بتوصيات الأجنده , وهي مؤشرات تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

1- المؤشرات الاقتصادية¹:

1-1- البنية الاقتصادية:

يعكس عادة النشاط الإقتصادي معدل الدخل الفردي والقوة الشرائية والنتاج القومي وغيرها من المؤشرات التي تتأثر بالنشاط والبنية الاقتصادية ، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الإقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستترة للموارد الطبيعية التي يتم إستخدامها في عمليات الإنتاج، كما أن التعاضم الكبير الذي عرفته التجارة العالمية أدى إلى زيادة معدلات الإستهلاك الشيء الذي أدى إلى نمو إقتصادي كبير، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والإجتماعي الذي تسببه السياسات الإقتصادية، وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الإقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

1-1-1- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الدخل القومي، ونسبة الإستثمار في معدل الدخل القومي.

1-1-2- التجارة: ويقاس برصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

1-1-3- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين العام مقابل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

2-2- أنماط الإنتاج والاسهلاك: وهذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، طبقا لما جاء في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وهو خطة العمل الخاصة بالتنمية المستدامة والتي أقرت في قمة الأرض في ريوديجانيرو عام 1992، فإن السبب الرئيسي في التدهور المستمر للبيئة العالمية هو نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام لاسيما في البلدان الصناعية، وأنه لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج و الإستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاسهلاكية في التنمية المستدامة فهي:

2-2-1- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

¹ باتر محمد على وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2003 ص: 218

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

2-2-2- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

2-2-3- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات وإدارتها.

2-2-4- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ).

وفي الأخير نستطيع أن نقول أن هذه المؤشرات السابقة الذكر تعتمد بشكل أساسي على مؤشر أساسي ومهم وهو درجة التنوع الاقتصادي، حيث تهدف عملية التنمية المستدامة باعتماد التنوع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة، تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية¹، حيث يرتبط ضعف التنوع الاقتصادي بانخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية كما يؤدي ارتفاع التركيز الاقتصادي إلى تذبذب النمو وتقلب الدورات الاقتصادية، وبالتالي فهناك رابط جوهري أو جامع مشترك بين التنوع الاقتصادي في مدى واسع من القطاعات، وبين الاستدامة، كون التنوع الاقتصادي عنصر أساسي في تحقيق اقتصاد مستدام، من خلال الحد من التذبذب أو عدم الثبات الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

2- المؤشرات الاجتماعية:²

وهي مؤشرات تركز على القضايا الاجتماعية لكل بلد مثل المساواة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتساوي الفرص في الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة والسكن ومحاربة الفقر والتهميش، بالإضافة إلى ذلك ضرورة وجود تناسق اجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال حجم وتنوع السكان الذين يشكلون المجتمع، ومساهماتهم الفعالة في

¹ طبائبية سليمة، التنوع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد، سطيف، 2008 ص:2

² نوزاد عبد الرحمن الهبيتي، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، ديسمبر 2008 ص:23-25

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

سوق العمل والإنتاج بصفة عامة، ومن أهم المؤشرات المقدمة في هذا السياق على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، معدل البطالة والأمن والتي نوجزها في الفروع التالية:

2-1- المساواة الاجتماعية:

هي وضع اجتماعي تختفي فيه الإمتيازات التي تتمتع بها مجموعات محددة، و هو وضع يسود فيه تكافؤ الفرص، حيث ينعم الجميع بأوضاع مادية و ثقافية تلي حاجاتهم، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرار، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة، والمساواة يمكن أن تكون مجالاً للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة.

2-2- الصحة العامة:

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالوصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وبالعكس فالفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة وغلاء المعيشة، كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة.

2-3- التعليم:

يعتبر التعليم عملية مستمرة، وهو متطلب رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، وهو يتمحور حول ثلاثة أهداف وهي:

إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب، وزيادة التوعية العامة ومستوى التعليم ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي، نحو الأمية ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع، ويقاس هذا المؤشر كل من نسبة الأشخاص الذين يتجاوز أعمارهم 15 سنة و الذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

2-4- السكن:

إن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. أن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي، ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

2-5- الأمن:

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي، وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان، ولا شك أن الفاصل ما بين الديمقراطية والأمن دقيق جدا والأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازنا بين هذين الأمرين الشيء الذي يساهم في تطوير التنمية المستدامة. ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

2-6- السكان:

هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية، وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة. ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

الموارد، وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية، وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

3- المؤشرات البيئية¹:

تعد الأرض بما تحملها من خيرات مخزن للثروات الطبيعية لاستدامة التنمية، وإن إستغلال هذه الثروات يجب أن لا يصل إلى حد الإستغلال المفرط أو الإستنزاف ، فالأرض يجب حمايتها من التلوث والتصحر ، كما يجب الحفاظ على المياه الجوفية ومياه الأنهار والبحار من التلوث الذي تسببه النفايات الصناعية والفضلات المنزلية والغلاف الجوي يتعرض هو أيضا للتلوث بالغازات التي تفرزها المصانع والمركبات ووسائل النقل وهناك جملة من المؤشرات المعتمدة في مجال البيئة نذكرها في ما يلي :

3-1- الغلاف الجوي:

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ، وقد تم إفراد الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية لحماية المناخ ومقارنة ظاهرة الاحتباس الحراري ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون، وكذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الغازية من المصادر الثابتة والمتحركة لتحسين نوعية الهواء ، وهناك مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي:

- **التغير المناخي** : ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات أكسيد الكربون.
- **ترقق طبقة الأوزون** : ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- **نوعية الهواء** : ويتم قياسه من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

¹ باتر محمد على وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره ص: 214

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

3-2- الأراضي:

هذه القضية معقدة وهامة جدا وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية والطبوغرافية السطح ، بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها ، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها، أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي فهي:

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات و المخصبات الزراعية.
- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدلات قطع الغابات.
- **التصحّر:** ويتم قياسه من خلال حساب بنية الأرض المتأثرة بالتصحّر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- **الحضرية:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3-3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية ، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتقييد الأنظمة البيئية للمحيطات و هشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء.

3-4- المياه العذبة:

لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية ، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث ، وتجد كل الدول التي تتميز بقلّة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي صعب ، وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية ، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

3-5- التنوع الحيوي:

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات, وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي , إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب , ولكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة, حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة , فتوسع الأولى أصبح مرتبطين بجودة الأخيرة. ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية, وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة , والمؤشر الثاني هو الأنواع الحية ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

خلاصة الفصل:

إن التنمية المستدامة على العموم تعني استخدام الموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

- فالتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة غير مستترفة، بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقها في التنمية ورفع مستوى المعيشة من خلال الموارد المتاحة واستغلال الطاقات والإمكانات مع مراعاة الجوانب البيولوجية و الاجتماعية والثقافية في رؤوس الأموال الحالية وحق الأجيال القادمة فيها.

- بل إن التنمية المستدامة تمتد لأبعد من ذلك إذ تفترض أنه في الوقت نفسه الذي يتم استغلال الموارد الحالية يتم أيضا تنميتها بحيث تصبح -عملية التنمية- تنمية مستمرة ممتدة تهدف إلى تعويض ما تفقده البيئة من عناصر الغنى بل ورفع كفاءة الموارد المتاحة أيضا.

- تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية، و يعتبر الإنسان أهم مؤثر بسبب سعيه نحو التقدم التكنولوجي و الذي انعكس على البيئة.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

مقدمة الفصل

إن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة على السياحة يعتمد على ثلاثة جوانب هامة، أولاً العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وثانياً البعد الاجتماعي ، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه. أما البعد الثالث فهو البيئة، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

من خلال هذا الفصل سنحاول أن نطبق مفهوم التنمية المستدامة على السياحة، حيث سنتطرق أولاً لتبيان العلاقة بين السياحة، الاقتصاد، المجتمع والبيئة، ثم سنوضح كيف تطور مفهوم السياحة إلى السياحة المستدامة، بعد ذلك سنتطرق لعملية تخطيط التنمية السياحية المستدامة.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

المبحث الأول: علاقة السياحة بالاقتصاد، المجتمع والبيئة

تتمتع السياحة بخصائص استراتيجية جعلتها تعد جزءا هاما من النشاط الاقتصادي المعاصر، حيث تساهم بشكل كبير في الحد من مشكلة البطالة وزيادة تحسين مستوى الناتج الوطني الخام، لهذا فإن كل المنظمات والهيئات سواء العالمية مثل المنظمة العالمية للسياحة أو السلطات المحلية العمومية تعتبرها بمثابة مصدر دائم لخلق الثروات وجذب العملة الأجنبية، مما جعل منها صناعة سياحية مزدهرة، تهدف إلى منح دفعة إضافية للنشاط الاقتصادي من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية، ناهيك عن تنشيطها لقطاع الخدمات (النقل، المطاعم، الفنادق، ... وغيرها) وبالتالي فهي تدعم زيادة النمو في حجم الاستثمارات المحلية.

كما تعرض الصناعة السياحية حاليا فرصا مميزة للمجتمع حيث تتيح لمختلف أفرادها إمكانية الاستمتاع بفضاءات سياحية متنوعة ومفيدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الراحة والترفيه، والتعرف على ثقافات ومعارف جديدة، وتغيير الجو وكسر روتين الحياة اليومية، ومن جهة أخرى تلعب الصناعة السياحية دورا بارزا في خلق نوع من التوافق الاجتماعي والثقافي (خلق قيم عالمية مشتركة) عن طريق تبادل الثقافات والتقاليد والأعراف بين مختلف الشعوب¹.

إن الوجود العالمي للسياحة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية هو وقع هائل وشديد التعقيد. وحيث أن نسبة مئوية عالية من السياحة تنطوي على زيارات للمواقع المتميزة من الناحيتين الطبيعية والثقافية، مما يولد مبالغ إيرادية كبيرة، فمن الواضح أنه توجد فرص كبيرة للاستثمار في الحفاظ على الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تبذل جهودا للتقليل ما أمكن من الآثار المناوئة لصناعة السياحة على التنوع البيولوجي.

المطلب الأول: دور السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي

يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها: التشغيل، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، التضخم².

¹ الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و التسير، أيام 09-10 مارس 2010

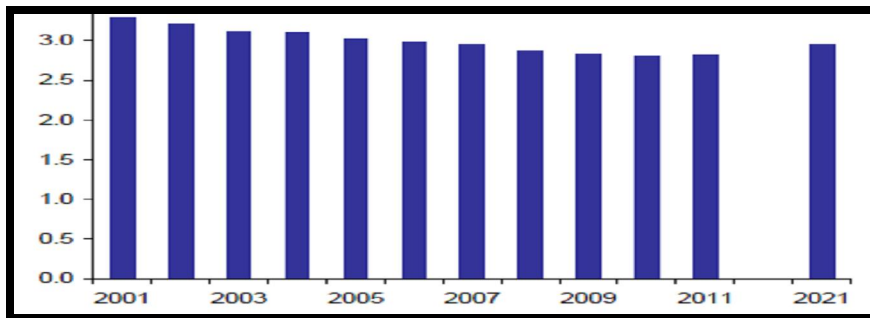
² محمود فوزي شعري السياحة و الفنادق في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 22

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

1- دور السياحة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP: ان تدفق السياح الى دول العالم يساهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المستقبلية لهؤلاء السياح، و بهذا تعتبر السياحة أحد مصادر الدخل القومي من خلال مشاركتها في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية و ذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، المدفوعات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول، فروقات تحويل العملة، الإنفاق اليومي للسياح على السلع و الخدمات المتعلقة بقطاع السياحة.

كما ان عائدات السياحة تسهم في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فوفقا لإحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة ان عائدات السياحة ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.3% أي بقيمة 1,770 بليون دولار في 2010، ويتوقع أن تسهم كذلك في GDP في سنتي 2011 و 2012 بنسبتي 3.2% و 3.3% على التوالي، وبنسبة 4% بين عامي 2011 و 2021¹. وهذا ما يبينه الشكل (3.1)

شكل 3.1: تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي



Source: world travel & tourism council, Travel & Tourism economic impact & world, 2011, p 05.

فبين عامي 2000 و 2010 عرفت مساهمة عائدات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 9.7%²، وقد كانت متقلبة نتيجة الحروب والأحداث الإرهابية والأزمة المالية الأخيرة. وقد ساهمت صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا والشرق الأوسط بين السنوات المذكورة آنفا بنسبة 69.6% و 64.7% على التوالي، فيما عرفت آسيا وأمريكا اللاتينية كذلك نسبة 43% تقريبا، لكن شهدت اوروبا وأمريكا الشمالية انخفاضا 9.9% و 5.3%.

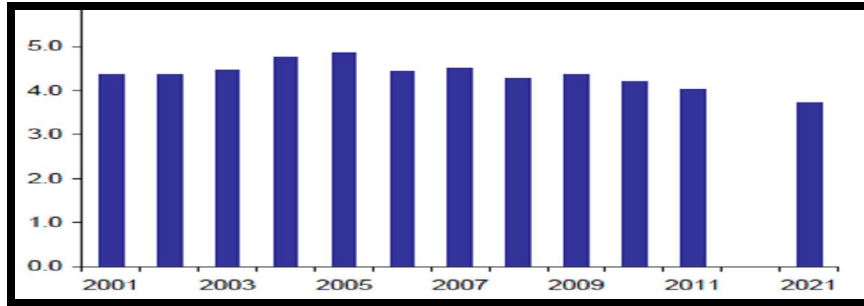
¹ - world travel & tourism council , The Authority on World Travel & Tourism, Progress & Priorities, 2010 - 2011, p 08

² World travel & tourism council, Travel & Tourism 2011, p 09.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

في إفريقيا تساهم صناعة السياحة بنسبة ضئيلة جدا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا تمثل إلا 4% من إجمالي GDP بقيمة 76.5 بليون دولار أمريكي، والشكل (3.2) يوضح تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج.

الشكل 3.2: مساهمة عائدات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: %



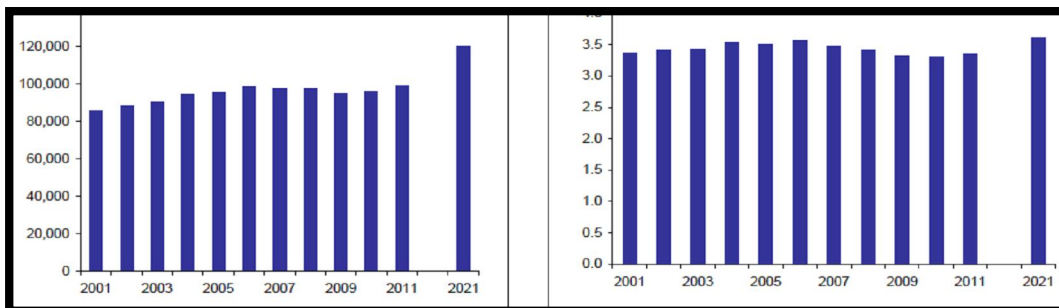
Source: world travel & tourism council, Travel & Tourism economic impact & Africa, 2011, p 05.

2- دور السياحة في خلق فرص عمل: تساهم السياحة في خلق فرص عمل في القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي والمتمثلة في شركات الطيران والفنادق والمطاعم وشركات النقل وغيرها، ولقد ساهمت هذه الصناعة في خلق 90 مليون وظيفة عمل في 2010 ويتوقع أن تسجل في سنة 2011 قيمة 99 مليون فرصة عمل على المستوى العالمي، نحو 3.4% من إجمالي فرص العمل الجديدة، وللتوضيح أكثر نستعرض الشكل (3.3)

الشكل 3.3: تطور مساهمة السياحة في خلق فرص عمل

الوحدة: ألف فرصة عمل

الوحدة: نسبة مئوية



Source: world travel & tourism council, Travel & Tourism economic impact & world, 2011, p 06.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

سياحة رجال الأعمال ساهمت أيضا بين عامي 2000 و 2007 في خلق 40 مليون وظيفة، أي ما يقارب 20% من النمو في العمالة العالمية¹. ففي أوروبا يتوقع أن تساهم السياحة في 2011 بنسبة 3.4% من إجمالي العمالة أي بـ 07 مليون وظيفة². وفي شمال أمريكا يتوقع لها أن تسهم بنسبة 4.6%³، فيما يتوقع لشمال إفريقيا أن تخلق 3 مليون وظيفة بنسبة 6% من إجمالي العمالة⁴.

وبالتالي تعتبر صناعة السياحة على إيجاد فرص عمل من أهم أكبر ملامحها، خاصة أنها صناعة كثيفة الاحتياج للقوى البشرية بمستويات مختلفة من المهارات، و هي بذلك عكس الصناعات الميكانيكية و التكنولوجية و التي تكون كثافة العمالة فيها منخفضة. و لهذا السبب فإن تكلفة إيجاد وظائف في قطاع صناعة السياحة أقل بكثير - بل لا يقارن - بتكلفة إيجاد وظائف في العديد من القطاعات الأخرى، و بذلك فإن الاستثمار اللازم لإيجاد وظيفة في قطاع السياحة أقل بكثير من الاستثمارات المطلوبة لإيجاد وظيفة في صناعة أخرى⁵.

إن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى لأن إقامة سياحة يتطلب إنشاء فنادق ومرافق عامة وتوفير وسائل نقل وهذا يحتاج إلى يد عاملة معتبرة وتشغيل نسبة كبيرة من الأفراد وخاصة الشباب منهم مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي فبالإضافة إلى الفنادق نجد مثلا أن سيارة أو حافلة تستعمل في عملية النقل تتطلب على الأقل شخصين، إضافة إلى المناصب التي تلحقها وكالات السفر و المطاعم، فهذه الأخيرة هي الأكثر احتياجا إلى اليد المؤهلة في الطبخ، تقديم الطلبات...

ولا شك أن ازدياد حجم الحركة السياحية يساهم في تحسين دخول المواطنين خاصة التجار الحرفيين و أصحاب الفنادق أو المطاعم لان السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مواد مثلا الخضر الفواكه، المشروبات، العطور، الجرائد والمجلات والكتب والتحف التذكارية، والحلي التقليدية مما يعود بالأرباح للتجار والمنتجين مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة تشغيل اليد العاملة المؤهلة مثل التي تقوم بعملية تكوين في المراكز المهنية.

¹ world travel & tourism council , The Authority on World Travel & Tourism, Progress & Priorities, 2010 – 2011, p 09.

² world travel & tourism council, Travel & Tourism economic impact & European Union, 2011, p 06.

³ world travel & tourism council, Travel & Tourism economic impact & North America, 2011, p 06.

⁴ world travel & tourism council, Travel & Tourism economic impact & North Africa, 2011, p 06.

⁵ محمود محمود هويدي، المدخل لدراسة السياحة، مرجع سبق ذكره ص 132

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

إن اهتمام أي بلد بالسياحة يدفعه إلى العمل على النهوض وتطوير المناطق السياحية وذلك لكسب ود السائحين - وذلك لان السياحة توفر فرص تبادل المعارف و الأذواق والفنون فيما يكفل الاستفادة من مظاهر التقدم وتحقيق الرقي الفني والحضاري في إمكانيات الاقتصاد الوطني.

تلعب الحرف والهوايات دورا هاما في السياحة حيث تجلب مداخيل معتبرة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهوايات مثل المسرح الغناء و الرقص الشعبي فهي وسيلة فعالة لجلب السياح إلى البلد وكذلك خلق مناصب شغل جديدة.

مما سبق يمكن استنتاج ثلاث مجموعات من العمل السياحي:

العمل المباشر: وهو يحمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الإيـواء، المطاعم، النقل السياحي، والتنظيم السياحي.. الخ.

العمل غير المباشر: وهو يحمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة مع القطاع السياحي مثل البناء، التأثيث.. الخ.

ومن جهة أخرى فان القطاع السياحي يحتوي على مجموعتين من العمل مصنفة حسب المدة:

- العمل الدائم: تكون مدته طوال السنة.

- العمل الموسمي: ويحتوي على:

- عمل يخص موسما واحد من (4 إلى 6 أشهر) أما في فصل الشتاء أو في فصل الصيف حسب المنطقة.

- عمل يخص فترة قصيرة (من 15 يوما إلى 30 يوما)¹:

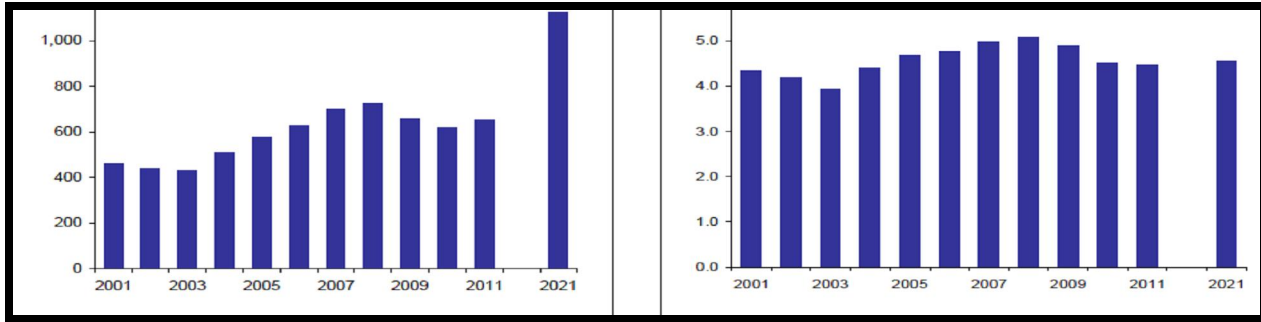
3 - جذب الاستثمارات الرأسمالية: تساهم السياحة في جذب المستثمرين الى الدول التي لها مناطق جذب السياح، وهذا بقيام الدول التي يتوافد عليها السياح بكثرة بتخصيص استثمارات وفتح المجال للخواص باستثمار أموالهم في هذا القطاع من خلال إنشاء مخيمات وفنادق ومطاعم ومنتجعات سياحية، ولقد ساهمت السياحة في استثمار رؤوس الأموال على مر السنوات، والشكل (3.4) يعرض لنا ذلك.

¹ علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة 2001-2002، ص26

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

الوحدة: بليون دولار أمريكي

الشكل 3.4: الاستثمار في قطاع السياحة العالمي



Source: world travel & tourism council, Travel & Tourism economic impact & world, 2011, p 07.

ومن المتوقع أن تشهد الاستثمارات العالمية في قطاع السياحة نسبة نموا يعادل 4.6% في حدود 2021 مقارنة بـ 4.5% في سنة 2011.

4. أثر السياحة على ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة¹.

السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكنة تحقيقها، نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى².

3- السياحة و التضخم:

تؤثر السياحة وتتأثر بظاهرة التضخم، إذ أن هذه الظاهرة تمس كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء، لارتباطها بقيمة النقود التي هي وسيلة تبادل السلع والخدمات الاقتصادية، فالتضخم هو ظاهرة الإفراط في نمو المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وبالتالي فهو يؤثر في النشاط السياحي من خلال رفعه لأسعار المنتجات السياحية وهو ما يعني تدهور القوة الشرائية للسياح.

كما أن النشاط السياحي في جانبه الاستهلاكي والذي يتميز في كثير من الأحيان بأنه نشاط موسمي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي في المناطق السياحية، ففي حالات جمود العرض

¹ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن سنة 2002 ص 31

² آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2002 ص 32.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

الكلية (الإنتاج) تكون السياحة أحد عوامل التضخم، وعليه فيجب العمل على إحداث التوازن بين العرض والطلب في ظل تخطيط سياحي جيد يأخذ بعين الاعتبار فترات نمو وركود النشاط السياحي ويمكن إرجاع ارتفاع أسعار الخدمات السياحية إلى الأسباب الآتية:

- إما للإسراف في الطلب من السياح، والذي يتسبب في تضخم الطلب.
- وإما لارتفاع تكاليف الإنتاج في المناطق السياحية، والذي يتسبب في تضخم التكلفة.
- أو للسببين معا، إذ أن السببين يمكن أن يتعايشان معا فكلهما يؤثر في الآخر¹.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية و الثقافية للسياحة

تؤدي أنشطة السياحة إلى حدوث تأثيرات في الحياة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع المستضيف، و هنا تجب الإشارة إلى أن المجتمع يكون دولة أو إقليما أو موقعا محدد أو أن المجتمع هو مجموعة من البشر تعيش معا في ذات المكان، و يستطيع المجتمع خلال فترة من الزمن أن يحدد خصائصه عن طريق ممارسة عاداته و نظم حياته المميزة.

و غالبا ما يتم التعبير عن طريقة العيشة بكل أبعادها بما يسمى الثقافة، و يكون حديثنا هنا ليس من وجهة النظر أو بالمعنى الذي يقره علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيون ، و لكن يكون التركيز على مجالات الاهتمام بالتأثيرات غير الاقتصادية متمثلة في المشاكل الناتجة عن السياحة.

أ- تأثيرات السياحة في القيم و السلوك الاجتماعي:

لا يقتصر تأثير السائحين في رفع القوة الشرائية في أماكن الزيارة و تطويع كل الإمكانيات لاستخدامها، و لكنهم فوق ذلك يجلبون معهم بعض أنواع السلوك التي يكون لها تأثير كبير في تعديل أو تحويل العادات الاجتماعية المحلية بطريق الإحلال أو عن طريق إحداث تشويش و اضطراب للقواعد الأساسية القائمة و المستقرة لفترة طويلة في المجتمع المستضيف ، و السياحة كما هو معلوم نشاط اجتماعي يؤدي إلى تغيرات في تركيب سلوك المجتمع ، و يمكن ملاحظة العديد من هذه التغيرات في كل مناطق العالم ، فنجد أنه على سكان المجتمع المستضيف ، ليس فقط قبول و تحمل و التعامل مع ظاهرة الازدحام أثناء مواسم الذروة السياحية ، بل عليهم تطويع ظروف حياتهم للتعامل مع مثل هذه المعطيات، و عليهم العيش عن قرب أو معايشة مختلف أنواع الزائرين و خاصة الذين يحضرون للترفيه و الاستمتاع، و لكن يجب أن نعلم أن أمرا مثل هذا التعايش لا يكون سهلا في كثير من الأحيان، بل يدي في معظم الأوقات إلى زيادة الكراهية للأجانب.

¹ محمود فوزي شعوبي السياحة و الفنادق في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 28

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

و يكون مثل هذا الأمر ملحوظا في الأماكن السياحية المشهورة أو في الأماكن التي يقطنها سكان ليسوا على استعداد، لأسباب سيكولوجية و ثقافية و اجتماعية لقبول أو خضوع لفكرة الغزو السياحي.

و ينتج تأثير التفاعل الاجتماعي و المسمى بظاهرة التقليد من تفاعل المجموعات المختلفة من البشر عن طريق تغير القيم. و لما كانت السياحة نشاطا إنسانيا فإنه من الضروري تجنب حدوث تصادم بين الزائرين و السائحين و أهالي المجتمع المضيف.

و يجب أن تكون سلوكيات الزائرين و السائحين بالمستوى الذي يتقبله المجتمع المضيف ، و لا شك أن مرونة المجتمع المضيف لقبول السياحة يخضع لعديد من الدلالات الوصفية أهمها:

- التركيب الاجتماعي المهني لأفراد المجتمع المحلي.

- مستوى التعليم و المعرفة و الوعي بظاهرة السياحة.

- مستوى المعيشة.

- قوة و أصالة الثقافة المحلية و مستوياتها.

و يجب الاعتراف بأن أعراف المجتمع المحلي و عاداته جزء من التراث الثقافي و يستحق الحماية بذات القدر اللازم لحماية عناصر المناطق السياحية مثل مكونات البيئة ، و للعلاقات العامة أهمية كبرى، حيث إن زيادة أعداد السائحين بشكل كبير يصاحبها تلف مضاعف يتمثل في تحول مسار أسلوب الضيافة التقليدي في العديد من الدول إلى أغراض تجارية تؤدي إلى الحد من العلاقات الشخصية، و هناك العديد من التأثيرات الأخرى تتمثل في التصرفات أو الأنماط الاستهلاكية و برغم ذلك، فإنه من الخطأ أن نلوم السياحة بأنها المسؤولة عن كل هذه المشاكل، و التي هي أيضا مرتبطة بالتغيرات الاجتماعية الناتجة عن تحضر المجتمعات و التي تؤدي السياحة إلى إسراعها و ليس إيجادها.

ب- التأثيرات الثقافية:

تدل المشاهدات على أن للسياحة تكلفة أو ثمن اجتماعيا يصعب في معظم الأحيان تقديره، منها على سبيل المثال تهديد العادات و التقاليد الخاصة لكل دولة و أحيانا الخاصة بالإقليم، و على الجانب الآخر تكون السياحة هي الوسيلة أو الضمان الحقيقي للمحافظة على التقاليد الأصلية التي تجذب العديد من السائحين أو راغبي الإجازات ، و لاشك أنه من الأهمية بمكان العمل على الحماية و المحافظة على التراث الثقافي و الاهتمام بالمشاكل وثيقة الصلة بها و خاصة التجارة الممنوعة في

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

الحيوانات- البحوث الأثرية غير الرسمية- اضمحلال و تآكل القيم الجمالية و بعض المهارات -
اختفاء الصناعات اليدوية عالية الجودة...الخ¹.

و تحويل الثقافات التقليدية للشعوب إلى أحداث تجارية تعني إيجاد أو توليد ثقافة زائفة و غير حقيقية، فمثلا الفولكلور البديل أو الصناعي يكون معدوم القيمة سواء للسكان الأصليين أو للسائحين، و ذات الشيء عند الحديث عن الصانع اليدوي الماهر، و يكمن جوهر الأمر في عدم التوافق أو التنافر بين الأهمية الثقافية و الاقتصادية، التي تؤدي في النهاية إلى أن تكون هناك تضحية بالقيمة الثقافية من أجل التنمية السياحية، بمعنى إضافة قيمة اقتصادية مقابل فقد القيمة الثقافية، و مع ذلك فإن تعريض السكان المحليين لثقافات أخرى نتيجة لوجود السائحين بالمناطق السياحية ذات تأثير عكسي لما سبق توضيحه.

و على المستوى الاجتماعي، فإن حسن تنظيم السياحة و إدارتها ينتج عنه تبادل ثقافي جيد و مرغوب بين السائحين و قاطني المناطق السياحية، و كذلك توطيد علاقات الصداقة و الاستمتاع المسئول المتبادل بينهما.

و تؤدي حسن الإدارة و خاصة على المدى الطويل إلى مائة و المحافظة على المنتجعات الطبيعية، و تؤدي السياحة إلى تجديد الفنون التقليدية و إعادة إحياء الفنون الأصيلة المميزة للبلاد المضيفة للسائحين كما تؤدي السياحة في كثير من الأحيان إلى إحياء الحياة الاجتماعية و الثقافية للعديد من المجتمعات.

المطلب الثالث: العلاقة بين السياحة و البيئة

تعريف البيئة:

تعتبر البيئة من المفاهيم الشائعة الاستخدام في علوم الطبيعة بصفة خاصة و التي يقصد بها " علاقة الكائنات الحية بالبيئة التي يعيش فيها و التي هي جزء منها ، و الإنسان باعتباره مخلوقا له جوانب عضوية فهو يسلك وفق القوانين الأساسية التي تنظم حياة الكائنات و المخلوقات الأخرى " و يذهب القصاص إلى أن البيئة هي الخزان العظيم للعديد من المواد التي يصنع منها الإنسان طعامه و ملبسه و مسكنه و سائر ما يحتاج إليه في سعيه للبقاء و النماء².

¹ محمود محمود هويدي ، المدخل لدراسة السياحة ، مرجع سبق ذكره ص 122-123

² أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007، ص:55

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

يمكن أن يكون للسياحة كغيرها من القطاعات التنمية الأخرى آثاراً إيجابية وسلبية في آن واحد على البيئة البشرية ، فالسياحة عادت بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير الحفازة لحماية السمات المادية للبيئة ، والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية ، وعادة ما يكون الترفيه والسياحة الهدفين الثانويين من إنشاء وتنمية الحدائق الوطنية وأنواع أخرى كثيرة من المناطق المحمية ، وقد أصبحت المناطق الطبيعية عوامل الجذب للسياحة¹.

في نفس الوقت أثرت السياحة والاستحمام على المناطق الساحلية سلبا علي الشعاب المرجانية وقد أصبح تلوث المياه الساحلية نتيجة زيادة التخلص من مياه المجاري في البحر المتوسط في ذروة المواسم ظاهرة مزمنة واضطرت بلدان كثيرة إلى إغلاق بعض الشواطئ بصفة مؤقتة لأن نوعية مياهها لم تعد صالحة للاستحمام. كما خلقت السياحة المفرطة تلوثاً موسميّاً زائداً للغلاف الجوي في بعض المناطق حيث يبلغ التلوث الموسمي للغلاف الجوي بسبب السياحة أعلى مستوى له في إقليم البحر المتوسط.

كان تزايد عدد الزوار للمواقع الأثرية والتاريخية مصدراً للقلق فقد تكون لذلك آثار سلبية بل مدمرة لاسيما من خلال سير الأقدام أو تنفس الزوار أو الإضاءة الاصطناعية في مناطق مغلقة أو تحت سطح الأرض كما في بعض المتاحف والمعارض الفنية.

تلعب السياحة دوراً رئيسياً في اقتصاديات المناطق الجبلية فإن الأضرار اللاحقة بالنظم الإيكولوجية بلغت في بعض الحالات مستويات حرجة مما يضر بمستقبل السياحة نفسها وتؤثر تلك الضغوط المفرطة على النظام الإيكولوجي للجبال - التربة - الحياة البرية - الحياة النباتية - المياه وتتضمن مشكلات الإدارة الرئيسية التخلص من القمامة والفضلات والإفراط في جمع حطب الوقود. لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكافلية و علاقة توازن دقيق بين التنمية وحماية البيئة كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو بالبيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة ، كما أنه من الضروري على المجتمعات المحلية والدولية اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ عليها كما يعتبر التخطيط الطويل الأجل والسليم بيئياً شرطاً أساسياً لإقامة توازن بين السياحة و البيئة لكي تصبح السياحة نشاطاً إنمائياً قابلاً للاستمرار.

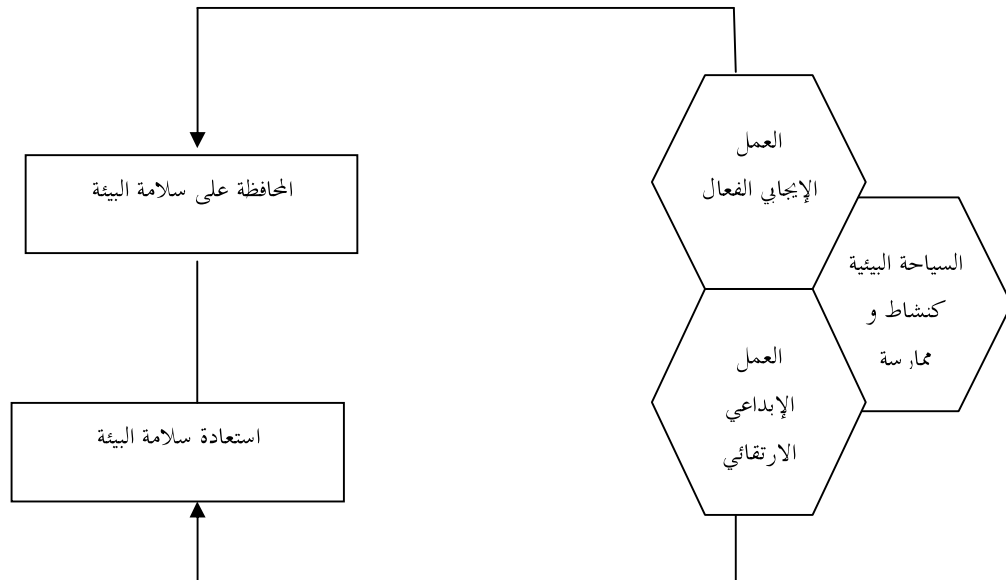
¹ محمد إبراهيم، السياحة البيئية، يوم البيئة العالمي، مصر، 2006 ص 05

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

السياحة البيئية:

إن حتمية معالجة التلوث البيئي، ووقف تدهور البيئة، أدى إلى ظهور نوع و نمط جديد للسياحة وهو ما يعرف بالسياحة البيئية و هي سياحة تفاعلية و استهدافي ، سياحة لصحة البيئة الحيوية ، و هي تعمل في إطار نطاقين يظهرهما الشكل التالي¹:

الشكل رقم 3.5: نطاقي السياحة البيئية



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2005 ص 22

النطاق الأول: نطاق المحافظة على البيئة الحالية ضد مزيد من التلوث و العمل على بقائها صحيحة و سليمة و صحية و تحسين أوضاعها و نظافتها و نقائها و صحتها الدائمة، بحيث تنتج تأثيرها و تفعل أثرها الحيوي بالعمل على تحسين المناخ و التربة و جودة الحياة فيها، و بمعنى آخر أن تصبح هذه البيئة السليمة أساس ارتكاز، و قاعدة انطلاق للعمل على استعادة صحة و حيوية المناطق الأخرى

النطاق الثاني: نطاق استعادة سلامة الآليات التوازنية البيئية في المناطق التي تلوثت بالفعل، أو التي تتعرض لعمليات تلوث خطيرة، بحيث تصبح هذه الآليات قادرة بالفعل على معالجة أي تلوث، و

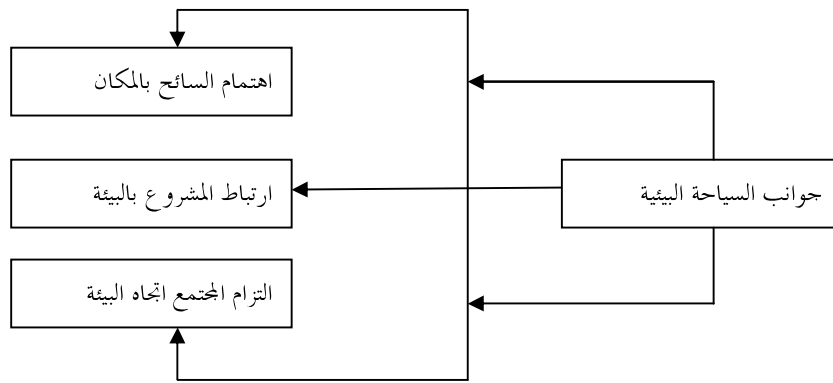
¹ أحمد الخضيرى، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2005 ص 22

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

بشكل طبيعي تلقائي، و استخدام التقدم التكنولوجي و العلم الحديث للإسراع بذلك ، و لاسيما أنه قد حدث تقدم ملموس في علوم معالجة التلوث ، و استعادة الحيوية و التعامل مع النفايات¹ .

و من خلال هذا يمكن القول أن السياحة قد ارتبطت ارتباطا قويا بالبيئة من خلال ثلاث جوانب رئيسية يظهرها الشكل التالي:

الشكل رقم 3.6 : جوانب ارتباط السياحة بالبيئة



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2005 ص 25

الجانب الأول : اهتمام السائح بالبيئة التي يزورها باعتبارها المكان الذي سيمارس فيه برنامجه السياحي المتعاقد عليه، و المنطقة التي سيشاهدها ، و الطبيعة التي سيرتادها و يكتشف المجهول فيها، و يستنشق هوائها ، و يشرب من مائها و يلتمس و يتنعم بكل شيء جميل فيها ، فهو بذلك يجد متعة في المحافظة على سلامة البيئة، أو في معالجة جوانبها من خلال حالات خمس هي: الاختلال البيئي، تلوث البيئة، الاعتلال البيئي، الفساد البيئي، و الإهدار البيئي.

الجانب الثاني: تعهد المشروع السياحي بالمحافظة على سلامة البيئة الطبيعية و حيويتها ، و عدم السماح بحدوث أي تلوث لها و تهيئة المكان لخدمة الصحة و السلامة البيئية ، و ما يعنيه ذلك من توفر عناصر الجذب الجمالي الذي توفره مشروعات السياحة البيئية سواء في المقصد السياحي البيئي، أو في المنطقة المحيطة بهذا المقصد.

¹ أحمد الخضيرى، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2005 ص 24

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

الجانب الثالث: التزام المجتمع السياحي بالتنمية ، وإصلاح البيئة و تطويرها لتصبح أفضل و أحسن و أجود و أرقى، و معالجة كافة مظاهر القصور لتصحيح عمل الآليات البيئية ، لاستعادة التوازن الطبيعي و استعادة قدرته على معالجة أي تلوث يحدث ، من أي مصدر من المصادر.

مما سبق يمكن القول أن طبيعة العلاقة بين السياحة و البيئة تشمل توضيح العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية و المغريات السياحية الطبيعية و الاجتماعية ، و معظم المغريات السياحية الطبيعية جزء لا يتجزأ من موارد البيئة الطبيعية ، كما أن المغريات السياحية الاجتماعية تعتبر نتاجا و إقرارا طبيعيا للمنظومة الاجتماعية ، و هي نتاج متعدد و متنوع يعكس الفكر و السلوك و فلسفة الحياة هذه المجتمعات الإنسانية و التي تتواءم نظمها مع البيئة و تخضع لنواميس و دستور الطبيعة¹.

المبحث الثاني: تطور مفهوم السياحة: السياحة المستدامة

مع أن السياحة لم تكن من ضمن أبواب جدول أعمال القرن 21، فإن برنامج تنفيذ القرن 21 ، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشر في عام 1997 ، تضمن مضمون السياحة المستدامة كأحد مواضيعه القطاعية ، و قد أقر هذا البرنامج بأن السياحة كانت أكبر أحد الصناعات في العالم ، و أحد أسرع القطاعات الاقتصادية نموا ، و لاحظ أن النمو الموقع في قطاع السياحة و الاعتماد المتزايد للعديد من البلدان النامية، بما فيها الدول النامية الجزرية الصغيرة ، على هذا القطاع بوصفه أحد أكبر المشغلين و المساهمين في اقتصادها، أبرز الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للعلاقة القائمة بين الحفاظ على البيئة و حمايتها و السياحة المستدامة.

المطلب الأول: إدخال مبدأ الاستدامة في السياحة

نتيجة للتوسع السريع في قطاع السياحة، تواجه الجهات السياحية التقليدية والناشئة مزيدا من الضغط على بيئتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية. و ثمة الآن إقرار بأن نمو السياحة الجامح الهادف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأمد كثيرا ما يفضي إلى حدوث آثار سلبية، تضر بالبيئة والمجتمعات، وتدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة وتزدهر².

و حتى قبل التسعينات، كانت بعض الحكومات والمنظمات الدولية قد عالجت بعض الآثار السلبية للسياحة، بما فيها الظروف غير المستقرة للعمالة، و استغلال الأطفال، و تدهور التقاليد والقيم

¹ أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007، ص:55

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، تنمية السياحة المستدامة ، أبريل 2001، ص: 03

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

الثقافية، والأضرار البيئية في المواقع السياحية والأماكن الطبيعية. وقد حدثت هذه الآثار البيئية المضرّة بفعل الإفراط في استهلاك الموارد والتلوث والنفايات التي تنجم عن تطوير البنية التحتية والمرافق السياحية والنقل والأنشطة السياحية ذاتها. كما تم الإقرار بأن السياحة لها من القدرات ما يجعلها تعود بفوائد اقتصادية على المجتمعات المضيفة و تتخذ كوسيلة من وسائل تخفيف حدة الفقر، والحفاظ على الثروات الطبيعية والثقافية وغيرها من المنافع، شريطة أن توضع لها خطط مناسبة وأن تدار شؤونها وفق رؤية طويلة الأمد.

وكان مبدأ السياحة المستدامة قد اقترح أوائل عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة، حيث كان من أن تؤدي إلى إدارة جميع. المتوقع من هذه السياحة المستدامة الموارد بطريقة تتيح تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي والنظم المعيلة للحياة.

وأصبحت المجتمعات المضيفة تدريجيا على وعي بمشاكل السياحة غير المستدامة، كما أصبحت شواغل الاستدامة تتناول على نحو متزايد في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية والمحلية في مجال السياحة، وعلاوة على ذلك، أصبح بعض السياح الآن يطالبون بمعايير بيئية أفضل من الخدمات السياحية، فضلا عن الالتزام بقدر أكبر بخدمة المجتمعات والاقتصاديات المحلية.

وبالرغم من أن السياحة لم تكن مدرجة في جدول أعمال القرن 21، فإن الإقرار بأهمية مبدأ الاستدامة في السياحة من طرف أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص المعنية بالسياحة الدولية، قد أفضى إلى صياغة جدول أعمال للقرن 21 خاص بالأسفار وصناعة السياحة في عام 1995. وقد وضعت العديد من الأوساط المعنية بمجال السياحة جداول أعمال خاصة بها للقرن 21 على الصعيد المحلي.

ودعت لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها السابعة إلى إنشاء فريق عامل معني بالسياحة لأصحاب المصالح المتعددين، وقد أنيطت بهذا الفريق العامل مهمة تنسيق تنفيذ برنامج العمل الدولي المتعلق بتنمية السياحة المستدامة الذي اعتمده لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة.

ويشكّل هذا الفريق العامل آلية ابتكارية لبذل جهود تعاونية من قبل الفئات الرئيسية والحكومات والمنظمات الدولية من أجل تعزيز تنمية السياحة المستدامة. ودعت المنظمة العالمية

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

للسياحة إلى عقد الاجتماع الأول لهذا الفريق العامل في كوستاريكا جانفي 2000، حيث حدد أعضاؤه أحد عشر موضوعا ذي أولوية تشمل طائفة متنوعة من أوجه تنمية السياحة المستدامة. وقد أصبح التقدم في ذلك المجال بطيئا بسبب انعدام التمويل.

و تطبق تقنيات الإدارة البيئية بشكل تدريجي ولكن على نطاق واسع بصورة متزايدة في الشركات والمؤسسات السياحية، لا سيما الفنادق. كما يزداد استخدام وانتشار النهج الطوعية من قبيل نظم التصديق، والرموز المراعية للبيئة، والجوائز ومدونات السلوك المتعلقة بالبيئة. فقد وضعت المنظمة العالمية للسياحة في عام 1999 المدونة العالمية لقواعد آداب السياحة عقب ما يزيد عن سنتين من التشاور مع الأوساط الصناعية، وحظيت هذه المدونة بموافقة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للسياحة، و قد قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها في دورته الموضوعية لعام 2000.

و قد وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة واختبرت في عدد من البلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة وقد شرع الآن في استخدام هذه المؤشرات في البعض من الوجهات السياحية. و يلزم القيام بمزيد من العمل من أجل تحسين الدراية والمنهجيات الحالية من أجل تحديد وتكييف وتطبيق مؤشرات الغرض منها رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة، كما أنه ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لتطبيق هذه المؤشرات في عدد أكبر من البلدان.

وتوجد العديد من الوجهات السياحية في المناطق الجبلية والساحلية في مناطق مناخية تختلف عن المناطق الموجودة في بلدان السياح الأصلية. ولذلك فإن السياح تقل معرفتهم بالكوارث الطبيعية في تلك المناطق مثل الأهيارات الثلجية في منتجعات التزلج على الثلج، والأعاصير التي تشهدها جزر البحر الكاريبي ودرجات الحرارة القصوى التي تسبب ضربات الشمس أو الشرث. ومن المهم أن يشمل تطوير السياحة في مثل هذه المناطق الإعلام والرصد ووضع التوقعات الخاصة بحالات الطوارئ هذه.

و تمثل السياحة البيئية سوقا مربحا صغيرا لكنه سريع النمو. فقط توسعت أنشطة السياحة البيئية بصورة سريعة خلال العقدين الماضيين على الصعيد العالمي ومن المتوقع أن تشهد مزيدا من النمو في المستقبل. و تشمل السياحة البيئية عموما سفر فئات قليلة من الناس إلى مناطق طبيعية، وحافزها في ذلك هو مشاهدة الطبيعة والتمتع بجمالها، وتضم معلومات تثقيفية بشأن النظم البيئية المحلية والثقافات

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

ومواضيع الاستدامة، كما أنها تحاول التقليل إلى الحد الأقصى من الآثار السلبية التي تطال الطبيعة والبيئة الاجتماعية الثقافية. ومن بين سبل مراقبة أنشطة السياحة البيئية وإدارتها، يستوجب الأمر في كثير من الأحيان دفع مصاريف للدخول إلى المناطق الطبيعية المحمية، ويخصص على الأقل جزء من هذه المصاريف للمحافظة على هذه المنطقة¹.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة المستدامة

إن السياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين².

وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي. وقد ركزت المنظمة العالمية للسياحة WTO على مفهوم السياحة المستدامة في إعلان مانيليا 1980، وفي اكوبولكو 1982، وفي صوفيا 1985، وفي القاهرة 1995.

إن مصطلح السياحة المستدامة قد عرف انتشارا واسعا بصفة خاصة بعد قمة ريو دي جانيرو سنة 1992، حيث طرحت إشكالية التنمية المستدامة للسياحة و الذي يشمل السياحة الإيكولوجية³، حيث أن السياحة المستدامة : تستهدف مجموع الصناعة السياحية تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، تنمية السياحة المستدامة، مرجع سابق، ص:04

² عبد الرحمان السحبان، حبيب المهر، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، ص: 07

³ Agnès François – Lecompte et Isabelle Prim Allaz, Les Français et le tourisme durable Revue de management et avenir, N 29 p : 309

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

و في هذا السياق يرى كل من براموال و لان Bramwel et Lane أن السياحة المستدامة تتضمن كل مراحل الرحلة السياحية التي لا تؤثر سلبا على الجانب البيئي .

كما يمكن تعريفها بأنها سياحة اجتماعية تحافظ على البيئة، تستجيب لاحتياجات الرفاهية الإنسانية، كلها لحماية و المحافظة على الأوساط المستضيفة، بدون استبعاد الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية للبلدان المعنية بالنشاطات السياحية¹.

فالسياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.

و لاستدامة السياحة، كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، هنالك ثلاث مظاهر متداخلة:

- الاستدامة الاقتصادية.

- الاستدامة الاجتماعية والثقافية.

- الاستدامة البيئية.

على أن بعض الدراسات تفضل أن تطلق مصطلح التطوير المستدام للسياحة بدلاً من مصطلح السياحة المستدامة وذلك لسببين²:

- لكي تصبح السياحة مستدامة يجب أن يتم دمجها مع كل مجالات التطوير.

- بعض أوجه السياحة مثل رحلات الطيران الطويلة لا يمكنها أن تصبح مستدامة لمجرد تطور التكنولوجيا أو تحسن الظروف المرافقة.

فبالنسبة للمنظمة العالمية للسياحة *OMT* يجب أن تكون السياحة المستدامة إيجابية في الأجل الطويل على المستوى الإيكولوجي *supportable* ، و تحقق العدالة على المستوى الأخلاقي *équitable* و تخدم الجانب الاجتماعي بالنسبة للمجتمع المحلي *social* ، فالقانون العالمي

¹ - Jean-Pierre Lozato-Giotart et Michel Balfet ; Management du tourisme, Pearson Education , France , 2 e édition , 2007p ;338

² عبد الرحمان السحيباني، حبيب المهر ، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، مرجع سابق ص: 07

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

لأخلاقيات السياحة يحدد هذا المسعى في 10 مواد تنصب جميعها على الجوانب الإنسانية، الإيكولوجية، الثقافية، الاقتصادية، الدينية والاجتماعية وكذلك المهنية التي تحدث من خلال تنقلات السياح¹.

المطلب الثالث: مبادئ السياحة المستدامة

من خلال التعريف الذي تطرقت إليه المنظمة العلمية للسياحة سنة 2004 نرى أن مبادئ التنمية المستدامة و تطبيق التسيير المستدام على السياحة ينطبق على كل أشكال السياحة بجميع أصنافها، حيث تتعلق هذه المبادئ بالجانب البيئي، الاقتصادي والاجتماعي الثقافي للتنمية السياحية، فاستدامة هذه الأخيرة على المدى الطويل يتطلب الحصول على التوازن بين هذه المبادئ الثلاثة، و كنتيجة لذلك تتطلب السياحة المستدامة ما يلي²:

- 1- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية للبيئة.
 - 2- المحافظة على التراث الثقافي الاجتماعي للبلد المضيف.
 - 3- ضمان نشاط اقتصادي قابل للحياة **Viabile** على المدى البعيد.
- عند محاولة دمج الرؤى والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية، يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:
- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة. كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
 - يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيئة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.

¹ Agnès François – Lecompte et Isabelle Prim Allaz, Les Français et le tourisme durable, Revue de management et avenir, N 29 p :311

² Agnès François – Lecompte et Isabelle Prim Allaz ; tourisme durable ; quelles représentations en ont les consommateurs français ? , communication présenté en janvier 2010 a Venise (Italie) ,p :06-07

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.
- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.
- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، وغيرها من المصالح.
- يجب أن يتم تنفيذ برنامجاً للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم¹.

المبحث الثالث: تخطيط تنمية السياحة المستدامة

تعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها " تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة عملية كاملة و مخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية للدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية و حضارية"².
و عرف الإتحاد الأوربي للبيئة و المنتزهات القومية في عام 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها : " نشاط يحافظ على البيئة و يحقق التكامل الاقتصادي و الاجتماعي و يرتقي بالبيئة المعمارية".

و يذكر Cooper و Archer في عام 1998 أن التنمية السياحية المستدامة هي : " المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع "
كما تعرف أيضا بأنها: " التنمية التي تقابل و تشبع احتياجات السياح و المجتمعات المضيفة الحالية و ضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد

¹ عبد الرحمان السحبياني، حبيب الهير، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، مرجع سابق ص: 10-11

² عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، ط1، مطبعة زهران، القاهرة، 1991 ص: 182

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

الاقتصادية، الاجتماعية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية و استمرارية العمليات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي و مقومات الحياة الأساسية".

المطلب الأول: أهداف و منهج التنمية السياحية المستدامة

أولاً: أهداف التنمية السياحية المستدامة :

إن تحديد الأهداف العامة للقطاع السياحي سواء في الأجل الطويل أو لأجل القصير يتطلب تحليل خصائص الاقتصاد الوطني في ضوء القيود و الإمكانيات المتاحة، ثم تحديد الأهداف الأولية (التي تكون قابلة للتعديل في ضوء الظروف و الأوضاع التي تسفر عنها مراحل التخطيطية) . ويتم تحديد الأهداف الأولية على ضوء الخطة العامة للدولة خلال فترة زمنية من حيث تحديد مدى مساهمة قطاع السياحة في خطة التنمية الشاملة في الدولة ، و يتم بعد ذلك وضع الأهداف الخاصة بالقطاع السياحي ذاته مثل تنمية حركة السياحة الداخلية من قبل المواطنين و المقيمين أو من قبل الأجانب أو كليهما ، تطوير الموارد و العناصر و المقومات السياحية الحالية و دعم الجهود لزيادتها في المستقبل ، زيادة الاستثمارات العامة و تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاع السياحي و رفع الوعي السياحي لدى الأفراد ، و يتم أيضا خلال هذه المرحلة التنسيق بين الأهداف المرغوب في تحقيقها و بين الوسائل المتاحة لتنفيذها بحيث يتم ترتيب أولويات هذه الأهداف وفقا لنتائج المراجعة المستمرة لهذه الأهداف و احتمالات نجاحها، و يجب عند وضع الأهداف المتعلقة بالسياحة مراعاة الجوانب التالية:

- أ- أثر تنمية القطاع السياحي على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى و التي تتكامل بصورة جلية تستوجب تخطيطا متوازنا.
- ب- القيم الثقافية و الاقتصادية السائدة في المجتمع بحيث لا تتضمن الخطة السياحية أي أهداف أو سياسات تتعارض مع القيم الدينية أو التقاليد و العادات و الأعراف السائدة.¹
- ج- البيئة الطبيعية و المحافظة على الموارد الطبيعية و مراعاة عدم حدوث أي نوع من أنواع التلوث أو التدهور البيئي أو حدوث اختناقات.
- د- أثر التنمية السياحة و العلاقات الدولية المختلفة.
- هـ- دور كل من القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية السياحية بالإضافة إلى دور المستثمر الأجنبي في مشاريع التنمية السياحية.

¹ سيد فتحي أحمد الخولي ، تخطيط و تنمية السياحة المستدامة في الدول العربية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة العدد 01 السنة 2000 ص:29

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

و- توزيع التنمية السياحية على الأقاليم المختلفة في الدولة .

ز- أثر التنمية السياحية على مستوى رفاهية الأفراد.

و من هذا المنطلق فإن الخطة السياحية تشمل مجموعة من الأهداف النوعية و الكمية مثل الأهداف التسويقية، المالية، الاقتصادية، الإنتاجية، العمالية، و الأهداف الاجتماعية و الثقافية.

ثانيا: منهج التنمية السياحية:

يشتمل المنهج العلمي للتنمية على ثلاث مراحل رئيسة و هي:

الفكرة العامة: و التي تتعرف بصورة عامة على مصادر السوق و نوعيات الزائرين و حجم و ملامح رئيسية للمركز السياحي في المستقبل.

المشروع الابتدائي:

و يعبر على الصورة المستقبلية للمركز السياحي مع تحديد حجم و نوع الزائر و توزيع الإقامة على الفئات المختلفة و التسهيلات الأخرى اللازمة من المرافق داخل و خارج الموقع و من خلال هذه المعلومات يمكن عمل تقدير أولى للتكاليف و تقييمه لعمل خطة ابتدائية للتمويل.

المشروع النهائي:

و يضع حلا للأسئلة الخاصة بمراحل تنمية المركز السياحي مع تحديد برنامج مرحلي لتوفير التسهيلات و إعداد تصميم تفصيلي الذي يتيح تقدير التكلفة و التدفق المالي¹.

المطلب الثاني: الخطوات التنفيذية المقترحة لتنمية سياحية متوازنة

أولا : المسح الشامل للموارد السياحية:

يعتمد حصر الموارد السياحية على مدى توفر المعلومات و البيانات و الإحصائيات المتعلقة بالنشاط السياحي ، حيث إن رسم الصورة المرتقبة لمستقبل القطاع السياحي يعتمد على الصورة السابقة للاقتصاد الوطني و القطاع السياحي ، و يتم في هذه المرحلة تتبع تغيرات الهيكل الاقتصادي و تجميع المعلومات التفصيلية عن مختلف الأنشطة و الموارد السياحية بالدولة و العلاقات المتبادلة بين قطاع السياحة بأنشطته المختلفة و غيره من القطاعات الأخرى ، ثم تحليل هذه المعلومات و صياغتها بصورة واضحة تمكن المخطط من رسم السياسات المناسبة ، كما تتضمن مرحلة المسح الشامل للموارد السياحية استخدام الأدوات الإحصائية في الدراسات الاستقصائية لتحديد مستقبل تطور المتغيرات الاقتصادية و في تحديد و تقويم المقومات السياحية².

¹ أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007، ص:66-67

² سيد فتحي أحمد الحولي ، تخطيط و تنمية السياحة المستدامة في الدول العربية ، مرجع سابق ص:30

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

ثانيا: رسم الإطار الإجمالي للخطة:

و يقصد بالإطار الإجمالي للخطة الصورة العامة للتنمية السياحية، بحيث تشمل المجالات العامة (والتي سيتم على أساسها اختيار مشروعات المرحلة التالية): و تعتمد هذه المجالات على مجموعة من المعايير أهمها:

الأهمية الاقتصادية، تكلفة الاستثمار، العائد المالي، العوائد الاقتصادية، مدى توفر عناصر الإنتاج، الوقت اللازم لنضوج الاستثمار في كل مجال، درجة التكامل بين المشروعات في كل مجال ، توزيع هذه المجالات بين الأقاليم المختلفة ، القدرة التمويلية في الاقتصاد، القدرة الإستراتيجية للاقتصاد ، السياسات و التشريعات العامة.

ثالثا: رسم الإطار التفصيلي للخطة :

بعد رسم الإطار الإجمالي للخطة السياحية يقوم المسؤولون عن التخطيط بتصميم الإطار التفصيلي للخطة، أي إعداد الدراسة التفصيلية للمشروعات الإنمائية التفصيلية، و لهذا فإن الخطة التفصيلية تتضمن تفاصيل المشروعات من عدة جوانب أهمها:

دراسة الظروف المحيطة بكل مشروع ، أهداف المشروع دراسة السوق و تحليله ، الدراسة الفنية مثل التصميم الهندسية ، الدراسة الإدارية و التنظيمية ، دراسة العائد الاقتصادي، دراسة العائد المالي، دراسة العوائد غير الاقتصادية.

وتتضمن الخطة التفصيلية برنامجا زمنيا يتم من خلاله تنفيذ هذه المشروعات، كما تتضمن الخطة التفصيلية الخطط المتعلقة بتنمية عناصر السياحة و التي سبق ذكرها.

رابعا: اعتماد الخطة السياحية:

بعد اكتمال الإطار التفصيلي للخطة يمكن للسلطات المختصة من خلاله اتخاذ القرار النهائي و إصدار التشريعات و تطبيق السياسات الخاصة بالتنمية السياحية.

خامسا: تنفيذ الخطة:

بالرغم من الطبيعة المركزية للخطة الشاملة إلا أن تنفيذ الخطة الخاصة بقطاع السياحة يستلزم اللامركزية حيث أن القطاع السياحي قطاع خدمي يعتمد على القدرة التنظيمية و الإدارية في التنفيذ حتى يمكن تحقيق درجة أكبر من المرونة و السرعة في اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف العامة.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

سادسا: متابعة و تقييم الخطة السياحية:

و تختص هذه المرحلة بالرقابة و الإشراف على تنفيذ الخطة للتعرف على أوجه القصور فيها لتذليلها، و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، و وضع البدائل لمواجهة المستجدات الاقتصادية و الاجتماعية أثناء التنفيذ.

المطلب الثالث: دور القطاع العام و الخاص لضمان تنمية سياحية مستدامة

أولا: دور القطاع العام:

يرتبط قطاع السياحة بالعديد من الجهات الحكومية مثل وزارات السياحة ، المواصلات التجارة و البيئة ، و غيرها ممن يقع على عاتقهم دعم عمليات التنمية المستدامة، و تقوم هذه الجهات بالتخطيط و التسويق و التوجيه في موضوعات السياحة ، كما يشارك ممثلون من الجهات الحكومية في الاجتماعات الدولية المعنية بالسياحة كما يشارك ممثلون عن الجهات الحكومية مسئولة عن وضع نظام و إجراءات لتضمين مفاهيم السياحة المستدامة في عمليات اتخاذ القرار .

و من هذا المنطلق يتوقع أن يقوم القطاع العام بترتيب أولوياته و أهدافه لدعم السياحة المستدامة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- استحداث استراتيجيات وطنية و خطط عملية للتنمية المستدامة في قطاع السياحة ، و تقييم القواعد و الأنظمة و الإرشادات و إجراءات تصديق الدول على الاتفاقيات البيئية و الإقليمية و العمل على تنفيذها بشكل فعال .

- وضع آليات و وسائل تنظيمية مناسبة للتقييم البيئي و تطوير الأنظمة و المعايير البيئية فيما يخص قطاع السياحة ، مع تحفيز استخدام الأدوات الاقتصادية بحيث تتضمن أسعار السلع و الخدمات السياحية ، و أي تكاليف ناجمة عن الآثار السلبية للاستخدام على البيئة ، و توفير مفاهيم تحليل التكاليف و المنافع لسلوك الأفراد و المنظمات و إيجاد نظام لتحفيزهم على السلوك المستدام .

- إنشاء مناطق محمية برية ، بحرية و شاطئية ، و تطوير تخطيط استخدام الأرض بأسلوب أوسع نطاقا ، و حماية الخط الساحلي من خلال فرض قيود على البناء ، و كذلك تطوير خطط خاصة بالمناطق السياحية لضمان أفضل لاستخدامات الأراضي .

- فحص أساليب التشغيل و أعمال المؤسسات و تقييم آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية ثم التخطيط و التوجيه لتحسين الأداء بصورة متوائمة مع السياحة المستدامة

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

- ، مثل استخدام الموارد بكفاءة وتقليل الهدر و النفايات ، و توفير الدعم عن طريق المشروعات التجريبية و برامج تنمية القدرات.
- العمل على تحفيز التوعية البيئية و تدريب و تعليم العاملين في قطاع السياحة بأهمية السلوك المستدام و سبل تحقيق أهداف أجندة 21 و تحسين تفهم منافع و تكاليف السياحة من الجوانب البيئية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية .
- تحفيز التعاون الإقليمي و الدولي في مجال السياحة المستدامة لنقل الخبرات و التجارب و التقنيات، و تطوير برامج خاصة لتفعيل التعاون بين الدول .
- تحفيز كل فئات و قطاعات المجتمع للمشاركة في تنمية السياحة المستدامة بحيث تضمن مشاركة الأقليات و المجتمعات المحلية في عملية التنمية¹ .
- تطوير أنماط جديدة من السياحة تكون أكثر توافقاً مع احتياجات البيئة ، و في نفس الوقت ضمان المساهمة الإيجابية للسياحة في الاقتصاد ، مع العمل على تقاسم المنافع الاقتصادية للسياحة بين الأجيال على نحو عادل.
- تشجيع و تحفيز مبادرات القطاع الخاص و المتعلقة بالسياحة المستدامة بكافة القطاعات السياحية مثل الفنادق و شركات السفر و السياحة و النقل البري و الجوي و البحري و مؤسسات الترفيه و غيرها .
- تشجيع التغيير في أنماط سلوك المستهلكين في الدول التي يسافر منها السياح و الدول التي يقصدونها لتحقيق أهداف تنمية السياحة المستدامة.
- رصد التقدم في عملية تنمية السياحة المستدامة ، و استحداث أنشطة رصد و مراقبة الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة السياحية ، و كذلك العمل على تحديد الحجم الأمثل للسياحة بحيث يتم عند الحاجة تقليل معدات نمو قطاع السياحة من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية و التراث الحضاري للجهات السياحية المقصودة ، بالإضافة إلى الأعراف و التقاليد الاجتماعية و الثقافية لدى المجتمعات.

¹ سيد فتحي أحمد الخولي ، تخطيط و تنمية السياحة المستدامة في الدول العربية ، مرجع سابق ص:33

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

دور القطاع الخاص:

- تخطيط و تنفيذ المشروعات السياحية المختلفة.
- العمل على جذب المدخرات الوطنية و الأجنبية لاستثمارها في المشروعات السياحية عن طريق الاكتاب بالاتفاق مع البنوك المحلية.
- التخطيط التفصيلي للأراضي التي تُخصص للمشروعات السياحية المتكاملة و اجتذاب المستثمرين لتنفيذ المكونات المختلفة لهذه المشروعات لإدخال المرافق البنية التحتية فيها من طرق و كهرباء و مياه و اتصالات مختلفة.
- القيام بإنشاء و استغلال الطرق السريعة المؤدية إلى المناطق التي تتضمن مقومات فريدة للجذب السياحي و كذلك إنشاء المطارات فيه و العمل على حماية البيئة فيه لضمان تنمية متوازنة و متواصلة.
- القيام بمشروعات النقل البري و البحري و الجوي و توفير ما تحتاجه هذه المشروعات من خدمات مختلفة¹.

¹ أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص 133

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

خلاصة الفصل:

إن السياحة المستدامة أو المتواصلة تقوم على إدارة الموارد إدارة مثلى، واعية، بحيث تساهم في تحقيق الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية و الجمالية، و تحافظ على الهوية الثقافية للمجتمع و المضامين الإيكولوجية الأساسية و التنوع البيولوجي و منظومة الحياة بوجه عام، و لذلك فإن فكرة السياحة المستدامة تعتمد في الأصل على مواجهة احتياجات السياح الحاليين مع توفير فرص مشابهة للمستقبل، و ذلك من خلال فهم الآثار المترتبة للسياحة على البيئات الطبيعية، الاجتماعية و الإنسانية و التأكد من تحقيق توزيع عادل للعوائد و الكلفة إضافة إلى توفير فرص العمل و تحسين خدمات المواصلات و الاتصالات و أساسيات البنية التحتية المحلية و المساعدة على توفير المال اللازم لحماية الأماكن التاريخية، الأثرية و الطبيعية .

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

مقدمة الفصل:

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى واقع القطاع السياحي بولاية معسكر ، و ستم هذه الدراسة بناء على ما تقدم في الجانب النظري ، بحيث لا بط أولاً من التطرق لواقع السياحة و التنمية المستدامة بالجزائر ، و بعد ذلك سنتطرق للعرض السياحي بولاية معسكر من خلال التعريف بالمقومات الطبيعية و البشرية التي تتوفر عليها الولاية ، ، ليتم بعد ذلك تحليل الطلب السياحي من خلال دراسة النشاط الفندقية و الدراسة الميدانية.

المبحث الأول : السياحة و التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول : لمحة عن العرض السياحي في الجزائر

في حقيقة الأمر لا يمكن الإلمام بكل جوانب العرض في الجزائر لما تتمتع به من تراث غني ، فكل منطقة من مناطق البلاد تعد متحفا طبيعيا، فهي دليل سياحي تنطوي كل صفحة من صفحاته على سحر و مفاتن طبيعية، هذا بالإضافة إلى وجود إمكانيات لاستغلاله ، و بهذا سنحاول عرض لمحات وجيزة و وافية قدر الإمكان عن ذلك الثراء و الإمكانيات :

1-المقومات الطبيعية: كما سبق و أن ذكرنا فإنها تتمثل أساسا في الموقع، المناخ و أشكال سطح الأرض.

الموقع¹: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، عند نقطة تقاطع خط العرض 25 درجة شمالا و خط الطول 3 درجات شرقا، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي و إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط، و هي تتربع على مساحة قدرها 2381741 كلم²، هذه المساحة تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب بين 1500 و 2000 كلم ، تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي بعد السودان و ليبيا يجدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، من الجنوب المالي و النيجر ، من الشرق تونس و ليبيا، غربا المغرب و موريتانيا.

إن هذا الموقع أعطى للجزائر ميزة جغرافية، تاريخية، ثقافية و عرقية تمثل عوامل جذب سياحية لا يستهان بها.

المناخ: يسود الجزائر ثلاث أنواع من الأقاليم المناخية:

- المناخ المتوسطي : يسود على العموم المناطق الساحلية للبلاد و بعض المناطق الداخلية و يتميز هذا النوع بأنه ممطر معتدل شتاء و حار رطب صيفا .

¹ كواش خالد، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول السنة 2004 ص215-216

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- المناخ الشبه قاري : يسود مناطق الهضاب العليا و يتميز بأنه ممطر بارد شتاء و حار جاف صيفا.
- المناخ الصحراوي: يسود مناطق الجنوب من البلاد و يتميز بأنه حار جاف صيفا و دافئ شتاء.
- إن المناخ المتوسطي أكثر ملائمة لحركة السياحة في أغلب فترات السنة فيما عدا شتاءه القصير بينما تبدو المناطق الصحراوية ذات حرارة تؤهلها للجذب السياحي في فترات الشتاء، و بناء على ذلك يمكن أن يحدث تكاملا بين الأقاليم المناخية لبعضها البعض .
- أشكال سطح الأرض:** تتميز الجزائر بتنوع التضاريس و المناظر العامة بحيث نجد الشواطئ، الجبال، الصحاري، السهول، الغابات و الحميات..و سنذكر أهمها فيما يلي:
- **الشواطئ:** يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم ، و هو يتميز بارتفاعه و تكونه الصخري، و توجد به عدة فضاءات سياحية نادرة ، و من أهم المناطق الممتدة على هذا الساحل نجد : القالة ، تيقزيرت ، سيدي فرج ، بني صاف...
- تعتبر الشواطئ البحرية ذات أهمية خاصة في جذب السياحة الداخلية و الخارجية على حد سواء خاصة إذا قلت بها الملوثات.
- **الجبال:** أهمها سلسلة الأطلس التلي (جبال تلمسان يصل ارتفاعها إلى 1843 م، جبال القبائل، الونشريس 1985 م و الهضاب العليا) ، و سلسلة الأطلس الصحراوي (جبال القصور 2320 م ، جبل عمور 1930 م ، جبال أولاد نايل 1630 م و الزيبان مع منفذ نحو الشرق إلى جبال لأوراس النمامشة.
- **الصحراء :** هي أكبر ما تزخر به الجزائر في مجال السياحة ، تحتل أربعة أخماس التراب الوطني¹ (حوالي 2 مليون كلم² ، حيث تتحلى في أجمل صورها برمالها اللامتناهية و جبالها

¹ الديوان الوطني للسياحة على الموقع www.ont.dz

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

الغرائبية و البركانية و واحاتها الخلابية ، كما تعتبر من أثن محميات التنوع البيئي ، بل تكاد تنفرد بهذا الطابع ، إذ أنها تشكل الإطار الأنسب للسياحة البيئية، و هي موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار ، إليزي ، وادي ميزاب ، تندوف ، بمواقعها الشهيرة مثل الاهقار في منطقة تمنراست ، تاسيلي ناجير ، العرق الشرقي الكبير ، العرق الغربي الكبير ، الواحات مثل واحة الزيبان، وادي ميزاب ، التوات القورارة...الخ. و تظهر الطبيعة الصحراوية حول¹: الرق الذي هو عبارة عن مساحة واسعة من الحصى و الحجارة ، العرق الذي هو عبارة عن رمال شاسعة تمثل خمس الصحراء ، الحمادة التي هي مساحة كبيرة للحجارة الكلسية ، الجبال التي مصدرها بلوري شقاق ذات تكوين بركاني ، السبخات أو الأحواض المغلقة التي تنمو حولها النباتات و الغلال.

تمثل الصحراء إقليما آخر ذا خصوصية طبيعية مميزة للنشاط السياحي لما تنفرد به من بيئة جافة و أشكال متباينة و مناخ دافئ شتاء، هذه المواصفات تعتبر عوامل جذب سياحية خاصة في مجال السياحة الدولية.

- **الغطاء النباتي :** حيث نجد في المرتفعات الساحلية غابات الصنوبر البحري و الصنوبر الحلبي ، و شجر البلوط و الفلين و كلما تسلقنا المرتفعات نجد غابات الزان و البلوط الأخضر ، أما الحلفاء فهي ملكة النباتات في المناطق السهبية ، و في الصحراء نجد النخيل و الحوامض ..
- بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر أيضا بمنابعها المعدنية المنتشرة عبر الوطن ككل ، حيث تشهد حماماتها المعدنية إقبالا كبيرا من السياح الداخليين طالبين للعلاج أو الاسترخاء ، من أهم هذه الحمامات المعدنية نذكر حمام ريغا، ملوان ، مسخوطين ، بوحنيفة ، بوحجر ، صالحين ، بوغرارة..

2-المقومات البشرية: لقد أشرنا سابق أن المقومات البشرية تنقسم إلى قسمين هما : المقومات

الثقافية و التاريخية ، المقومات الخدمية و البنية التحتية، فبخصوص الجزائر تتمثل فيما يلي:

¹ كراش خالد، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مرج سابق ص 219

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

1.2 المقومات التاريخية و الثقافية:

تنتشر في الجزائر معالم تاريخية كثيرة تمتد من عصور ما قبل التاريخ مروراً بالعصور الفينيقية ، الإغريقية، الرومانية، و الإسلامية ، و تعتبر هذه المعالم من أهم مصادر الجذب السياحي في الجزائر ، ومن أهم المعالم الثقافية و التاريخية ، نذكر تلك المصنفة من طرف اليونسكو UNESCO كتراث عالمي و هي ¹ :

تيمقاد: Thamugadi تأسست في العام 100 ق.م أثناء حكم الإمبراطور طرجان Trajan و هي من أهم المدن في تاريخ الحضارة الرمانية في الشمال الشرقي للجزائر ، و تعد المدينة الوحيدة في العالم التي تدل على روعة الهندسة المعمارية الرومانية.

تيزابزة: موقع هام اختاره الفينيقيون على طريق قرطاج - أعمدة هرقل (مضيق جبل طارق) - ، عرفت أيام مجدها حكم الملك النوميدي يوبا الثاني juba 2 ، هي امتداد لقيصرية شرشال ، أصبحت مستعمرة لاتينية إبان إمارة كلوديوس (Claudius) في القرن الأول ميلادي لتتحول إلى مستعمرة رومانية في القرن الثاني للميلاد.

جميلة: Cuicul القديمة ، و هي من أجمل المعالم الأثرية القائمة تقع على بعد 50 كلم من مدينة ستيفيس (سطيف حاليا) ، أسسها الإمبراطور الروماني نرفا Nerva في العامين 96-98 م ، توسعت إثرها المدينة في القرنين الثاني و الرابع للميلاد حسب مخطط هندسي مدروس، حمامات ، حدائق، ساحات عامة ، متاحف...

التاسيلي: (ولاية ورقلة و تمنراست) و يحتوي على أكبر تجمع لا مثيل له من النقوش و الرسومات الصخرية لحضارة ما قبل التاريخ ، حيث يوجد بها أكثر من 15000 للرسومات و النقوش التي تدل على وجود حياة للإنسان في الصحراء بجوالي 6000 سنة ما قبل الميلاد.

قلعة بني حماد: تقع ببشارة (ولاية المسيلة) و هي مدينة إسلامية المنشأ ، تأسست سنة 1007 م ، و تعتبر أول عاصمة للأمراء الحماديين.

¹ Office nationale du tourisme (septembre 2010)

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

وادي ميزاب: (ولاية الأغواط) ، حيث تحتوي هذه المنطقة على قصور أنشأت من طرف الإباضيين.

القصبة: وهي مدينة تاريخية و عاصمة إسلامية¹.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف منها، " المتحف الوطني سيرتا " بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852م لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل، إضافة إلى هذا المتحف فإن التراث الحضاري والتاريخي للجزائر يتوفر على كم آخر من المتاحف.

إلى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، الأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف بها مدينة قسنطينة، وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد سيما منطقة القبائل².

2.2 مقومات البنية التحتية و الخدمية : أشرنا سابقا أن عناصر الجذب الطبيعية و التاريخية لا بد أن

تؤازرها عناصر جذب لبنية تحتية متطورة تساهم في تحقيق أهداف العملية السياحية و تزيد الرغبة في التوجه إلى تلك الأماكن السياحية لأكثر من مرة ، و تتمثل هذه العناصر في النقل و المواصلات و تسهيلات الضيافة و الخدمات الأخرى التي تحتاجها صناعة السياحة، ففي الجزائر نجد هذه العناصر كما يلي :

أ- النقل و المواصلات: ينقسم إلى:

-النقل البري: بالنسبة للطرق، يقدر طول الشبكة ب 104000 كم، 3/2 منها ممهد، يمكن اعتبار 640 كم منها خطوط سيارة سريعة، ما يميزها ضعف شبكة الجنوب خاصة، 30 ألف كم من الطرق الوطنية *routes nationales*، عشرون ألف من الطرق الثانوية بين الولايات

¹ Office nationale du tourisme (septembre 2010)

² بوفليح نبيل، تفرورت محمد، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، مرجع سابق ص 08

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

chemins de wilaya، غيرها طرق مهمشة بين البلديات chemins communaux، المسؤولة عن العناية بها، والطريق السيار شرق غرب الذي قارب على نهايته يمتد من الحدود الغربية مع المغرب إلى الحدود الشرقية مع تونس بمسافة 1298 كلم ليكون أطول طريق سيار في إفريقيا، كما تما صيانة وتحديث 43362 كلم من شبكة الطرق¹.

بالنسبة لسكك الحديد تعتبر الشركة الوطنية للنقل للسكك الحديدية "SNTF" هي مسيرة لـ 4200 كم من السكك الحديدية المتصلة بالعاصمة وكبرى المدن، ذات الفاعلية المحدودة، كما تم تحديث 786 كلم، و كهربة 295 كلم من شبكة السكة الحديدية² خلال الفترة 2004-2008، كما اقتنت الشركة، 30 عربة جر من جنرال موتورز في نهاية 2007، كما سيدخل ميترو الجزائر الخدمة بـ 14 قاطرة مكهربة.

-النقل الجوي: إن وسيلة النقل الأكثر استعمالا في الجزائر لتنشيط الحركة السياحية الدولية نحو الجزائر هو النقل الجوي حيث تملك الجزائر 53 مطارا من مختلف الأنواع وهي: 12 مطار دولي مؤمنة على وجه الخصوص من طرف الشركات Air France, Alitalia, Aigle Azur, Air Algérie, British Airways, Tunis Air, Royal Air Maroc, Qatar Airways، منها 05 مطارات دولية من الدرجة الأولى 07 مطارات دولية من الدرجة الثانية، 08 مطارات وطنية، 14 مطارا جهويا، 19 مطارا ذات الاستعمال المحدود، منها 04 مطارات يرتبط نشاطها بالبحث والاستغلال في مجال المحروقات والمناجم.

- النقل البحري: تمتلك الجزائر 17 ميناء مستغلا من طرف عدة مؤسسات جزائرية صناعية وتجارية عمومية وخاصة وأهم الشركات النقل البحري الموجودة بالجزائر: المؤسسة الوطنية للبحرية (CNAN)، المؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (ENTMV)، المؤسسة الوطنية للتسيير البحري (GEMA)³.

¹ حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999 - 2008 ص 05 على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

² نفس المرجع السابق ص 06.

³ Ministère du transport : www.ministere-transport.gov.dz(novembre 2010)

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

ب- تسهيلات الإيواء: و تشمل كل أنواع المنشآت التي تقدم فيها خدمات الإيواء متمثلة أساسا في الفنادق و المؤسسات المشابهة، و في الجزائر نجدها تتوزع في سنة 2004 كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 4.1 : توزيع الفنادق و المؤسسات المشابهة حسب الأصناف

عدد الفنادق و المؤسسات المشابهة	الفنادق و المؤسسات المشابهة حسب الأصناف
13	الصف الأول (☆☆☆☆☆)
22	الصف الثاني (☆☆☆☆)
67	الصف الثالث (☆☆☆)
62	الصف الرابع (☆☆)
42	الصف الخامس (☆)
851	الصف السادس (بدون)
1057	المجموع

Source : Office nationale des Statistiques (Algérie) et
Ministère dutourisme & de l'Artisanat (octobre 2010)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر تتوفر على 1057 فندق، موزعة حسب الأصناف بعدد النجوم (من الصف الأول بخمس نجوم إلى الصف الأخير بدون نجمة، نلاحظ أيضا أن أغلب الفنادق من الصف السادس (بدون نجمة) التي يقدر عددها بـ 851 فندق، للإشارة فإن هذا الصف يعتبر الأقل جودة من حيث التجهيزات و الخدمات، ولكنه يشهد إقبالا كبيرا من طرف السياح، و لعل ذلك راجع أساسا لانخفاض الأسعار و قربه من المناطق السياحية.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- أما قدرة إيواء هذه الفنادق و المؤسسات المشابهة فيمكن تمثيلها بالجدول التالي:

جدول رقم 4.2 : توزيع قدرات إيواء الفنادق و المؤسسات المشابهة حسب الأصناف

قدرة الإيواء (عدد الأسرة)	الفنادق و المؤسسات المشابهة حسب الأصناف
4590	الصف الأول (☆☆☆☆☆)
3383	الصف الثاني (☆☆☆☆)
14857	الصف الثالث (☆☆☆)
5415	الصف الرابع (☆☆)
2315	الصف الخامس (☆)
51474	الصف السادس (بدون)
82034	المجموع

Source : Office nationale des Statistiques (Algérie) et
Ministère du tourisme & de l'Artisanat (octobre 2010)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفنادق و المؤسسات المشابهة قادرة على إيواء 82034 شخص في اليوم و ذلك لامتلاكها لهذا العدد من الأسرة، معظم النسبة تستحوذ عليها الفنادق من الصف السادس بطاقة إيواء تقدر ب 51474 سرير، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى كثرة عدد الفنادق من هذا الصف كما أشرنا سابقا.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- بخصوص نوعية هذه الفنادق و المؤسسات المشابهة فيمكن تمثيلها بالجدول التالي:

جدول رقم 4.3 : توزيع الفنادق حسب النوعية

نوعية الفنادق و المؤسسات المشابهة	عدد الفنادق و المؤسسات المشابهة
حضرية (Urbain)	48680
شاطئية (Balnéaire)	21710
صحراوية (Saharien)	4431
معدنية (Thermal)	5742
مناخية (Climatique)	1411
المجموع	82034

**Source : Office nationale des Statistiques (Algérie) et
Ministère du tourisme & de l'Artisanat (octobre 2010)**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر لعدد الفنادق و المؤسسات المشابهة تعود للنوع الحضري بمجموع 48680 فندق ، و كذا في المرتبة الثانية للفنادق الشاطئية بمجموع 21710 ، لعل ذلك يرجع إلى ارتفاع الطلب عليها أي أن معظم السياح (داخلي أو خارجي) يفضلون الإقامة بالفنادق الحضرية و كذا معظمهم يلجئون إلى السياحة الحموية البحرية .

المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر في إطار المخطط

الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2025

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع إستراتيجية متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن و صون البيئة في تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية و الحاضرة للمنطقة و التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية و التطورات العالمية .

و أمام هذا التحول في مفهوم التنمية الذي يطرح توجهات جديدة لمختلف دول العالم، أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن ، و صون بيئته ، و هذا ما تجلّى بوضوح من خلال إعداد مخطط وطني لتهيئة الإقليم الذي يطلق عليه اسم SNAT 2025 .

1- مبادئ و أسس السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة:

تسعى الجزائر من خلال السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي ، كما تهدف إلى:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل .
- تساوي الحظوظ في الترقية و الازدهار بين جميع المواطنين.
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية و وسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل و الحواضر و المدن الكبرى و ترقية المناطق الجبلية و ترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب .
- دعم الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل استقرار سكانها .

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- إعادة توازن البنية الحضرية و ترقية الوظائف الجهوية و الوطنية و الدولية للحواضر و المدن الكبرى.
- حماية الفضاءات و المجموعات الهشة إيكولوجيا و اقتصاديا و تميمها.
- حماية الأقاليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
- الحماية و التثمين و التوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية و الثقافية و حفظها للأجيال القادمة (المادة 04 من القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة)¹.
- بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة تضمن ما يلي :
- تعويض العوائق الطبيعية و الجغرافية للمناطق و الأقاليم لضمان تميم الإقليم الوطني و تنميته و اعمارها بشكل متوازن.
- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية و محاربة كل أسباب التهميش و الإقصاء الاجتماعيين في الأرياف و المدن على حد سواء .
- دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها و ضمان توزيعها و انتشارها و تدعيمها في كافة إقليم التراب الوطني .
- التحكم في نمو المدن و تنظيمه (المادة 06 من القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة)².

2- تشخيص لإقليم الجزائر :

لقد شهد المجتمع الجزائري تحولات عميقة ، خاصة تلك المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي الذي تزامن مع التوزيع السكاني الجديد و ضعف معدل النمو الاقتصادي ، كل هذه العوامل شكلت ضغوط كبيرة على الموارد ، التي تترجم على وجه الخصوص في صعوبة إدارة الأقاليم التي تشهد

¹ الجريدة الرسمية لسنة 2001 العدد 77 ص 19-20

² الجريدة الرسمية لسنة 2001 العدد 77 ص 20

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

اكتضاض في عدد السكان : 65 % من عدد السكان في الجزائر تتمركز في جهة الشمال، في حين تبقى نسبة ضعيفة من عدد السكان تتمركز في الجنوب الذي يشكل 87 % من المساحة الكلية، ولا زالت ظاهرة التروح مستمرة خاصة باتجاه المدن الكبرى كوهان و الجزائر العاصمة .

إن تمركز السكان و النشاطات في الساحل ينتج عنه اختلالات كبيرة مكلفة و تقود إلى ضغوطات كبيرة على استعمال الموارد سواء المائية أو الأرض، و تعرض مجموع الأقاليم الحساسة لأخطار كبيرة طبيعية و تكنولوجية.

من أجل كل هذا فإن مصطلح تهيئة الإقليم الجزائري يجب أن يتضمن إعادة التوازن للاختلالات و المشاكل التي يعاني منها الإقليم.

التشخيص الذي أجري، تضمن 06 خصائص أساسية للإقليم تتمثل فيما يلي:

- 1- نظام المياه و الأراضي.
- 2- النظام البيئي.
- 3- النظام المتعلق بالتراث الثقافي.
- 4- النظام المتعلق بالنقل، الاتصال، التعليم و التكوين.
- 5- النظام الإنتاجي.
- 6- النظام الحضري.

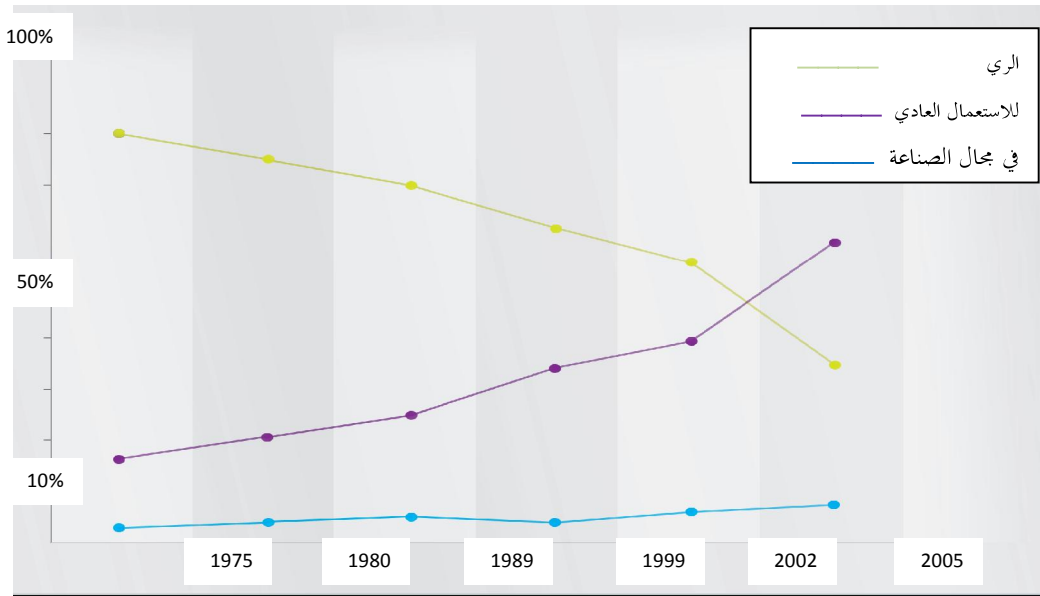
أولا : نظام المياه و الأراضي:

من خلال تشخيص هذا النظام يتضح بأن:

- هناك ندرة في المورد المائي بالإضافة إلى وجود نوع من الإسراف (أو التبذير)، و هذا ما يتضح من خلال الشكل التالي:

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

الشكل رقم 4.1 : تطور أهم استعمالات المورد المائي بين 1975 - 2005



المصدر: SNAT 2025

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الاستعمال العادي للموارد المائية في الجزائر في تزايد خاصة بعد سنة 2000 ، في حين نجد أن استغلال هذا المورد في مجال الصناعة يكاد يكون ثابتا يتراوح بين الانخفاض و الارتفاع في حدود 10 % أما نسبة استغلال هذا المورد في الري فهي في انخفاض مستمر و من هذا نستنتج أنه هناك نوع من الإسراف لهذا المورد و استغلاله في المجالات الغير منتجة.

- تناقص في نسبة المساحة الزراعية بحيث انخفضت هذه الأخيرة من 1 ه/ن في 1960 إلى 0.52 هكتار سنة 1970 ، إلى 0.34 هكتار سنة 1985 إلى 0.26 هكتار سنة 2003 ، أي أنه هناك 250.000 هكتار من الأراضي الزراعية التي فقدت بفعل البناء ، كما نجد هناك نوع من التقهقر سواء في موارد الأرض أو الغطاء النباتي ، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التلوث.

ثانيا: النظام البيئي:

في هذا الصدد نذكر أن التغيرات المناخية و الجيولوجية التي تشهدها معظم بلدان العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة تجعلها عرضة لعدة مخاطر أهمها تلك التي أشارت إليها منظمة الأمم المتحدة ONU و التي نذكر منها¹:

¹ MATET ; Schéma National d'Aménagement du Territoire SNAT 2025 p ;16

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- الزلازل و الأخطار الجيولوجية .

- الفيضانات.

- الأخطار المناخية.

- الأخطار الإشعاعية و النووية.

- حرائق الغابات.

- الأخطار الصناعية و الطاقوية.

- الأخطار على صحة الإنسان.

- الأخطار على الحيوانات و النباتات.

- التلوث على مستوى الجو، الأرض، البحار و المياه.

تتميز الجزائر بتنوع التضاريس و المناظر العامة بحيث نجد الشواطئ، الجبال، الصحاري، السهول، الغابات و الحميات ، تشكل في مجملها رصيد من التنوع البيولوجي ، و مناظر ممتازة. غير أن هذه الأنظمة الإيكولوجية مهددة بفعل التمرکز السكاني و كذا الأنشطة الاقتصادية التي تشكل ضغط كبير على البيئة، حيث تشكل تكلفة الأضرار البيئية حوالي 7 % من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 3.5 مليار دولار أمريكي .

ثالثا: نظام التراث الثقافي

تعتبر الجزائر من أغنى الدول من حيث التراث الثقافي، لكن يبقى دائما غير بارز، و هذا ما يحتم وجود تهيئة لهذا التراث لتأكيد قيمته التعريفية و الاقتصادية في إطار إستراتيجية عامة لتهيئة و تنمية الإقليم.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

رابعاً: نظام النقل و البنية التحتية.

تتوفر الجزائر على بنية تحتية للنقل و الاتصالات ، غير أن تنظيم هذه الأخيرة لا بد أن يتوافق مع احتياجات الاقتصاد و العولمة، في هذا الإطار يمكن تشخيص هذا النظام في النقاط التالية:

- شبكة نقل غير مترابطة.

- غياب تكنولوجيا متطورة.

خامساً: النظام الإنتاجي:

تعتبر المحروقات و الزراعة القطاعين الأساسيين المحددين للنمو الاقتصادي في الجزائر ، فمن خلال إجراء دراسة لمختلف القطاعات يتضح أنه هناك ارتفاع طفيف في مداخيل الزراعة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (من 15 % إلى 18 % بين 1995 إلى 2003) ، انخفاض في قسم الصناعة (من 15.6% إلى 12.1 %) و بالنسبة للتجارة (من 22.9 إلى 19.4 %) و ارتفاع محسوس في قطاعات النقل و الاتصال (من 08 إلى 14.5 %) ، و بهذا فإن النمو الاقتصادي يتركز بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يتأثر كثيرا بالتقلبات العالمية.

من جهة أخرى ، عرفت الجزائر تحولات عميقة في أجهزتها الاقتصادية ، لكن ذلك لم يكن بشكل متوازن على المستوى الاقليمي، حيث نجد أنها تتمركز في جهة الشمال : 37 % من مناصب الشغل بالنسبة للشرق و 25 % بالنسبة للغرب ، بالإضافة إلى ذلك نجد ضغط ديمغرافي متميز بالنسبة للأقاليم ، و ضعف في دراسة الآثار السلبية الناجمة عنه.

سادساً: النظام الحضري

عرفت المدن و الأرياف الجزائرية عدة تحولات بفعل تأثير النمو الديمغرافي، و التطورات الاجتماعية الاقتصادية في الآونة الأخيرة، فالأنسجة الحضرية الموجودة لا تسمح بتطوير الخدمات و التجهيزات الضرورية في المدن.

3- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية:

هي الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني و التنمية المنسجمة لمناطقه و تتضمن ما يلي:

- المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية: و يحدد التوجهات التي تمكن من تنمية هذه الفضاءات تنمية مستدامة مع مراعاة وظائفها الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية .
- المخطط التوجيهي للمياه: و ينص على تطوير البنى التحتية الخاصة بحشد الموارد المائية السطحية و الباطنية و كذلك توزيع هذا المورد بين المناطق طبقا للخيارات الوطنية في مجال شغل الإقليم و تطويره.
- المخطط التوجيهي للنقل:

- الطرق و الطرق السريعة: و يتكفل بالطلب على النقل البري و المواصلات البرية الدولية، مع العمل على إعادة تنظيم شغل الإقليم طبقا للأحكام التشريعية في هذا المجال، و ينص على تحديث شبكة النقل على الطرق و الطرق السريعة و البرامج الخاصة بفك العزلة عن الأقاليم لاسيما أقاليم الجنوب.

- السكك الحديدية: و ينص على تطوير و توسيع شبكة السكك الحديدية الوطنية بكيفية تسمح لها في النهاية بتأمين التواصل و التكامل بين شبكات نقل الأشخاص و البضائع.

- المطارات: و ينص على تطوير البنى التحتية و البنى الفوقية للمطارات و تطويرها و مواءمتها لاحتياجات تطور النقل الجوي و كذلك ترقية المطارات من النوع الدولي.

- الموانئ: و يحدد آفاق تدعيم البنى التحتية للموانئ و تدعيمها و تطويرها .

- المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة: و يحدد أهداف الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة و تطوير الطاقات المتجددة و يساعد على مكافحة التلوث البيئي و آثار الاحتباس الحراري الناجمة عن هذا الاستغلال، و لهذا الغرض يقدر الاحتياجات الطاقوية و الاقتصاد فيها و الاحتياجات المتعلقة بنقلها، كما يحدد الشروط التي ينبغي للدولة و الجماعات الإقليمية

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- تشجيعها من أجل تيسير أعمال التحكم في الطاقة و كذا انتاج طاقات متجددة و استعمالها، كما يحدد برمجحة آفاق تطور شبكات نقل الكهرباء و الغاز و المنتجات البترولية .
- المخطط التوجيهي للمصالح و البنى التحتية للمواصلات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الإعلام: و يهدف إلى تأمين إيصال هذه الخدمات على كافة الإقليم¹.
 - المخطط التوجيهي للمؤسسات الجامعية و هياكل البحث: و ينظم التوزيع المتوازن لخدمات التعليم العالي و البحث على مستوى التراب الوطني و تطويرها ، كما يدمج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لتسهيل تكوين شبكات لمراكز البحث و التعليم العالي، كما يشجع بروز أقطاب للتعليم العالي و البحث العلمي ذات سبعة وطنية و دولية ، و يساعد على قيام اتصالات بين التكوين التكنولوجي و التكوين المهني و عالم الاقتصاد .
 - المخطط التوجيهي للتكوين: و يحدد التوزيع المناسب لمؤسسات التكوين و تطويرها، و ذلك حسب الوجهات الخاصة بكل إقليم، كما يحدد التكامل بين التكوين و عالم الاقتصاد .
 - المخطط التوجيهي للصحة: و يهدف إلى ضمان استفادة الجميع من العلاج في كل موقع من الإقليم و إلى تحسين نوعية التكفل بالعلاج .
 - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: و يحدد كفاءات تطوير الأنشطة السياحية و منشآتها الأساسية.
 - المخطط التوجيهي للأماكن و الخدمات و التجهيزات الثقافية الكبرى: و يحدد الأهداف و الوسائل الكفيلة بتنفيذها قصد تشجيع الإبداع و تطوير الاستفادة من الممتلكات و الخدمات و العروض الثقافية في كافة تراب الإقليم.
 - المخطط التوجيهي للرياضة و التجهيزات الرياضية الكبرى: و يحدد أهداف الدولة في تشجيع استفادة المواطنين من الخدمات و الفضاءات و التجهيزات و المواقع المتعلقة بالممارسات الرياضية في كافة الإقليم مع مراعاة الوسائل و الاحتياجات في مجال التكوين و تطوير الممارسات الرياضية.

¹ الجريدة الرسمية العدد 77 السنة 2001 ص: 23-24-25-26

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- المخطط التوجيهي للمناطق الصناعية و الأنشطة: و يحدد تطوير المناطق الصناعية و الأنشطة و مواقعها

الترتيبات و الأحكام التي تساهم في تحقيق أهداف هيئة الإقليم و تنميته المستدامة:

إن تحقيق أهداف هيئة الإقليم و تنميته المستدامة يقتضي اتخاذ ترتيبات و أحكام ترمي إلى:

- حماية الفضاءات الحساسة التي هي الساحل و المرتفعات الجبلية و السهوب و المناطق الصحراوية و تميمها .
- إعادة إحياء الفضاءات الريفية.
- تنظيم سياسة للمدينة.

أدوات هيئة الإقليم:

المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم SRAT 2025:

يؤسس كبرنامج جهات لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة:

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنميته شمال- شرق (قسنطينة، ميلة، بجاية، جيجل، عنابة، سكيكدة، الطارف).
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنميته شمال -غرب (وهران تلمسان، سيدي بلعباس، عين تموشنت، مستغانم، معسكر، غليزان)¹.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنميته شمال -وسط (الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، تيزي وزو، البويرة، المدية، عين الدفلة، بجاية).
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنميته الهضاب العليا- غرب (تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، نعامة) .

¹ MATET ; La mise en œuvre du schéma d'aménagement du territoire(SNAT 2025) document du synthèse , février 2008 p ; 18

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- الفضاء الجهوي لتهيئة الاقليم و تنميته الهضاب العليا- شرق (برج بوعريريج، سطيف، باتنة، أم البواقي، خنشلة، تبسة).
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنميته الهضاب العليا- وسط (مسيلة، الجلفة ، الأغواط).
- المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم لجهات الجنوب (الجنوب الشرقي،الجنوب الغربي، الجنوب الكبير)
- يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم التوجيهات الأساسية للتنمية المستدامة في نطاق برنامج الجهات و يتضمن :
- تقييم الأوضاع.
- وثيقة تحليلية استشرافية.
- خطة مرفقة بوثائق خرائطية تبين مشروع تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة لكل برنامج الجهة .
- مجموع الترتيبات المتعلقة بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.
- يعد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم فيما يخص برنامج الجهة للتهيئة و التنمية المستدامة ما يلي:
- المؤهلات و الوجهات الأساسية و قابلية الإئتلاف الخاصة بالفضاء المقصود .
- تموقع البنى التحتية الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.
- الترتيبات المتعلقة بالحفاظ على الموارد، و لاسيما منها الماء ، و استعمالها استعمالا رشيدا .
- تنظيم العمران بما يشجع التطور الاقتصادي و التضامن و اندماج السكان و توزيع الأنشطة و الخدمات و التسيير المحكم للفضاء.
- ترقية الأنشطة الفلاحية و تجديد أحياء الفضاءات الريفية مع مراعاة تنوعها و ضمان تحسين الإطار المعيشي للسكان و تنوع الأنشطة الاقتصادية و لاسيما غير الفلاحية منها .
- الأعمال المتعلقة بتفعيل الاقتصاد الجهوي عن طريق دعم تطوير الأنشطة و الشغل و إعادة تجديد و إحياء الفضاءات المهتدة .
- المشاريع الاقتصادية الواعدة للتصنيع و الموفرة لفرص الشغل.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- ترتيبات تنظيم البنية الحضرية و التطوير المنسجم للمدن.
- الأعمال التي تتطلبها الفضاءات الهشة بيئيا أو اقتصاديا و سبل معالجتها .
- برمجة البنى التحتية الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية و إنجازها.
- الأعمال الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي و التاريخي و الأثري و تميمه من خلال ترقية أقطاب للتطور الثقافي والأنشطة المرتبطة بالإبداع الفني و بالاستغلال المناسب للثروات الثقافية.

المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل (SDAL):

- و تتلخص أهداف و محتوى هذا المخطط فيما يلي:
- توجيه توسع الأوساط الحضرية المتواجدة بالقرب من المناطق الساحلية.
 - ضمان التوازن البيئي للساحل بحماية التنوع البيولوجي .
 - الإنقاص و الحد من ظاهرة التلوث.
- و في هذا الإطار مخططات التهيئة الساحلية (PAC) وضعت لكل بلدية ساحلية.

مخططات تهيئة الإقليم الولائي (PAW) :

- و هي التي توضح و تثن بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني، و يتلخص محتوى و مضمون هاته المخططات فيما يلي:
- الترتيبات و المميزات لكل إقليم.
 - مساحات التنمية المشتركة بين البلديات.
 - الاستعمال العقلاني و تميم الموارد المحلية (المياه، الأرض، التراث الثقافي..).
 - برمجة و تنظيم شبكات الطاقة ، المياه، الاتصال و النقل لخدمة النوعية.
 - متابعة وضعية التمركز السكاني و التزوح الريفي¹.

¹ MATET ; La mise en œuvre du schéma d'aménagement du territoire (SNAT 2025) document du synthèse, février 2008 p ; 25-26

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر في إطار

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT الإطار الإستراتيجي و المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر حيث يوضح معالم التنمية السياحية الوطنية في آفاق 2015 و 2025 في إطار التنمية المستدامة، بهدف جعل الجزائر دولة مستقبلة للسياح ، كما يحدد الآليات و الشروط اللازمة لتحقيق ذلك، كما يعتبر المخطط التوجيهي للسياحة SDAT 2025 كفرع من المخطط الوطني لتهيئة لإقليم SNAT 2025 الذي يبين كيف يمكن للدولة أن تضمن في إطار التنمية المستدامة التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية و الاستدامة البيئية .

1- الأهداف المحددة في إطار SDAT 2025

يمكن اختصار أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فيما يلي¹:

1- جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي: من خلال:

- خلق اقتصاد بديل لا يقوم أساسا على المحروقات.
- تنظيم العرض السياحي و جعله يتماشى مع متطلبات السوق الوطني.
- إعطاء الجزائر وجهة سياحية عالمية و جعلها من بين المقاصد الممتازة في جهة البحر الأبيض المتوسط و ذلك بهدف المشاركة في خلق مناصب عمل جديدة.
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (ميزان المدفوعات ، توازن ميزانية...).

2- تحقيق تأثير إيجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى: و ذلك من خلال:

- التأثير على قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصناعة التقليدية، الخدمات...

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme algérienne, Janvier, 2008, p ; 22

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

➤ جعل السياحة عامل في تنمية و تطوير وسائل النقل، البيئة، المنظمات المحلية، التكوين ، و التي بدورها تعمل على جذب السياح .

➤ جعل السياحة على علاقة باستراتيجيات القطاعات الأخرى في إطار ديناميكية الإقليم الوطني SNAT 2025 .

-3 تحقيق التوافق بين الترقية السياحية و البيئة:

➤ و يتطلب ذلك إدخال مصطلح الاستدامة في جميع مراحل التنمية السياحية (بدراسة العلاقة مع المجتمع، الاقتصاد و البيئة) .

-4 تثمين التراث الثقافي و التاريخي:

➤ تتمثل العناصر المكونة للتراث الإقليمي من: الإنسان، الطبيعة، المناخ.. الخ و التي تعطي صورة للإقليم حسب خصائصها، جاذبيتها و وضعيتها، حيث ينتقل السائح على هذا الإقليم، كما يستهلك منه ..، و بالتالي تعدد هذه العوامل و تنوعها يساهم في خلق المنتج السياحي.

➤ من جهة أخرى العمل على التركيز على المناطق الاقتصادية التي تؤثر على السياحة بانتهاج إستراتيجية التنمية المستدامة للحفاظ على التراث التاريخي و الثقافي .

➤ و بصفة عامة تهدف استراتيجيات السياحة المستدامة إلى احترام التنوع الثقافي، حماية التراث و المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

-5 التحسين المتواصل لصورة الجزائر:

➤ و في هذا فإن برنامج بناء صورة الجزائر يهدف إلى تغيير التصور الذي يحمله المتعاملون من مختلف مناطق العالم اتجاه السوق الجزائرية بجعل هاته الأخيرة من أهم الأسواق العالمية.

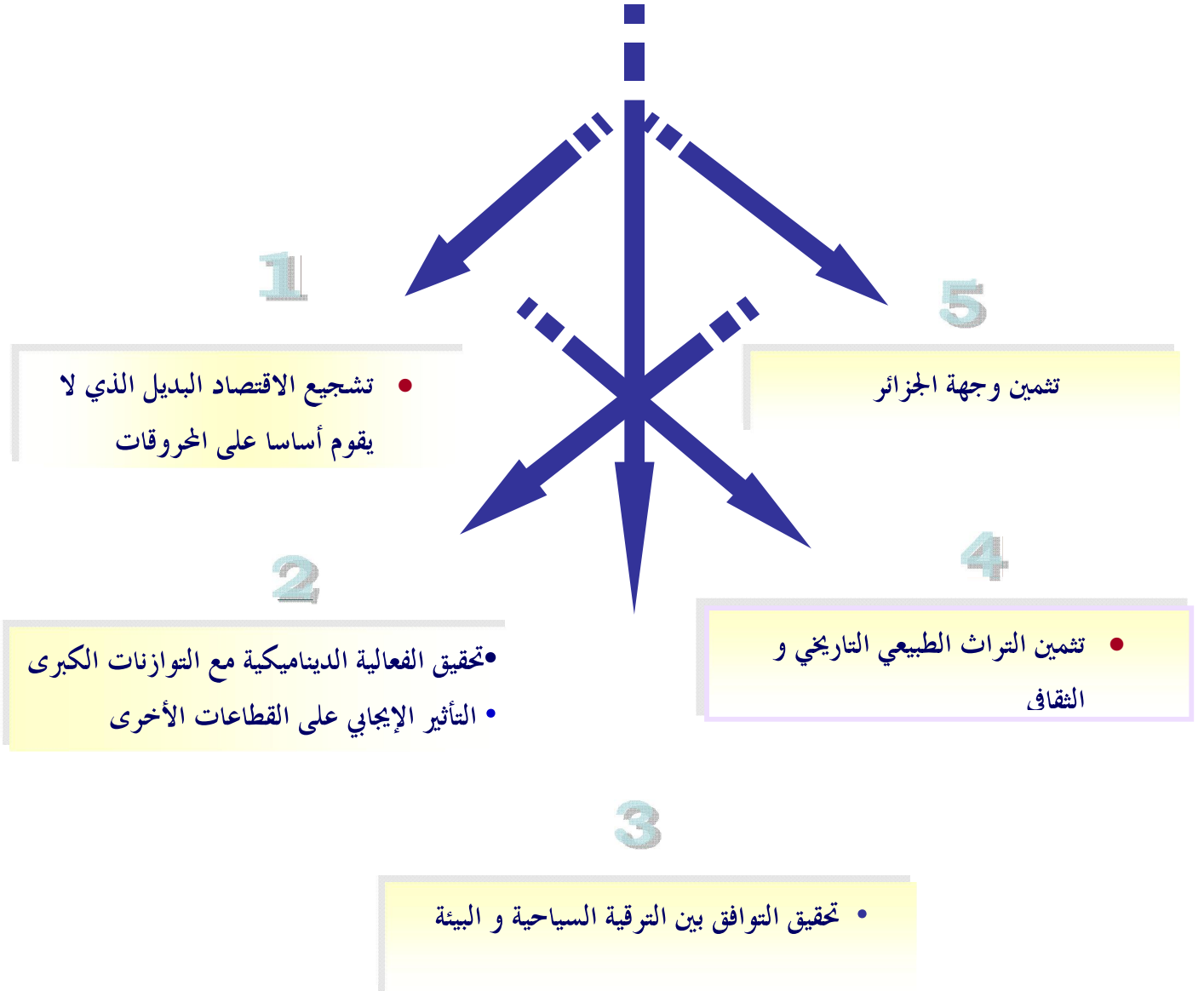
الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- و من خلال الأهداف المشار إليها في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحي تدرج ضمن أحكام القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة حيث أشارت المادة 02 منه إلى ما يلي¹:
- يهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم و محفز من أجل :
 - ترقية الاستثمار و تطوير الشراكة في السياحة .
 - إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.
 - إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع قدرات الإيواء و الاستقبال.
 - تنوع العرض السياحي و تطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية .
 - تلبية حاجات المواطنين و طموحاتهم في مجال السياحة و الاستحمام و التسلية.
 - المساهمة في حماية البيئة و تحسين إطار المعيشة و ترميم القدرات الطبيعية و الثقافية و التاريخية
 - تحسين نوعية الخدمات السياحية .
 - ترقية و تنمية الشغل في الميدان السياحي.
 - التطوير المنسجم و المتوازن للنشاطات السياحية .
 - ترميم التراث السياحي الوطني.

¹ الجريدة الرسمية لسنة 2003 العدد 11 ص: 05

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

الشكل رقم 4.2: الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025



Source ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme Algérienne, Janvier, 2008, p ; 24

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

الأهداف المادية و النقدية المحددة في إطار مخطط تهيئة الإقليم¹ SDAT 2025:

الأهداف المادية للمرحلة 2008-2015 :

➤ توفير 75000 سرير في آفاق 2015 بنوعية جد حسنة و ذلك لاستقبال 2.5 مليون سائح (و في هذا الإطار نذكر أن تونس تسخر حاليا 220.000 سرير لاستقبال 6.5 مليون سائح)

➤ هدف الأقطاب السياحية ذات الأولوية: توفير حوالي نصف قدرة الاستقبال الجديدة المتوقعة أي:

- توفير 40000 سرير بالمقاييس العالمية : من بينها 30.000 سرير من النوعية الرفيعة في المدى القصير جدا، و 10.000 سرير إضافي على المدى المتوسط.
- خلق 400.000 منصب شغل .

الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015:

- الاستثمار السياحي العمومي و الخاص الضروري يقدر للمرحلة 2008-2015 ب 2.5 مليار دولار.
- الاستثمار الكلي العام و الخاص ، المادي و غير المادي (البنية التحتية، الاتصال..) ، يمكن أن يقدر ب 60.000 دولار لكل سرير(بكل مستلزماته) ، 55000 دولار للاستثمار المادي و 5000 دولار للاستثمار الغير مادي.
- و من أجل توفير 40000 سرير في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، فإن مبلغ الاستثمار يتوقع أن يزيد عن 2.5 مليار على مدى 07 سنوات و ذلك إلى غاية 2015 أي 350 مليون دولار سنويا.

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », **Livre 2 ; Le plan stratégique ; Les cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaires.** Janvier.2008, p;18-19

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- حصة الاستثمارات العمومية بالنسبة للأقطاب السبعة: إذا قمنا بالاحتساب بالنسبة الاعتيادية أي 15 % بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (المادي و الغير المادي) فإنه يستوجب على السلطات العمومية (كل الوزارات المعنية) بأن تتكفل ب 375 مليون دولار على مدى 07 سنوات بخصوص الأقطاب السياحية السبعة للامتياز ، أي 54 مليون دولار سنويا.

و الجدول التالي يوضح خطة العمل بالأرقام في آفاق 2015

الجدول رقم 4.4 : أهداف خطة العمل بالأرقام في آفاق 2015

السنوات	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75.000 سرير ذو طراز عالي
حصة السياحة في PIB	1.7 %	3 %
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	215	1500 إلى 2000
عدد مناصب الشغل	200.000	400.000
التكوين (مقاعد بيداغوجية)	51.200	91.600

Source ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 2 ; Le plan stratégique ; Les cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaires. Janvier.2008, p ;19

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح أن عدد السياح المستهدف لسنة 2015 هو 2.5 مليون سائح أي يرتفع بنسبة 147 % بالنسبة لسنة 2007 أما عدد الأسرة المستهدف فهو 75.000 سرير ذو طراز عالي ستخلق خلال السبع سنوات بالإضافة إلى 84869 سرير التي يعاد تأهيلها ، في حين يتوقع أن يساهم قطاع السياحة بنسبة 3 % في الناتج المحلي الإجمالي ، أما

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

بخصوص الإيرادات السياحية فيتوقع أن تصل من 1500 إلى 2000 أي بزيادة تفوق 697% كما قدرت عدد المناصب التي سيوفرها قطاع السياحة في سنة 2015 ب 400.000 منصب و خلق 91.600 مقعد بيداغوجي.

2- تشخيص لوضعية السياحة في الجزائر:

بعد دراستنا سابقا لوضعية السياحة العالمية من خلال إلقاء نظرة للطلب السياحي العالمي (لاحظ الفصل الأول)، و كذا تطرقنا إلى لمحة عن العرض السياحي في الجزائر، سنقوم بتحليل مختصر لوضعية السياحة في الجزائر:

1- تطور عدد السياح في الجزائر¹:

و يمكن توضيحها عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم 4.5 : تطور عدد السياح في الجزائر^(أ)

السنوات	1995	2000	2005	2006	2015
عدد السياح	519.600	866.000	1443.000	1.640.000	2.500.000

Source ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme Algérienne, Janvier, 2008, p ; 30

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن عدد السياح الوافدين على الجزائر في ارتفاع مستمر حيث ارتفع بمعدل 66 % خلال 05 سنوات ما بين 1995 و سنة 2000 ، و ارتفع بنفس المعدل خلال الخمس سنوات ما بين 2000 و 2005 ، كما ارتفع عدد السياح من

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme Algérienne, Janvier, 2008, p ; 30

(أ) بالنسبة للإحصائيات المشار إليها في الجدول اعتمدنا على ما تضمنته الإستراتيجية المسطرة في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية و لهذا توقفنا عند سنة 2006 ، بخصوص السنوات الأخرى فحسب وزارة السياحة قدر عدد السائحين الذين زاروا الجزائر في سنة 2007 ب 1743084 سائح ، من بينهم 511181 سائح أجنبي (و الباقي جزائريين مقيمين بالخارج) ، أما في سنة 2008 فقدر عددهم ب 1771749 سائح من بينهم 556697 سائح أجنبي ، و في سنة 2009 قدر عددهم ب 1911506 سائح من بينهم 655810 سائح أجنبي (على الموقع www.mta.gov.dz).

(ب)

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

1443.000 سنة 2005 إلى 1.640.000 سنة 2006 أي بمعدل 13% و يتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 2.500.000 سنة 2015 .

➤ إن أغلب السائحين الوافدين إلى الجزائر في طبيعتهم جزائريين مقيمين بالخارج حيث قدر عدد هؤلاء في سنة 2006 ب 1.160.000 سائح أي ما يمثل 71% من مجموع التدفق للسائحين، في حين قدر عدد الأجبيين ب 480.000 سائح أي ما يمثل نسبة 29% من مجموع السائحين¹.

2- الباعث من السياحة²:

يمكن تقسيم الباعث من السياحة _ للسائح الأجنبي للجزائر - إلى ما يلي :

- الفراغ و الاستحمام Loisirs et détente : 320.000 سائح ، أي ما يمثل 67% من مجموع السياح الأجانب.

-الأعمال Affaires : 150.000 سائح، أي ما يمثل 30.5% من مجموع السياح الأجانب.

-المهام Missions : 10.000 سائح، أي ما يمثل 2.5% من مجموع السياح الأجانب^(أ).

3- أهم الدول المصدرة للسياح للجزائر:

و يمكن توضيحها عن طريق الجدول التالي:

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; **audit du tourisme algérienne**, Janvier, 2008, p ; 30

² Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; **audit du tourisme algérienne**, Janvier, 2008, p ; 32

(أ) بالنسبة لإحصائيات 2009 حسب وزارة السياحة يقدر عدد السياح الأجانب الذين زاروا الجزائر من أجل الراحة و الاستحمام ب 428856 سائح ، و من أجل الأعمال قدر ب 208076 ، و من أجل المهام 18878 سائح

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

الجدول رقم 4.6 : أهم الدول المصدرة للسياح للجزائر^(١)

الترتيب	البلد	عدد السياح
01	فرنسا	161 000
02	تونس	121 000
03	اسبانيا	18.000
04	إيطاليا	15.000
05	ألمانيا	15.000
06	المغرب	13.000
07	ليبيا	13.000
08	مصر	11.000
09	تركيا	10.000
10	البحرين	8.000
11	الو.م.أ.	4.000

Source ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme Algérienne, Janvier, 2008, p ; 32

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن معظم السياح الأجانب الذين تستقبلهم الجزائر من فرنسا و تونس حيث قدر عددهم في سنة 2006 ب 161000 و 121000 على التوالي¹ ، في حين تستقبل الجزائر سياح أيضا من اسبانيا ، ايطاليا، ليبيا ، المغرب، مصر ، تركيا، البحرين و الو.م.أ. بعدد يتراوح ما بين 4000 إلى 18000 .

¹ **Source** ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme Algérienne, Janvier, 2008, p ; 32

(أ) بالنسبة لإحصائيات 2009 حسب وزارة السياحة ، أول دولة مصدرة للسياح بالنسبة للجزائر هي تونس ب 197911 سائح ، تليها فرنسا في المرتبة الثانية ب 171314 سائح

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

4- أهم الدول المستقبلية للسياح الجزائريين:

و يمكن توضيحها عن طريق الجدول التالي¹:

الجدول رقم 4.7: أهم الدول المستقبلية للسياح الجزائريين^(أ)

الترتيب	البلد	عدد السياح
01	تونس	638 000
02	فرنسا	316.000
03	السعودية	115.407
04	اسبانيا	86.000
05	المغرب	36.000
06	تركيا	32.000
07	ليبيا	28.000
08	سوريا	14.000
09	البحرين	14.000
10	إيطاليا	12.000
11	مصر	11.000
12	الإمارات العربية المتحدة	10.000

Source ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme Algérienne, Janvier, 2008, p ; 33

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme algérienne, Janvier, 2008, p ; 33

(أ) بالنسبة لإحصائيات 2009 فحسب وزارة السياحة قدر عدد السياح الجزائريين الذين سافروا للخارج ب 1677000 سائح جزائري .

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن معظم السياح الجزائريين يتوجهون بصفة أساسية إلى تونس ، فرنسا و العربية السعودية حيث قدر عددهم في سنة 2006 ب 638000 ، 316000 و 115407 على التوالي ، في حين تصدر الجزائر سياح أيضا إلى كل من اسبانيا ، إيطاليا، ليبيا ، المغرب ، مصر ، تركيا، إنجلترا و الإمارات العربية المتحدة بعدد يتراوح ما بين 10000 إلى 86000. و بهذا يلاحظ أنه نفس البلدان تقريبا التي تتعامل معها الجزائر في مجال تصدير و استقبال السياح.

5- تطور الميزان السياحي:

و يمكن توضيحها عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم 4.8 : تطور الميزان السياحي:

المبالغ: بالمليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مداخيل السياحة	80	102	100	111	112	178.5	184.3	215.3
نفقات السياحة	250	193	194	248	255	340.9	370	380.7

Source ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme Algérienne, Janvier, 2008, p ; 34

من خلال الجدول الموضح أعلاه نستنتج أن السياحة المصدرة في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا في اتجاه الارتفاع قدر ب 150% ، في حين عرفت السياحة المستقبلة ارتفاعا أكبر قدر ب 250% و ذلك ما بين سنة 1999 و 2006

6- تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي P.I.B :

و يمكن توضيحها عن طريق الجدول التالي:

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

الجدول رقم 4.9 : تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي P.I.B :

السنوات	1987	1995	1999	2001	2003	2004	2005	2006
حصة السياحة في P.I.B %	1.92	1.56	1.62	1.6	1.7	1.8	1.07	1.02

Source ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme Algérienne, Janvier, 2008, p ; 34

من خلال الجدول أعلاه يتضح استقرار معدل حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي و ذلك ما بين 1.02% إلى 1.92 % و ذلك منذ سنة 1987 إلى غاية 2006 و هو معدل ضئيل جدا مقارنة مع معدل حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول.

7- نقاط ضعف قطاع السياحة في الجزائر

من خلال تشخيص قطاع السياحة في الجزائر يمكن تلخيص نقاط ضعف هذا القطاع في 11 نقطة و هي:

- صعوبة الحصول على المنتج السياحي الجزائري.
- إيواء الفنادق غير كاف و رديء النوعية.
- نقص في التحكم في التقنيات الحديثة للسوق التي تعمل على جذب السائح.
- نقص الكفاءة و النجاعة للموظفين في القطاع.
- ضعف نوعية المنتج و التجهيزات السياحية الجزائرية.
- ضعف في تكنولوجيات المعلومة و الاتصال في السياحة .
- ضعف في النوعية لوسائل النقل .
- عدم تكييف البنوك و الخدمات المالية مع متطلبات السياحة العصرية.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- الأمن الصحي و الغذائي غير كاف.
- حوكمة و تنظيمات و ثقافة غير مكيفة مع السياحة العصرية.
- وجود عجز كبير في تسويق صورة المقصد السياحي الجزائري¹.

-3 مضمون الخطة الإستراتيجية:

أ- تحديد المشاريع ذات الأولوية للمرحلة 2008 – 2015 :

في هذا السياق نذكر بأنه عدة مشاريع تم تحديدها في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 منها الآن التي انطلق في تجسيدها و أخرى لازالت في قيد الدراسة، و تتمثل فيما يلي:

- الاستثمار السياحي الوطني.
- فنادق السلاسل: يقدر عدد الأسرة من جميع الأصناف ب 29386 سرير.
- عشرون قرية سياحية متميزة و أراضي جديدة مخصصة للتوسع السياحي متناسبة مع الطلب العالمي.
- و في هذا الصدد نذكر أنه تم الشروع في إنجاز 80 مشروع سياحي ضمن 06 أقطاب سياحية للامتياز و تشمل 5986 سرير و يتوقع أن تخلق 8000 منصب عمل، تتوزع هذه المشاريع حسب الجدول أدناه:

الجدول رقم 4.10 : توزيع المشاريع التي تم الشروع في إنجازها حسب الأقطاب السياحية

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme algérienne, Janvier, 2008, p ; 53

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

عدد المشاريع	الأقطاب السياحية
23	القطب السياحي شمال شرق
32	القطب السياحي شمال وسط
18	القطب السياحي شمال غرب
04	القطب السياحي جنوب شرق (الواحات)
02	القطب السياحي جنوب غرب (توات - قورارة)
01	القطب السياحي الجنوب الكبير (الأهقار)
00	القطب السياحي الجنوب الكبير (التاسيلي)
80	المجموع

Source ; Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 2 ; **Le plan stratégique ; Les cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaires.** Janvier.2008, p ;20

ب- الحركيات الخمس لتفعيل السياحة الجزائرية:

إن الوضعية الجديدة للسياحة في الجزائر تفرض وجود حركيات خمسة كقاعدة أساسية لتفعيلها ، حيث أن هذه الحركيات تشكل المسلك للإنعاش السريع و المستدام للسياحة ، و تعزز عودة الجزائر إلى الساحة الدولية و موقعها الجيوستراتيجي ، و يتطلب ذلك في الوقت الراهن إعادة الاعتبار للدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في سياسة التنمية المستدامة .

تتمثل هذه الحركيات الخمس عن طريق الشكل التالي:

1- مخطط وجهة الجزائر: و ذلك لتثمين وجهة الجزائر، الجذب السياحي، تحقيق المنافسة.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- 1- تنمية الأقطاب السياحية ذات الامتياز: وذلك بترشيد الاستثمار.
- 2- مخطط نوعية السياحة PQT: وذلك لتنمية نوعية العرض السياحي في الوطن بإدماج التكوين وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال لتحسين نوعية المنتج السياحي.
- 3- الشراكة العمومية و الخاصة.
- 4- مخطط التمويل .

1- مخطط وجهة الجزائر:

أ- إستراتيجية مخطط وجهة الجزائر:

بغية إعطاء الجزائر صورة واضحة حقيقية و أصلية قادرة على جذب السياح ، و كذا إعطاء المنتج السياحي الجزائري ميزته الخاصة .

إن مخطط وجهة (مقصد) يشمل في محتواه على ثلاث مكونات و هي:

أولاً: تحضير إستراتيجية التسويق التي تتركز على دراسة السوق (العرض و الطلب)، معرفة الأسواق ذات الأولوية، تصنيف أهداف تسويق لكل سوق.

ثانياً: الشروع في تطبيق المخطط العملي: حيث يتركز على معرفة تسلسل الأهداف المقصودة، تحضير الآليات و الوسائل التي من شأنها التسيير.

ثالثاً: وضع جهاز دائم مكلف بمتابعة و تقييم دائم لوضعية السياحة SPOT.

ب- الشروط السبعة لنجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر:

بصفة عامة الانطلاق الجديد لمخطط تسويق وجهة الجزائر يجب أن تتركز على سبعة مبادئ

أساسية تتمثل فيما يلي:

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- الثقافة و حالة الذهنيات: أي اختيار وضعية الهجوم ، و الاستمرار في غزو الأسواق لسنوات عديدة، لإعادة صورة الجزائر و إعداد السوق دائما لتسويق المنتج و للاتصال.
- الالتزامات: تنشيط و تنسيق متبادل و مستمر لكل مخطط تسويق ، و تفعيل حركية وسائل الاتصال الحديثة : المالية، البشرية و التقنية.
- الآليات: اللجوء إلى استعمال وسائل التنشيط المتعددة أفلام، أقراص مضغوطة ، صفحات الانترنت ، شاشات الفيديو، الفضاءات المرئية...
- فضاءات الاتصال: اعتماد وضعية مراقبة ورصد إستراتيجية المخطط الوطني : بتخصيص جناح بكل قطب امتياز للقيام بخمس وظائف (الاستقبال، الاستعلامات ، فضاءات بيع الهدايا، معارض، فضاءات الصور)، و كذا وضع " دار الجزائر " كفضاء للاتصال و رصد الأسواق الدولية.
- المساهمة: تكوين شراكة فعالة على المستوى المحلي و الدولي، و امتلاك مرجع مشترك للتعاون و تكوين العلاقات، و توحيد العمل مع كافة الهيئات :الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة ONAT، الديوان الوطني للسياحة ONT ، دار الجزائر، و تشجيع التواصل بين السياسات القطاعية.
- المتابعة: تشكيل أداة للإرشاد و القياس: للقيام بأعمال الحساب، المقارنة و دراسة التوقعات.

2- الأقطاب السياحية للامتياز POT

إن الحركية الثانية لتنشيط وضعية السياحة في الجزائر تشمل جانب بنية الأقطاب السياحية للامتياز كنموذج معترف به في السوق السياحي الدولي ، هاته الأقطاب تسمح بوضع بنية الإقليم الجزائري، و تساهم بشكل فعال في إظهار صورة الجزائر و بروزها في السوق السياحي¹.

¹Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 03 ; Les sept pôles touristiques d'excellence (POT), Janvier, 2008, p ; 05

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

القطب السياحي هو تركيبة لحيز جغرافي في شكل مدن سياحية للامتياز مزودة بتجهيزات الإيواء و الراحة ، و بنشاطات سياحية ، و يكون في شكل متوافق مع مشروع التنمية المحلية ، بحيث يستجيب لطلب السوق .

للقطب السياحي أبعاد متعددة:اجتماعية (الاحتياجات الأولية للسكان المحليين)، ثقافية، إقليمية و تجارية (تأخذ بعين الاعتبار توقعات السوق).

السبعة أقطاب سياحية لامتياز POT عرفت في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كما يلي:

- القطب السياحي للامتياز شمال - شرق : عنابة ، الطارف، سكيكدة،قالمة، سوق أهراس تبسة.

- القطب السياحي للامتياز شمال - وسط: الجزائر ، تيبازة، بومرداس، بليدة، شلف، عين الدفلى، مدينة، بوية تيزي وزو ، بجاية.

- القطب السياحي للامتياز شمال - غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت ، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس غيليزان.

- القطب السياحي للامتياز جنوب- شرق " الواحات": غرداية، بسكرة ، الواد، المنيعه.

- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب" توات- غورارة" : أدرار ، تميمون ، بشار.

- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير " تاسيلي ناجاير" : إيليزي ، جانت.

- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير " الأهقار": تمراست¹.

كل قطب من هذه الأقطاب يتشكل من العديد من المكونات تتطلب أن تكون في شكل

متكامل ، كما يجب العمل على تنميتها و جعلها تعمل على تنويع العرض السياحي ، و تستجيب لاحتياجات الزبائن.

بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يعطي كل قطب ميزته و خصائصه يكون معروف بها .

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 03 ; Les sept pôles touristiques d'excellence (POT), Janvier, 2008, p ; 06

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

القطب السياحي للامتياز أيضا يسمح بتنوع سياحي على الصعيد الجهوي ، حيث ستعكس التنمية السياحية إيجابيا على مستوى الأقاليم المبرمجة في المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT .
من خلال تشكيل هذه الأقطاب السياحية، فإن الهدف من وراء ذلك هو التوسع السياحي على كافة الأقاليم من التراب الوطني و ذلك من خلال¹:

- تسهيل التنافسية، الجاذبية، و الاستدامة للأقاليم.

- تنمية كل من كل أنواع السياحة حسب مميزات الإقليم (السياحة الحموية ، الثقافية، الرياضية...)

- التفاعل الإيجابي بين مختلف مكونات العرض السياحي ، و إدماج النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية لكل قطب سياحي .

- ضمان امتياز الصورة للوجهة الجديدة للجزائر .

- إدماج المجتمع المحلي².

3- مخطط نوعية السياحة PQT :

تتمثل أهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تحسين نوعية العرض السياحي.
- تشكيل رؤية جديدة للموظفين في قطاع السياحة.
- حث المتعاملين السياحيين على احترام إجراءات تحسين النوعية .
- العمل على إيصال صورة الجزائر للسوق السياحي بنوعية جيدة.

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », **Livre 2 ; Le plan stratégique ; Les cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaires.** Janvier.2008, p ;47

² Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », **Livre 2 ; Le plan stratégique ; Les cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaires.** Janvier.2008, p ;47

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- تعزيز مكانة الجزائر في السوق السياحي العالمي.

أما فيما يخص تنفيذ هذا المخطط فيرتكز على عدة ميكانيزمات أو إجراءات و هي تسعى إلى تحسين الكفاءة المهنية من خلال:

- الإعلام و الاتصال.
- الإستقبال الشخصي.
- كفاءة الموظفين و العمال.
- مراقبة دورية للأماكن السياحية.
- النظافة و الصيانة.
- تثمين الموارد المحلية.

4- مخطط الشراكة (القطاع العام - القطاع الخاص):

و يسعى هذا المخطط إلى بناء شراكة فعالة و منسجمة بين القطاع العام و الخاص (أصحاب الفنادق، لوكالات السياحة، البنوك ، المرشدين السياحيين...) في مجال إنتاج و توزيع المنتج السياحي من أجل مواجهة لمنافسة الأجنبية و تحسين النوعية السياحية، و ذلك من خلال:

- تحسين الخدمات الأساسية بالنسبة للمواقع السياحية: النظافة، المياه، الكهرباء، التكنولوجيا، الإعلام و الاتصال.
- تحسين النوعية عن طريق التكوين المتواصل.
- تسهيل الوصول للمواقع السياحية و المدن السياحية للامتياز.
- توفير الأمن السياحي.
- صيانة الثروة الطبيعية و البيئية.
- احترام الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

5- مخطط تمويل السياحة:

حيث يهدف أساسا هذا المخطط إلى توفير الدعم المادي و المرافقة للشريك الذي يساهم في تحقيق عملية التنمية السياحية، و يكون ذلك من خلال:

- حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة PME.
 - جذب و حماية المستثمر السياحي الوطني و الأجنبي.
 - تشجيع الاستثمار السياحي من خلال الحوافز و الإعفاءات الضريبية.
 - تسهيل و تكييف التمويل البنكي مع النشاط السياحية و خاصة من خلال خلق بنك للاستثمار السياحي (قيد الدراسة من طرف الحكومة).
- أما بخصوص محتوى المخطط ف يتمثل في :
- مرافقة المستثمرين أصحاب المشاريع سواءا من حيث المساعدة على اتخاذ القرار عند تقييم الأخطار و التمويل المادي للاستغلال.
 - تخفيف من إجراءات منح القروض.
 - تمديد مدة القروض¹.

¹ Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », **Livre 2 ; Le plan stratégique ; Les cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaires.** Janvier.2008, p ;60

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

المبحث الثاني : العرض السياحي بولاية معسكر

المطلب الأول: المقومات الطبيعية بالولاية:

تعتبر ولاية معسكر من الولايات ذات الموقع الاستراتيجي الهام اقتصاديا و تجاريا و ترتبط مختلف ولايات الغرب و الجنوب الغربي .

يحد ولاية معسكر من الشرق كل من ولاية تيارت و غليزان، من الغرب ولاية سيدي بلعباس ، من الشمال كل من ولاية وهران و مستغانم ، و من الجنوب ولاية سعيدة

الشكل رقم:4.3 : خريطة ولاية معسكر.



المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية معسكر

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

يختلف النسيج الاقتصادي للولاية باختلاف المناطق و طبيعة المواد الأولية المتوفرة ، حيث يمكن تقسيم مساحتها إلى أربع مناطق متباينة و تتمثل في:

- المنطقة 01: سهول الهبرة و سيق (في الشمال)
- المنطقة 02: جبال بني شقران (في المرتفعات)
- المنطقة 03: سهول تيغنيف و غريس (في الوسط)

1- سهول الهبرة و سيق:

تشمل هذه المنطقة 10 بلديات (زهانة ، سيق، بوهني، المحمدية، الغمري، رأس العين عميروش، مقطع دوز، سيدي عبد المومن، عقاز، سيق). بمساحة تقدر ب 1306 كلم²، أي ما يعادل 25 % من إقليم الولاية ، تميز بمناخ شبه جاف و معتدل مع تساقط للأمطار أقل من 300 مم سنويا ، كما تتميز بملوحة التربة مما يجعل من الضروري تهيئة التربة قبل الفلاحة.

كما تتركز في هذه المنطقة النشاطات الصناعية الهامة للولاية ، إذ تتوفر على عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبرى النشطة خاصة في قطاع الصناعة التحويلية و تعليب المنتجات الفلاحية التي تتموقع في سيق، زهانة و المحمدية و كذا إنتاج مواد البناء (الإسمنت الجبس...الخ) بالإضافة إلى خمس مركبات بسيق لصناعة التبغ و الكبريت، زيت الزيتون، المطاحن و الطلاء...الخ.

و توفر هذه المنطقة حافظة عقارية هامة و بها متاحات عقارية تقدر ب 37 هكتار على مستوى المنطقة الصناعية للمحمدية، و 34 هكتار لمناطق النشاط¹.

أما فيما يخص فرص الاستثمار ، تعتبر منطقة الهبرة ، سيق ملائمة لتطوير الصناعة الغذائية فيما يتعلق بتحويل و تصبير و تعليب المنتجات الفلاحية التالية: الزيتون، الحمضيات، البقوليات ذات الجودة العالية ، و من جهة أخرى توفر هذه المنطقة مواقع و مواد لاستغلال مثل:

- مواد الاسمنت (الكلس، الطين...) بزهانة.

¹ مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، دليل استثمار بمعسكر ، جانفي 2011.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

- الجبس بالمحمدية.

- المواد الأولية للصناعة (الطين) عقاز و سيق.

2- جبال بني شقران:

هي عبارة عن سلسلة جبلية تقع بين سهول هبرة - سيق شمالا و السهول المرتفعة لغريس جنوبا، تغطي 18 بلدية (معسكر، الشرفة، القيطنة، عين فارس، بوحنيقية، حسين، الكرط، القعدة، المامونية، عين فارس، خلوية، البرج، سهيلية، سيدي عبد الجبار، وادي الأبطال، المناور، فراقيق، سجرارة). بمساحة إجمالية تقدر ب 1618 كلم²، أي ما يعادل 32% من إقليم الولاية ، تتميز بتربة غير صالحة للفلاحة و تساقط للأمطار يتراوح من 350 إلى 450 مم في السنة .

تتميز بتضاريس وعرة و معرضة لانجراف التربة و تعد من بين المناطق الأكثر عرضة في البلاد.

كما تتميز هذه المنطقة بزراعة الكروم ذات الجودة التي تجاوزت الحدود بالإضافة إلى الأشجار المثمرة و تربية النحل .

أما فيما يتعلق بالصناعة تتوفر على منجم هام ذو جودة عالية ببوحنيقية بإمكان إنشاء وحدات صغيرة لتحويل مادة الرخام ، و الشراكة ممكنة خاصة و أن الجودة معروفة و ذات خاصية .

و في مجال السياحة الحموية فإن المنطقة اشتهرت بحماماتها المعدنية التي تعدت الحدود الوطنية بحيث تجلب سنويا عشرات الآلاف من السياح ، فهي تعرض فرصا للاستثمار في مجال الفنادق و الإطعام و التسلية و الراحة، و حتى النشاطات الملاحية على مستوى كل من وزغرت و بوحنيقية.

أما فيما يخص تربية الأسماك، يوفر السدين إمكانيات مهمة لتطوير هذا النشاط.

3- السهول المرتفعة تيغنيف، غريس:

تتميز هذه المنطقة بعنى إمكانياتها الفلاحية، تغطي 12 بلدية (عين فكان ، قرحوم، وادي تاغية، تيزي، فروحة، غريس، مطمور، سيدي بوسعيد، ماوسة، تيغنيف، هاشم ، سيدي قادة)

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

بمساحة إجمالية تقدر ب 1366 كلم²، أي ما يعادل 27% من إقليم الولاية ، تتلقى ما معدله 450 مم/ سنة من تساقط الأمطار¹.

تحتوي هذه المنطقة على أهم القدرات الباطنية للولاية ، بحيث يهيمن النشاط الفلاحي على بقية النشاطات ، أما فيما يخص المجال الصناعي ، تتمركز بها أهم الوحدات الصناعية و الخدماتية و التي تتموقع خاصة في المنطقة الصناعية بمعسكر ، و أهم المراكز الحضرية (معسكر ، تيغنيف و غريس) ، كما تضم عدد معتبر من وحدات تصبير و تحويل المنتجات الفلاحية .

ستوجه التنمية الصناعية إلى تحويل و تميم فائض المنتجات الفلاحية للمنطقة ، و كذلك نحو الصناعات التحويلية و الخدمات المتخصصة التي تصب في قطاع الفلاحة ، كما تعتبر منطقة ذات بعد عالمي في مجال زراعة الزيتون و الكروم.

و تضم هذه المنطقة أيضا موارد معدنية هامة يمكن تميمها ، الموارد الرئيسية التي تم إحصاؤها

هي:

- تحويل الصخور إلى الحصى: الجير و الدوليت.
- المناجم الكبرى للحصى الموجه للبناء بنوعية جيدة في المناطق التي تعرف بجبل أنفوس و جبل بوغادو (تيزي) ، او المناجم الأخرى التي هي في حالة استغلال.

4- جبال سعيدة:

تقع بجنوب الولاية ، تغطي هذه المنطقة 70 بلديات (ماقضة، نسمط ، زلامطة ، عوف ، غروس، عين فراح، بنيان) بمساحة إجمالية تقدر ب 845 كلم²، أي 16% من مساحة الولاية.

تتميز بمناخ بارد شبه رطب مع تساقطات غزيرة (400 مم/السنة)

هذه المنطقة ، بالإضافة إلى إمكانياتها في مجال النشاط الفلاحي في الجبال (زراعة الزيتون و تربية النحل و الأغنام و الماعز) لديها إمكانيات هامة في استغلال مناجم الحصى و الحجر، علاوة على ذلك ، هذه المنطقة ملائمة لتطوير نشاطات الصيد و التزه التي توفرها التضاريس العالية و الحيوانات البرية.

¹ مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، دليل استثمر بمعسكر ، جانفي 2011.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

تتميز ولاية معسكر بكثرة السهول و الغابات و الجبال و الوديان، التي أكسبتها حلة طبيعية متناسقة كفيلة بجعلها منطقة غنية بالمنتجات السياحية المناخية مثل التجوال في الطبيعة والتخييم والصيد البري والصيد في السدود و الرياضة الجبلية ، حيث تكسوا الولاية ثروة غابية تتربع على مساحة 95,687 هكتار تتوزع على جبال بني شقران ، جبال عوف ، أهمها: غابة " نسمط" (بدائرة هاشم) وغابة "اسطمبول" (بدائرة بوحنيفية)، وغابة "تيمكسي" (بدائرة وادي الأبطال)...إلخ.

وبها محمية طبيعية تقع ببلدية "مقطع دوز" و التي تتربع على مساحة 19000 هكتار ، بها عدة أنواع من الحيوانات منها: الوز الرمادي ، البط ، النحام ، مما دفع بالمسؤولين إلى إنشاء مركز تربية طيور الصيد يتربع على مساحة 7500 هكتار ، وترى فيه الحيوانات مثل طيور الحجل والسمان و البطج و النحام الوردي.

تتكون الثروة الغابية من:

- أشجار الأرز.

- أشجار الكاليتوس.

- أشجار الصنوبر.

- أشجار البلوط.

- أشجار الفلين.

وتعيش بها عدة حيوانات وطيور منها: الخنزير البري ، دجاج الأرض ، الحجل ، غزال الجبال ، البط الأخضر ، الأرناب.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

كما يتوسط بعض مدن الولاية حدائق غنية بنباتاتها ، جميلة في تصميمها نذكر منها حديقة باستور .معسكر ، حديقة المحمدية ...الخ.

تضاف إلى هذه المعالم السدود منها سد "فرقوق" (محمدية) ، سد "أوزغت" (عين فكان) ، سد "الشرفة" (سيق) ، وسد بوحنيفية .

المناخ¹:

لا يزال يسود معسكر مناخ شبه قاري ، يتميز بعدم انتظام سقوط الأمطار التي غالبا ما تتساقط لمدة لا تعدى 76 يوما في السنة بكمية تقدر ب 511 م/س ، إذ أنه كثيرا ما بلغت كميات التساقط بهذه المدينة و ضواحيها المرتفعة 700 حتى 800 م/س ، و يسود سهل غريس الشهير مناخ شبه قاري رطب ، تتراوح كميات التساقط به بين 350 و 400 م/س ، أما فصل الشتاء .معسكر و ضواحيها فيبدأ عادة مع الأيام الأولى لشهر نوفمبر ، و قد يتأخر أحيانا حتى نهاية شهر ديسمبر ، و يبدأ فصل الصيف مع شهر أفريل و يستمر حتى شهر سبتمبر ، في حين يصل متوسط الحرارة صيفا إلى 25° خلال شهر جويلية فإنه يتزل شتاءا إلى 3.5° خلال شهر جانفي بمدينة معسكر ، و تحتاج المنطقة في هذا الفصل موجات من البرد القارس تتسبب في تشكيل الصقيع، و سقوط الثلوج ، و في أواخر الربيع من كل سنة تهب من الناحية رياح جنوبية معروفة ب " القبلي " حارة و جافة ، مملدة بالأتربة و الرمال، و هي كثيرا ما تؤثر على المحصول الزراعي و تعيق النشاط البشري.

¹ عدة بن داهاة ، معسكر عبر التاريخ ، سلسلة الجوهرة الوفية في تراث الراشدية، دار الخلدونية ، الجزائر ، ط1، سنة 2005 ص: 10

المطلب الثاني: المقومات البشرية بالولاية

يقدر عدد السكان حسب إحصائيات جانفي 2011 ب 828.434 نسمة¹ ، بمعدل نمو سنوي يقدر ب 2.03 % . و كثافة سكانية تقدر ب 161 نسمة/ كلم²

1- المقومات التاريخية و الثقافية:

تاريخيا و كما يقال أن " تاريخ الأمم يصنعه الرجال بتضحياتهم و بطولاتهم " ، فمعسكر لم تكتف عن جال صنعوا التاريخ و مجد الجزائر عبر العصور انطلاقا من عهد ما قبل التاريخ و العهد الروماني، مروراً بالعهد العثماني ووصولاً إلى عهد الأمير عبد القادر ، مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ، و الذي لقن الاستعمار الفرنسي درسا في الجهاد و التنظيم و التعامل مع الأسرى ، ناهيك عن مواقفه الإنسانية ، و يرجع التاريخيون إنشاء مدينة معسكر إلى القرشي راشد بن مرشد سنة 800 م²

تم اكتشاف أول إنسان قطن شمال إفريقيا منذ آلاف السنين بتيغنيف ، و في العهد الروماني عرفت المنطقة بناء مدن مثل " كاسترانوفا- محمدية " ، " أكواسيرانس- بوحينية " " الأميلياريا- البنيان" تساكورا- سيق " و " سيرا- حسين " ، هذه المدن كانت عبارة عن حصون شيدت لصد المقاومات الشعبية التي كان يخوضها سكان المنطقة ضد التواجد الروماني في أراضيها ، منها المقاومة التي خاضتها الثائرة البربرية المدفونة بالبنيان³.

و في عهد " بني زيان" أمراء تلمسان ، اتخذ يغمراسن جيشا له " الحشم" و جعله حصنا حصينا بينه و بين أعدائه " بني توجين " أمراء تيارت، و اختار لهم مدينة معسكر قاعدة عسكرية لهم و بذلك سموها " معسكر"³

و في العهد العثماني شهدت معسكر ازدهارا و نموا و كان لها دورا رائدا في قيادة الغرب الجزائري طيلة 90 سنة، و قد قسمت المدينة إبان هذا العهد إلى عدة أحياء منها: بابا علي، عرقوب إسماعيل، و وسط المدينة و أحاطها بأسوار منيعة، كما أنها موطن الأمير عبد القادر الذي ولد

¹ مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية معسكر

² معسكر: تاريخ، جمال و كرم، و مستقبل واعد، مجلة صادرة عن مديرية السياحة لولاية معسكر سنة 2001

³ معسكر : رجال و تاريخ منشورات مديرية الثقافة لولاية معسكر ، سنة 2004

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

بالقيطنة و ترعرع بها و اتخذ منها منطلقا لمقاومته للاحتلال الفرنسي ، هذه المقاومة التي دامت سبعة عشر سنة .

و لقد لعبت المدينة دورا تجاريا رائدا خلال سنة 1877 بعد أن تحولت إلى مقر بلدية ، بحيث ازدهمت بها الأسواق و المحلات ، و نظرا لتطور الحركة بها حولها الفرنسيون إلى مقر دائرة¹ .

و ثقافيا تكتسب معسكر تراثا ثقافيا قابل لأن يجعل منها قبلة للباحثين و المختصين، فبالعودة إلى التاريخ نجد بأن المدينة قد عانت كباقي جهات الوطن من الركود الثقافي خاصة طيلة القرنين الأولين من الحكم العثماني ، لكن و بتولي الباي محمد الكبير الحكم ببابلك الغرب الجزائري أخذت الثقافة تنتعش و تزدهر ، و تمثلت أساسا في المؤسسات الثقافية كالمساجد، و يتضمن التراث الثقافي للمنطقة إجمالا ما يلي :

- مهد أول إنسان(باليكاو) « l'homme de palikao » ، سكن شمال إفريقيا بمدينة تيغنيف بالمكان المسمى "المرملة" ، و ذلك سنة 1954 ، و سمي برجل "أنتلتروب" ، كما عثر على بقايا إنسان و أدوات و كذلك بقايا حيوانات ، و وسائل من الحجارة يعود تاريخها إلى خمس مائة ألف سنة قبل الميلاد (العهد الحجري) .

- مدينة أكواسيرنس AQUAS SIRENS بوحنيقية، و هي مدينة شيدها الرومان ، على ضفة وادي الحمام ، حيث كانوا أول من أقام أحواض لاستغلال منابع المياه الحموية من أجل النظافة و النظاهة .

- مدينة الأملياريا ALAMILIARIA (البنيان) : تبعد عن مدينة معسكر حوالي 42 كلم ، ز هي قلعة عسكرية رومانية، أحيطت بأسوار منيعة لحياثها من هجمات الأهالي بقيادة الثائرة البربرية "روبا" التي أعتلت في 25 مارس 434 من قبل بعض السكان ، و كان هذا المعسكر يحتل موقعا استراتيجيا تحيط به الوديان ، و يمكن من مراقبة المنطقة من كل الاتجاهات، كما استقر الرومان في مناطق أخرى من الولاية ، منها الحمودية (كاسترانوفا CASTRANOVA) و حسين (سيرا SIRA) ، و لكن آثارهم اندثرت و تتطلب بحث و حفريات.

¹ عدة بن داهة : معسكر عبر التاريخ : سلسلة الجوهرة الراقية في تراث الراشدية ، دار الخلدونية ط1 ، الجزائر ، 2005 ، ص: 42

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

بالإضافة إلى :

- **شجرة الدردارة** (مكان المبايعه الأولى) : بعد أن ذاع نبأ احتلال الفرنسيين مدينة الجزائر و توغلهم إلى وسط البلاد ، أندرت القبائل بالخطر الدايم ، خاصة بعد تدهور الوضع السياسي في الجزائر ، و بحثا عن الشخصية القادرة على لم الشمل و توحيد الكلمة و إمارة الجهاد ضد الاحتلال وقع الاختيار على الشيخ " محي الدين " فقام هذا الأخير بتنظيم الجيش و قيادة معركة خنق النطاح الأولى و الثانية ، إلا أن كبر سنه منعه من مواصلة التدريب ليقترح على القوم ابنه " عبد القادر " الذي شهد له الجميع بعلمه و شجاعته ، تمت مبايعه الأمير عبد القادر تحت " شجرة الدردارة " المتواجدة بوادي فروحة ، و كان ذلك سنة 1832م.

- **زمالة الأمير عبد القادر:** الإدارية و العسكرية، و تتكون من إقامة يحيط بها سور، و تحتوي، على حمام، و بئر و معلم أنجزته فرنسا محاولة منها لكسب السكان و الإدعاء أن الأمي صديق الاستعمار ، بالإضافة إلى زاوية سيدي محي الدين بالقيطنة ، و التي كانت مقصدا لطلبة العلم و المعرفة .

- **الجامع الكبير " مصطفى بن قمامي "** : بقلب المدينة، شيده محمد بن عثمان المدعو " الكبير " أثناء الحقبة التي مكث بها العثمانيون في معسكر قبل انتقاله إلى مدينة وهران ، و فضلا عن كونه مسجدا للصلاة ، كانت تقام به مجالس القضاء ، ثم تحول مجلسه إلى الشيخ مصطفى بن التهامي أحد أقطاب المنطقة و الذي عين واليا على مدينة معسكر .

- **مقر قيادة الجيش و مقر المحكمة:** تم بناؤهم في العهد العثماني على يد الباي "محمد بن عثمان الكبير" و استعملا كمقرات لبايلك الغرب قبل انتقاله إلى مدينة وهران.

- **الصناعة التقليدية:** و نذكر في هذا المجال صناعة زربية القلعة بالمناور، الأغطية الصوفية، منتجات الحلفاء كالسجاد، الخياطة و الطرز ، الصناعة الفخارية...¹

- كما تحتوي ولاية معسكر على مكتبات ، قاعات سينما ، متاحف، مسرح، و مراكز ثقافية، و يمكن إحصائها عن طريق الجدول التالي:

¹ معسكر: تاريخ، جمال و كرم، و مستقبل واعد، مجلة صادرة عن مديرية السياحة لولاية معسكر سنة 2001

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

جدول رقم: 4.11 : توزيع البنية الثقافية حسب البلديات (إحصائيات 2010)

البلديات	دار الثقافة	المكتبات	السينما	المتاحف	المسرح	المراكز الثقافية	النصب التذكارية
معسكر	1	3	2	1	2	1	4
بوحنيفية	0	0	1	0	0	0	1
حسين	0	0	0	0	0	1	0
القيطنة	0	0	0	0	0	0	1
عين فارس	0	1	0	0	0	0	0
المامونية	0	1	0	0	0	0	0
تيزي	0	1	0	0	0	0	0
الكرط	0	0	0	0	0	0	0
فروحة	0	1	0	0	0	1	0
تيغنيف	0	0	0	0	0	1	0
السهيلية	0	0	0	0	0	0	0
سيدي قادة	0	1	0	0	0	0	4
الحشم	0	0	0	0	0	0	0
زلامطة	0	0	0	0	0	0	0
نسمط	0	0	0	0	0	0	0
البرج	0	1	0	0	0	1	0
خلوية	0	0	0	0	0	0	0
المناور	0	1	0	0	0	1	0

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

0	1	0	0	0	1	0	وادي الأبطال
0	0	0	0	0	0	0	سيدي عبد الجبار
0	0	0	0	0	1	0	عين فراح
1	1 مركب	0	0	0	0	0	غريس
0	1	0	0	0	0	0	ماوسة
0	1	0	0	0	0	0	مطمور
0	0	0	0	0	0	0	سيدي بوسعيد
0	0	0	0	0	0	0	ماقضة
0	0	0	0	0	1	0	واد تاغية
0	0	0	0	0	0	0	قرجوم
0	0	0	0	0	1	0	عوف
0	0	0	0	0	0	0	البنيان
0	0	0	0	0	0	0	غروس
0	1	0	0	0	0	0	عين فكان
0	0	0	0	0	0	0	عين فرص
0	0	0	0	1	0	0	سيق
0	1	0	0	0	1	0	بوهني
0	0	0	0	0	0	0	الشرفة
0	0	0	0	0	0	0	عقاز
0	0	0	0	0	1	0	علامية
0	0	0	0	0	1	0	رأس العين

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

							عميروش
0	1	0	0	0	0	0	زهانة
0	0	0	0	0	0	0	القعدة
0	0	0	0	2	1	0	المحمدية
0	1	0	0	0	1	0	الغمري
0	1	0	0	0	1	0	مقطع دوز
0	0	0	0	0	1	0	سحرارة
0	0	0	0	0	0	0	الفراقيق
0	0	0	0	0	1	0	سيدي عبد المومن
12	15	2	1	6	22	1	المجموع

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2011

من خلال الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ ضعف في البنية الثقافية لدى الولاية ، فمثلا نجد دار للثقافة (01) على مستوى إقليم الولاية متواجدة بمدينة معسكر ، في حين نجد أن عدد المكتبات ضئيل جدا، بل و أن معظم البلديات لا تمتلك مكتبة ، حتى المراكز الثقافية هي الأخرى عددها ضعيف جدا بالنسبة للبلديات و نلاحظ أيضا أن معظم البلديات لا تملك مركز ثقافي .

إن البنية الثقافية قد تعد عاملا جد مهما في الجذب السياحي، لذا نشير إلى ضرورة الاهتمام بهذا المجال كما و نوعا .

2- مقومات البنية التحتية و الخدمية :

أشرنا سابقا أن هذه المقومات تشمل النقل و المواصلات و تسهيلات الضيافة و الخدمات الأخرى التي تحتاجها صناعة السياحة، ففي ولاية معسكر نجد هذه العناصر كما يلي :

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

أ- النقل و المواصلات:

و يمكن توضيحه عن طريق الجدول التالي:

• الجدول رقم: 4.12 : النقل البري للمسافرين:

عدد المقاعد	الحظيرة	عدد العمليات	القطاع	المؤسسة
46	2	1	قطاع عمومي	نقل العمومي للمسافرين
32524	1201	918	قطاع خاص	
32570	1203	919	المجموع (1)	
3884	108	64	قطاع عمومي	نقل لحساب الشخصي للمسافرين
485	19	12	قطاع خاص	
4369	127	76	المجموع (2)	
36939	1330	995		المجموع العام

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2011

من خلال الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أن الولاية تستطيع استيعاب 36939 مقعد للمسافرين سواء عن طريق النقل العمومي للمسافرين بـ 32570 مقعد ، أو عن طريق نقل لحساب الشخصي للمسافرين بـ 4369 مقعد ، و في هذا الصدد سجل النقل العمومي للمسافرين ارتفاعا قدر بـ 1.86% مقارنة بسنة 2009¹.

¹ مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية معسكر : 2011

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

• الجدول رقم: 4.13 : شبكة السكة الحديدية:

حمولة مركب		عدد المسافرين	السنة
وصل	شحن		
22 670	183 552	46 757	2008
20032	817	60 314	2009
1875	1242	41 069	2010

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2011

في هذا السياق، نشير إلى أن طول الشبكة يقدر ب 232 كلم، منها 138 كلم طريق عادي، و 94 طريق ضيق. و محطتين للسكة الحديدية متواجدين بكل من دائرتي سيق، و محمدية.

• الجدول 4.14 : النقل بسيارات الأجرة:

العدد	النوع
952	طاكسي شخصي
239	طاكسي جماعي حضري
142	طاكسي جماعي بين البلديات
228	طاكسي جماعي بين الولايات
1561	المجموع

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2011

من خلال الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أن النقل البري للولاية يتدعم ب 1561 سيارة نقل بالأجرة ، بمعدل تغطية سيارة أجرة لكل 531 مواطن ، و بمركز الولاية قدر ب سيارة أجرة لكل 116 مواطن¹ .

¹ مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية معسكر : 2011

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

ب- تسهيلات الإيواء:

و تتمثل أساسا في الفنادق و المؤسسات المشاهدة، و في ولاية معسكر نجدها تتوزع كما

يوضح الجدول التالي:

الجدول 4.15: وضعية المنشآت الفندقية:

التسميـة	الموقع	الوضعية القانونية	الترتيب	القدرات	
				الغرف	الأسرة
نزل رويال	معسكر	ق. خاص	بدون نجمة	15	34
نزل المتزه	معسكر	ق. خاص	بدون نجمة	42	72
نزل الامير	معسكر	ق. خاص	بدون نجمة	24	48
نزل مدارن	معسكر	ق. خاص	بدون نجمة	13	15
نزل الصالحين	معسكر	ق. خاص	بدون نجمة	20	42
نزل بني شقران	بوحنيفية	EGTT	***	99	198
نزل الكبير	بوحنيفية	EGTT	**	62	122
نزل الحمامات	بوحنيفية	EGTT	بدون نجمة	49	97
نزل العيون	بوحنيفية	EGTT	بدون نجمة	28	71
نزل النخيل	بوحنيفية	ق. خاص	بدون نجمة	10	20
نزل الرجاء	بوحنيفية	ق. خاص	بدون نجمة	15	30
نزل السلام	بوحنيفية	ق. خاص	بدون نجمة	27	54
نزل الاطفال	بوحنيفية	ق. خاص	بدون نجمة	20	33
نزل الامير	بوحنيفية	ق. خاص	بدون نجمة	18	36
نزل العائلة الجميلة	بوحنيفية	ق. خاص	بدون نجمة	42	108

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

30	12	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل تيسير
22	11	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل اغا
20	18	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الشيفا
20	10	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل حنفي
47	27	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل سيدي قادة
30	13	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل المرحبة
32	13	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الازهار
42	21	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الرياض
40	20	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الملتقي
40	20	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل بني حماد
48	24	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الفرسان
44	22	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل وهران
32	16	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الصحراء
24	15	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الصحة
76	38	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل المغرب
18	9	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل نور الفتح
31	19	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل رويال
28	28	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الصدق
20	10	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الجديد
34	19	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الاوراس
31	26	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل كمار
50	34	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل خيار

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

42	21	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الفرح
53	28	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الهقار
46	20	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل المقدم
20	10	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل التركي
45	15	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الهنا
43	18	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل البدر
98	42	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الفتح
20	10	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل المعسكري
72	30	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل السعادة
62	27	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل لنور
60	20	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل افريقيا
22	11	بدون نجمة	ق. خاص	بوحنيفية	نزل الإتحاد
36	18	بدون نجمة	ق. خاص	تيغنيف	نزل المنار
36	18	بدون نجمة	ق. خاص	سيق	نزل الامير
48	24	بدون نجمة	ق. خاص	محمدية	نزل الامير
18	9	بدون نجمة	ق. خاص	محمدية	نزل الشعب
22	11	بدون نجمة	ق. خاص	محمدية	نزل ترانزيت
18	9	بدون نجمة	ق. خاص	محمدية	نزل الشباب
29	12	بدون نجمة	ق. خاص	محمدية	نزل الامل

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2011

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن أغلب الفنادق المتواجدة بولاية معسكر من نوع

" بدون نجمة " و تابعة للقطاع الخاص، في حين نجد فنادق تابعة لمؤسسة التسيير السياحي

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

العمومية « EGTT » ، من بينها فندق بني شقران بثلاث نجوم يضم 99 غرفة و 198 سرير ،
و الفندق الكبير بنجمتين الذي يضم 62 غرفة ب122 سرير ، كما نلاحظ أن معظم هذه الفنادق
متواجدة بدائرة بوحيفية نظرا لطبيعة هذه الأخيرة السياحية ، خاصة بما تشتهر بالحمامات المعدنية .

الجدول 4.16: وضعية الوكالات السياحية:

الوضعية القانونية	الموقع	التسمية
S.P.A	معسكر	وكالة سياحية و السفر (TOURING CLUB)
قطاع خاص	معسكر	وكالة السياحة (الشروق)
قطاع خاص	معسكر	وكالة سياحية (الرحاب)
قطاع خاص	محمدية	وكالة السياحة (الوهوب)

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2011

من خلال الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أن الولاية تتوفر على 04 وكالات للسياحة و
الأسفار 03 منها بمركز الولاية، وأخرى بدائرة محمدية .

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

المبحث الثالث: تحليل الطلب السياحي بولاية معسكر

المطلب الأول: النشاط الفندقية

نقوم في هذا المطلب بتحليل الطلب السياحي بولاية معسكر ، وذلك بالاعتماد على الإحصائيات المسجلة من طرف المؤسسات الفندقية ، للعلم أن هناك بعض السياح الذين يقومون بجولات سياحية لولاية معسكر وتكون إقامتهم عند الأقارب أو الأصدقاء.

الجدول 4.17 : الطلب السياحي (النشاط الفندقية) بالولاية خلال الفترة (2008 - 2011)

الليالي			الوصول			الفترة
المجموع	غير مقيمين	مقيمين	المجموع	غير مقيمين	مقيمين	
260.078	441	259.637	160.578	360	160.218	سنة 2008
205.293	350	204.943	100.120	300	99.820	سنة 2009
224.129	452	223.677	116.790	340	116.450	سنة 2010
25.268	95	25.173	21.862	86	21.776	السداسي الأول 2011

المصدر: مديرية السياحة لولاية معسكر 2011

من خلال الجدول أعلاه ، و إذا تم حساب عدد السياح عن طريق الوصول نلاحظ أن أنه بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين يكاد يكون ثابتا من سنة 2008 إلى 2011 حيث يتراوح بين 99.820 إلى 160.218 سائح و في هذا الصدد نلاحظ أنه انخفض بنسبة 37 % من سنة 2008 إلى 2009 ، و سجل ارتفاعا قدره 16.65 % ، في حين سجلت مصالح مديرية السياحة خلال السداسي الأول من سنة 2011 ما يقدر ب 21.776 سائح أي بنسبة 18% مقارنة بسنة 2010 ، و هذا يعني أن عدد السياح يكون منخفضا في السداسي الأول مقارنة بالثاني ، ربما يرجع

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

ذلك إلى اختلاف الفصول ، حيث أن السداسي الثاني يشمل فصل الصيف الذي تكثر فيه العطل من جهة ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يلاحظ أن أغلب السياح يلجؤون إلى مدينة بوحنيقية بغية العلاج بالمياه المعدنية التي تمتاز بها ، حيث يعرف أن هاته الأخيرة لها نتائجها الإيجابية بصفة أكثر في فصل الصيف .

المطلب الثاني: تحليل الطلب السياحي عن طريق الدراسة الميدانية

في هذا السياق تم إعداد استمارة تتضمن عدة أسئلة بهدف تحليل المنتج السياحي بولاية معسكر والخدمات المكتملة له ومعرفة النتائج المرتبطة بالدوافع من زيارة المناطق السياحية والمشاكل التي تواجه عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة السياح الوافدين إلى ولاية معسكر.

وقد تم توزيع 300 نموذج استمارة على عينة الدراسة وذلك في أهم المناطق السياحية بولاية معسكر بالإضافة إلى مجموعة من الفنادق، وقد تم استعادة 174 استمارة وبذلك تكون نسبة الاستجابة 58% ، وتم استبعاد 42 استمارة لعدم صلاحيتها للمعالجة الإحصائية لعدم اكتمال تعبئتها، وبذلك تكون عدد الاستمارات التي خضعت للمعالجة الإحصائية 132 استمارة فقط.

اشتملت الاستمارة على أسئلة تخص العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار للمشاركة في النشاط السياحي أو عدمه و هذه العوامل هي:

العوامل الاقتصادية والاجتماعية: متمثلة أساسا في الدخل، التعليم، وقت الفراغ ، سهولة و إمكانية القدرة على التنقل، الخصائص الديمغرافية.

عوامل ذات علاقة بالمقصد السياحي: و تتمثل أساسا هذه العوامل في :الأسعار، إجراءات الرحلة السياحية.

والنتائج المتوصل إليها في هذه الاستمارة نعرضها من خلال ما يلي:

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

1-الدخل:

و يمكن توضيحها عن طريق الجدول التالي:

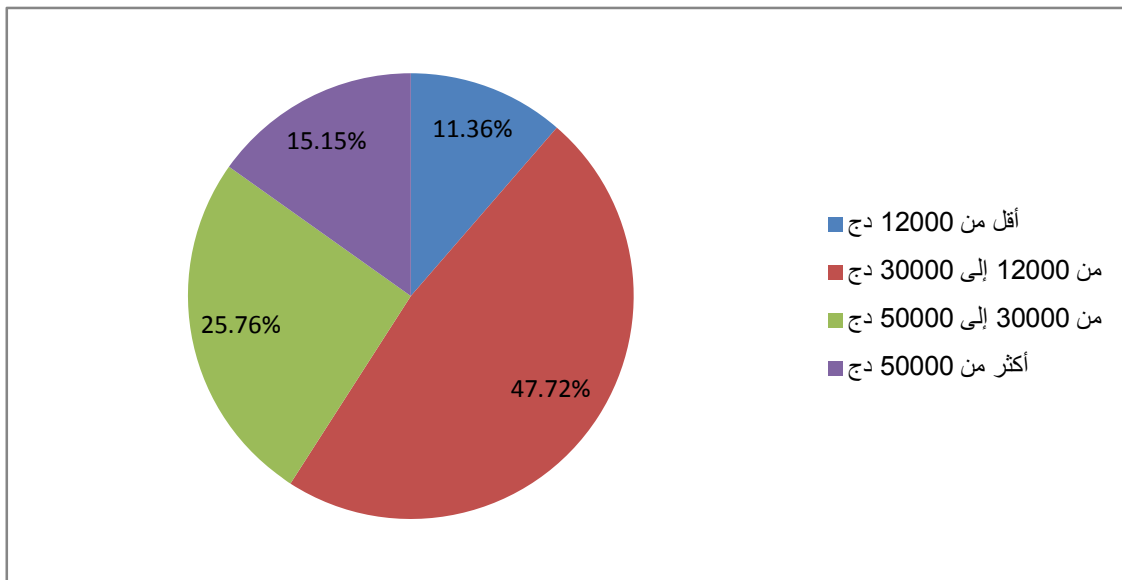
الجدول 4.18: تحليل مستوى دخل السياح الوافدين إلى ولاية معسكر

النسبة	التكرار	الدخل
11.36 %	15	أقل من 12000 دج
47.72 %	63	من 12000 إلى 30000 دج
25.76 %	34	من 30000 إلى 50000 دج
15.15 %	20	أكثر من 50000 دج
100 %	132	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

و يمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.4: تحليل مستوى دخل السياح الوافدين إلى ولاية معسكر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

من خلال الشكل الموضح أعلاه، نلاحظ أن النسبة الأكبر من المساحة تمثل ذوي الدخل الذي يتراوح ما بين 12000 إلى 30000 دج و يمكن القول عنها أنها تمثل ذوي الدخل المتوسط

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

في حين يمثل ذوي الدخل الأقل من 12000 دج النسبة الأقل ، و هذا يعني أن الدخل فعلا يؤثر في الطلب السياحي ، بينما شكلت نسبة ذوي الدخل من 30000 إلى 50000 دج ما يعادل 25% ، و 15% بالنسبة للفئة الأكثر من 50000 دج.

2- المستوى التعليمي:

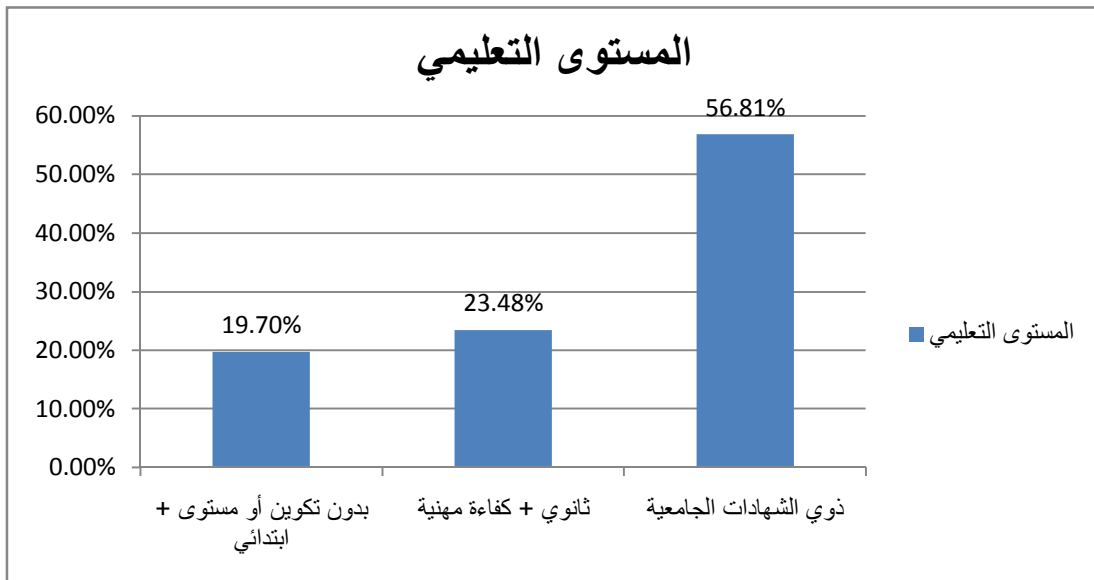
الجدول 4.19: تحليل المستوى التعليمي للسياح الوافدين إلى ولاية معسكر

النسبة	التكرار	الفئات
19.70 %	26	بدون تكوين أو مستوى+ابتدائي
23.48 %	31	المستوى ثانوي + كفاءة مهنية
56.81 %	75	ذوي الشهادات الجامعية
100 %	132	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

و يمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.5: المستوى التعليمي للسياح الوافدين إلى ولاية معسكر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

يتضح من خلال الشكل الموضح أعلاه، النسبة الأعلى للسياح الوافدين إلى الولاية من ذوي الشهادات الجامعية 56.81%، تليها ذوي المستوى الثانوي (بالإضافة إلى ذوي الكفاءة

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

المهنية) بنسبة 23.48 % ، في حين تشكل الفئة بدون تكوين أو مستوى النسبة الأقل 19.70 % . ويمكن القول من خلال هذا أن المستوى التعليمي بالفعل يؤثر على ثقافة السياحة ، فكلما كان المستوى التعليمي مرتفع ، ارتفع بذلك الطلب السياحي .

3- وقت الفراغ:

في هذا الصدد تم التطرق للمواسم المفضلة لدى السياح لزيارة الولاية ، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

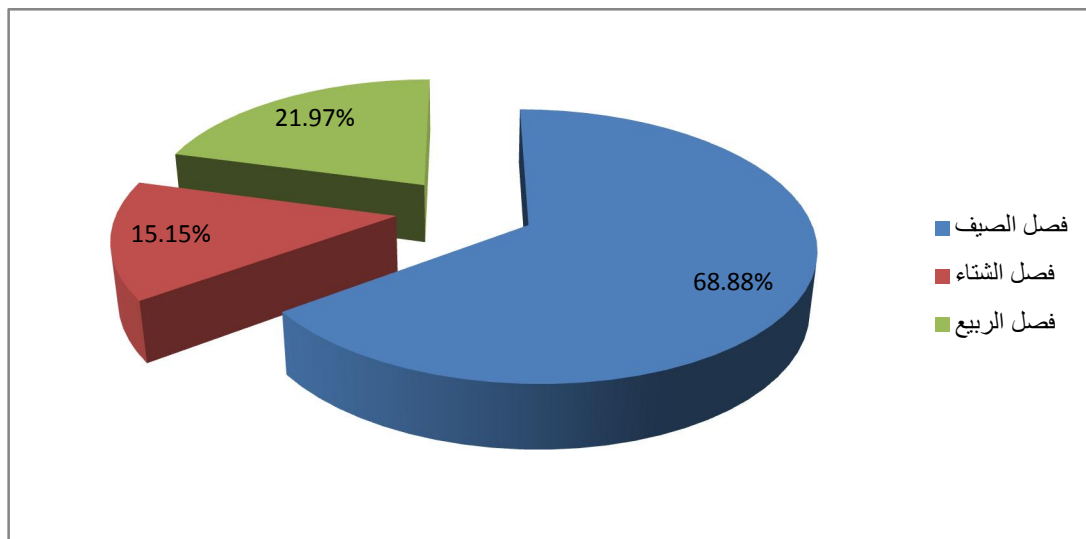
الجدول 4.20: المواسم المفضلة للسياح الوافدين إلى ولاية معسكر

النسبة	التكرار	الموسم
62.88%	83	فصل الصيف
15.15%	20	فصل الشتاء
21.97%	29	فصل الربيع
100%	132	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

ويمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.6: المواسم المفضلة للسياح الوافدين إلى ولاية معسكر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

من خلال الشكل المبين أعلاه، نلاحظ أن النسبة الأعلى من عدد السياح يفضلون فصل الصيف و لعل ذلك يرجع إلى كثرة العطل من جهة ، و جهة أخرى نجد أن معظم السياح يلجؤون

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

إلى مدينة بوحينية بغية العلاج بالمياه المعدنية التي تمتاز بها ، حيث يعرف أن هاته الأخيرة لها نتائجها الإيجابية بصفة أكثر في فصل الصيف ، بينما تشكل نسبة الذين يفضلون فصل الربيع 21.97 % نظرا لما تمتاز به ولاية معسكر من مناظر خلابة في هذا الفصل خاصة تلك الألوان التي تتشكل من الأزهار بجبال المنطقة خلال هذا الفصل، بينما تشكل نسبة الذين يفضلون فصل الشتاء 15.15 % و ربما يرجع هذا الانخفاض لقلة العطل في هذا الفصل .

4- سهولة و إمكانية القدرة على التنقل:

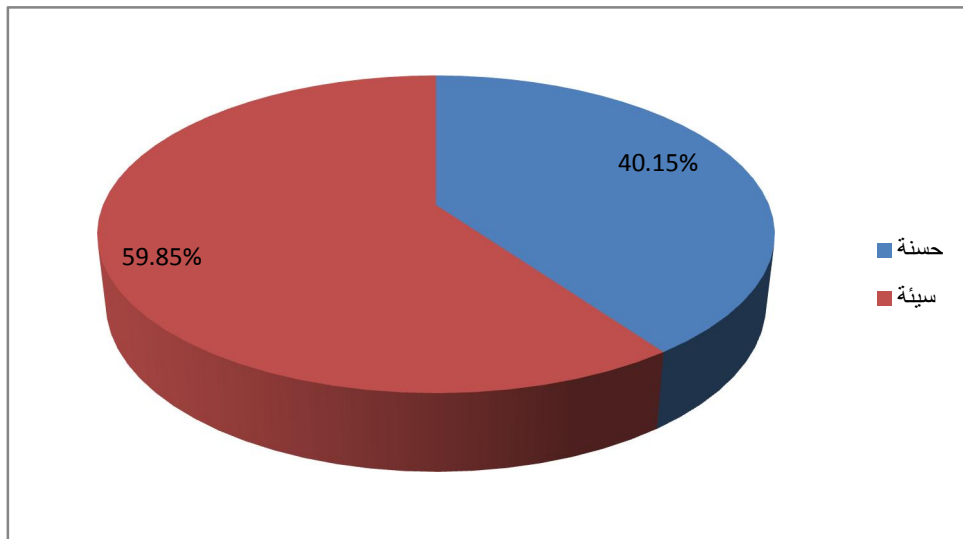
الجدول 4.21: وضعية تنقل السياح الوافدين بولاية معسكر

النسبة	التكرار	وضعية التنقل
40.15 %	53	سيئة
59.85 %	79	حسنة
100 %	132	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

و يمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.7: وضعية تنقل السياح الوافدين بولاية معسكر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

من خلال النتائج الموضحة في الشكل أعلاه، نلاحظ أن أغلب نسبة من السياح صرحوا بالظروف السيئة للتنقل و معظمهم من لاي ملك سيارة شخصية للتنقل حيث سجلت نسبة

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

59.15 % ، في حين أن الذين صرحو بأن ظروف التنقل حسنة وصلت نسبتهم) من العينة المدروسة) إلى 40.85 %، و لعل أن أغلبهم ممن يملكون سيارات سياحية شخصية، و لهذا لا بد من تسليط الضوء على ظروف التنقل بالولاية قصد تحسينها و جعلها تستجيب للمتطلبات.

5- الخصائص الديمغرافية:

1.5 - السن:

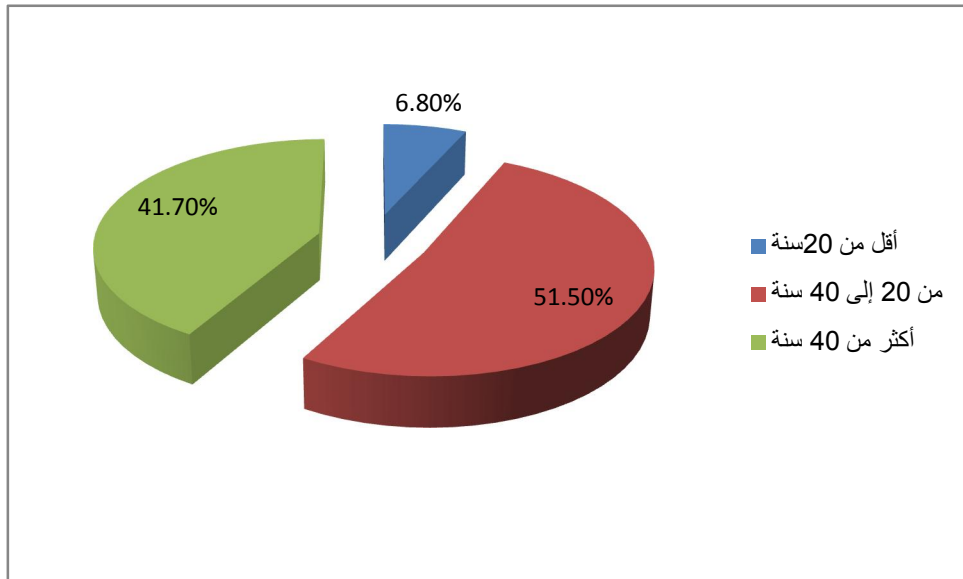
الجدول 4.22: أعمار السياح الوافدين إلى ولاية معسكر

السن	التكرار	النسبة
أقل من 20 سنة	9	6.80 %
من 20 إلى 40 سنة	68	51.50 %
أكثر من 40 سنة	55	41.70 %
المجموع	132	100 %

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

و يمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.8: أعمار السياح الوافدين إلى ولاية معسكر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

من خلال النتائج المبينة في الشكل أعلاه، يتضح أن أغلب السياح الوافدين إلى الولاية تتراوح أعمارهم بين 20 و 40 سنة ، و ذلك بنسبة 51.50 % ، و تليها الذين تتراوح أعمارهم من

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

40 فما فوق بنسبة 41.70 %، أما الذين تتراوح أعمارهم أقل من 20 سنة فعددهم ضئيل جدا حيث وصلت النسبة إلى 6.80 % (حسب العينة المدروسة).

2.5. الجنس:

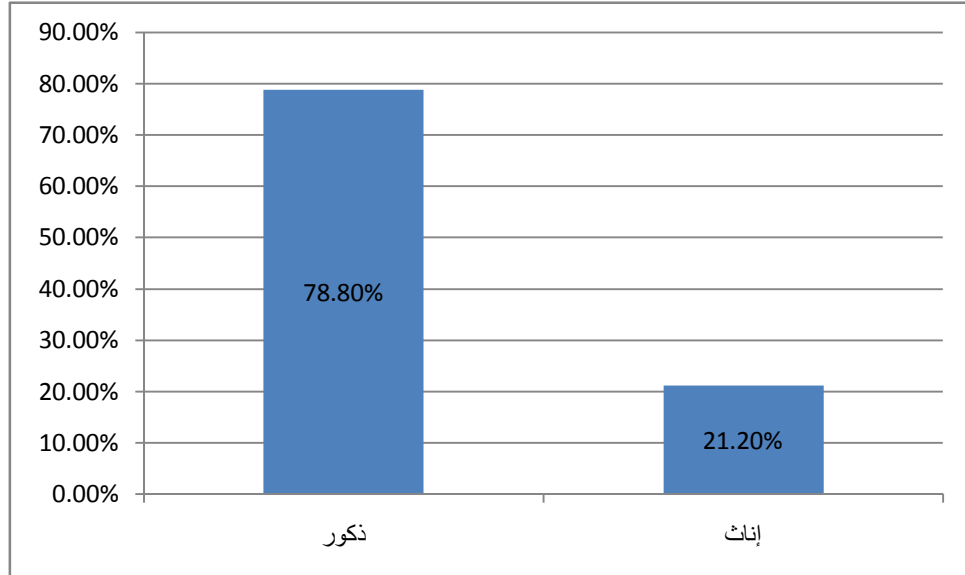
الجدول 4.23: السياح الوافدين إلى ولاية معسكر حسب طبيعة الجنس:

النسبة	التكرار	طبيعة الجنس
% 78.80	104	ذكور
% 21.20	28	إناث
% 100	132	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

و يمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.9: السياح الوافدين إلى ولاية معسكر حسب طبيعة الجنس:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

نلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه، أن النسبة الكبيرة للسياح الوافدين إلى الولاية تعود لفئة الذكور (ب 78.80 %) ، في حين بلغت نسبة الإناث 21.20 %، و لعل ذلك يرجع إلى طبيعة

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

عنصر الرجال الذي يقضي معظم وقته خارج البيت، و بالتالي تكون نسبة الإجابات على أسئلة الاستمارة أكبر.

العوامل ذات العلاقة بالمقصد السياحي:

1. الأسعار: و في هذا الأساس سلطنا الضوء على أسعار المبيت، و أسعار الإطعام

1.1 أسعار المبيت:

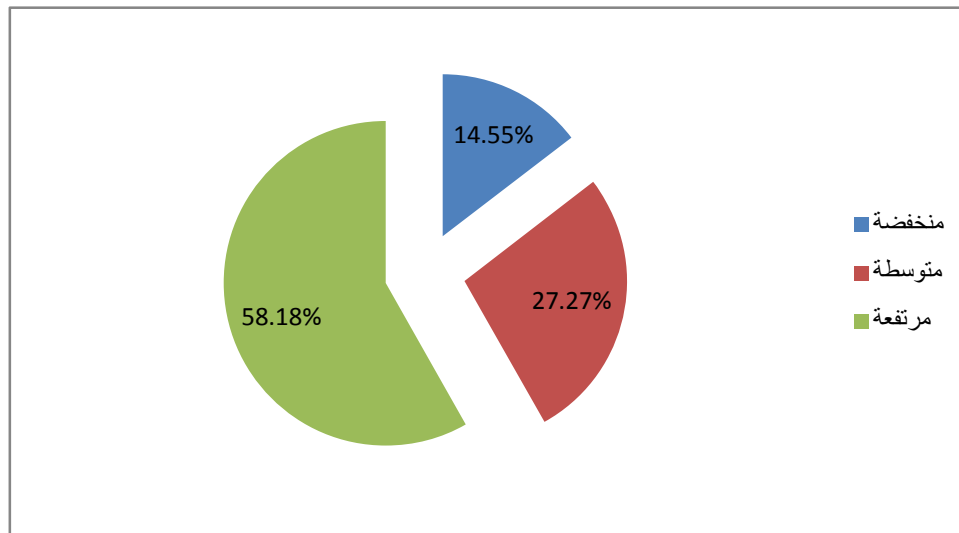
الجدول 4.24: أسعار المبيت:

النسبة	التكرار	أسعار المبيت
% 14.55	8	منخفضة
% 27.27	15	متوسطة
% 58.18	32	مرتفعة
% 100	55	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

و يمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.10: أسعار المبيت:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

من خلال النتائج المتوصل إليها و الموضحة في الشكل أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الإجابات للعينة المدروسة من السياح صرحت بارتفاع أسعار المبيت حيث وصلت نسبة هؤلاء إلى 58.18%

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

في حين بلغت نسبة المحييين بأن أسعار المبيت متوسطة إلى 27.27% ، أما النسبة الأقل فهي تعود للذين أجابوا أن أسعار المبيت بالولاية منخفضة، للإشارة معظم السياح يلجؤون للمبيت بفنادق دائرة بوحنيقية، نظرا لتركز عدد كبير من هذه الفنادق بهذه الأخيرة و انخفاض أسعارها مقارنة بباقي مناطق الولاية.

2.1. أسعار الإطعام:

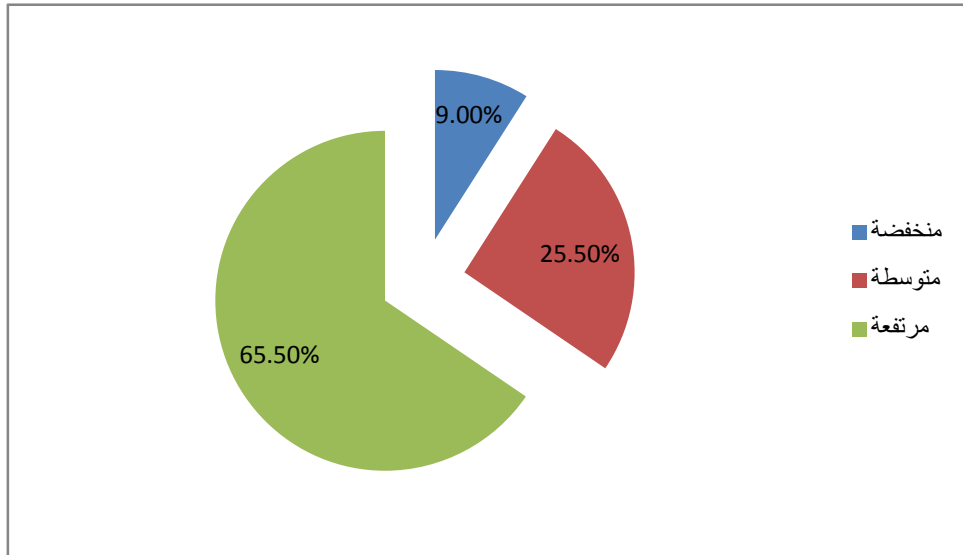
الجدول 4.25: أسعار الإطعام:

النسبة	التكرار	أسعار الإطعام
9 %	5	منخفضة
25.5 %	14	متوسطة
65.5 %	36	مرتفعة
100%	55	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

و يمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.11: أسعار الإطعام:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

نفس الشيء بالنسبة للإطعام فإن أغلبية السياح عبروا عن ارتفاع الأسعار حيث نجد أن نسبتهم بلغت 65.5%.

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

2. أهم المشاكل المعترضة للسياح أثناء الزيارة:

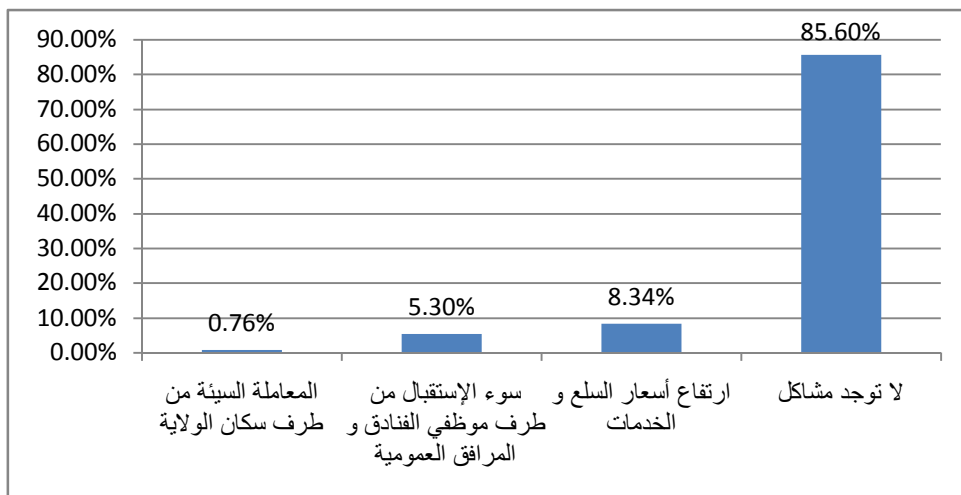
الجدول 4.26: أهم المشاكل المعترضة للسياح أثناء الزيارة:

النسبة	التكرار	أهم المشاكل المعترضة للسياح
% 0.76	01	المعاملة السيئة من طرف سكان الولاية
% 5.30	07	سوء الاستقبال من طرف موظفي الفنادق و المرافق العمومية
% 8.34	11	ارتفاع أسعار السلع و الخدمات
% 85.6	113	لا توجد مشاكل
%100	132	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

و يمكن توضيح ذلك بأكثر دقة عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 4.12: أهم المشاكل المعترضة للسياح أثناء الزيارة:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستمارة

من خلال الشكل الموضح أعلاه - و حسب العينة المدروسة - نلاحظ بأنه لا توجد مشاكل ذات أهمية كبيرة تعترض السياح الوافدين على الولاية و هذا ما توضحه النسبة المشار إليها

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

85.60 % ، في حين سجلت بعض المشاكل تتعلق أساسا بارتفاع أسعار السلع و الخدمات بنسبة 8.34 % ، و سوء الاستقبال من طرف موظفي الفنادق و المرافق العمومية بنسبة 5.30 % ، أما بخصوص معاملة السكان المحليين للسياح فقد صرح معظم هؤلاء بأنها كانت حسنة .

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

خلاصة الفصل :

هناك ضعف في مجال الطلب السياحي بالجزائر مقارنة مع دول شمال البحر المتوسط ، و مقارنة أيضا مع الإمكانيات الضخمة التي تملكها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي خاصة فيما يتعلق بالكنوز الطبيعية المتواجدة بها ، و هذا ما يتطلب منها بالبحث عن هذا الخلل و النقاط المتسببة في هذا الضعف و سبل تنمية هذا القطاع خاصة بعد الاستقرار الأمني الذي شهدته في الآونة الأخيرة.

إن الجزائر على شاكلة الدول المهمة بموضوع التنمية المستدامة نظرا لسلبات النموذج القديم من جهة و أملا في إيجاد حلول سريعة للمحافظة على العامل البيئي من النفاذ و التدهور من جهة أخرى ، و يتضح ذلك بجلاء من خلال السياسة و الإجراءات التي تتبعها في الآونة الأخيرة سعيا منها وراء تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2025 و الذي من خلاله تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي.

و لقد تبنت الجزائر من خلال الوزارة الوصية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الممتد على مرحلتين الأولى (2008-2015) ، و تمثل مرحلة التحول السياحي ، و الثانية (2015-2025) ، هي مرحلة تنفيذ للمخطط العملياتي، إن هذا المخطط يؤكد إرادة الدولة في النهوض بالسياحة ، كونه الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية بالجزائر ، التي تعتبر مطلب وطني و ليس خيار ، و هو حصيلة مسار طويل من الأبحاث و الدراسات و التشاورات بين المتعاملين الوطنيين و الأجانب ، تتمثل أهداف هذا المخطط في جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي، تحقيق تأثير إيجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى، تحقيق التوافق بين الترقية السياحية و البيئة، تثمين التراث الثقافي و التاريخي، و التحسين المتواصل لصورة الجزائر، و يركز هذا المخطط على خمس ديناميكيات و هي : مخطط وجهة الجزائر ، الأقطاب السياحية السبعة ، مخطط النوعية ، الشراكة العمومية و الخاصة و مخطط التمويل، حيث أن هذه الحركيات تشكل المسلك للإنعاش السريع و المستدام للسياحة ، و تعزز عودة الجزائر إلى الساحة الدولية و موقعها الجيوستراتيجي، و يتطلب ذلك في الوقت الراهن إعادة الاعتبار للدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في سياسة التنمية المستدامة .

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

تتوفر ولاية معسكر على إمكانيات هائلة لتطوير السياحة التي من شأنها المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وهذا ما لمسناه من خلال دراسة العرض السياحي بالمنطقة بما فيه الموارد التاريخية والثقافية والدينية والطبيعية وهو متميز ونال إعجاب السياح الوافدين وهو قادر على المنافسة إذا توفرت له الخدمات السياحية المكتملة، وتوفرت له العناية اللازمة.

معظم السياح الوافدين إلى الولاية يلجؤون إلى مدينة بوحنيقية بغية العلاج بالمياه المعدنية التي تمتاز بها .

ضعف في البنية الثقافية لدى الولاية ، فمثلا نجد دار واحدة للثقافة (01) على مستوى إقليم الولاية متواجدة بمدينة معسكر ، في حين نجد أن عدد المكتبات ضئيل جدا، بل و أن معظم البلديات لا تمتلك مكتبة ، حتى المراكز الثقافية هي الأخرى عددها ضعيف جدا بالنسبة للبلديات و نلاحظ أيضا أن معظم البلديات لا تملك مركز ثقافي ، إن البنية الثقافية قد تعد عاملا جد مهما في الجذب السياحي، لذا نشير إلى ضرورة الاهتمام بهذا المجال كما و نوعا .

أغلب الفنادق المتواجدة بولاية معسكر من نوع " بدون نجمة " ، كما نلاحظ أن معظم هذه الفنادق متواجدة بدائرة بوحنيقية ، في حين نجد ندرة للفنادق في باقي إقليم الولاية خاصة في مركزها.

الظروف السيئة لتنقل السياح ، و لهذا لا بد من تسليط الضوء على ظروف التنقل بالولاية قصد تحسينها و جعلها تستجيب للمتطلبات.

ارتفاع أسعار المبيت و الإطعام مقارنة بنوعيتهما.

و من هذا يمكن القول أن عناصر القوة في المنطقة، تشمل أساسا الموارد السياحية المتميزة، أما عناصر الضعف فتتمثل في هشاشة البنية التحتية للمدينة عموما ، و البنية السياحية بصفة خاصة ، ضعف مستوى الخدمات المقدمة و عدم توافقها مع مستوى الأسعار ، نقص الإطار البشري المتخصص على المستوى المحلي ، نقص الثقافة السياحية و الوعي السياحي لدى جل الأفراد و السياح، مشكل النظافة و خاصة بمنطقة بوحنيقية (منطقة الوادي) ، سوء تنظيم النسيج العمراني .. ، أما المخاطر فتتضمن أساسا الفهم الخاطئ لظاهرة السياحة و الاستغلال المجحف و غير العقلاني للموارد السياحية بالمنطقة ، مما يهدد استمرار هذه الصناعة على المدى الطويل .

الخاتمة العامة

مما لا شك فيه وبعد معالجتنا للإشكالية الرئيسية من السياحة بين المفهوم، الأهمية. والواقع على المستوى العالمي، أن قطاع السياحة يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها في مختلف الدول، وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد العالمي.

فالسياحة قطاع اقتصادي له أهميته وبإمكانه التأثير على باقي القطاعات الأخرى باعتباره قطاعا أفقيا، وقد أصبحت الصناعة التصديرية الأولى في العالم بنهاية القرن العشرين، وعلى رأس الأولويات، لأنها صناعة كثيفة العمل تعتمد كثيرا على العنصر البشري فهي بذلك تتيح فرص كثيرة للعمالة، مدرة للدخل، باعثة لنمو ورواج عشرات الصناعات و الخدمات المقدمة و المكملة للنشاط السياحي.

إن الواقع العالمي للسياحة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث أن نسبة مئوية عالية من السياحة تنطوي على زيارات للمواقع المتميزة من الناحيتين الطبيعية والثقافية، مما يولد مبالغ إيرادية كبيرة، فمن الواضح أنه توجد فرص كبيرة للاستثمار في الحفاظ على الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تبذل جهودا لتقليل ما أمكن من الآثار المناوئة لصناعة السياحة على التنوع البيولوجي.

إن مبادئ التنمية المستدامة تنطبق على كل أشكال السياحة بجميع أصنافها ، حيث تتعلق هذه المبادئ بالجانب البيئي، الاقتصادي و الاجتماعي الثقافي للتنمية السياحية، فاستدامة هذه الأخيرة على المدى الطويل تتطلب الحصول على التوازن بين هذه المبادئ الثلاثة، و كنتيجة لذلك تتطلب السياحة المستدامة، الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية، المحافظة على التراث الثقافي الاجتماعي للبلد المضيف، ضمان نشاط اقتصادي قابل للحياة على المدى البعيد.

فمن الضروري أن تكون العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكافلية و علاقة توازن بين التنمية وحماية البيئة كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو بالبيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة ، كما أنه من الضروري على المجتمعات المحلية والدولية اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ عليها، و في هذا السياق يعتبر التخطيط الطويل الأجل والسليم بيئيا شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة و البيئة لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للاستمرار.

الخاتمة العامة

و تتميز السياحة عن باقي القطاعات الأخرى بأنها قطاع تنموي استراتيجي يتميز بأنه أقل إساءة للبيئة و أكثر استدامة و صيانة لها ، كما أن التخطيط السياحي الجيد يسمح بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية ضمن إطار التنمية السياحية الشاملة و المستدامة . و تلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية و زيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، و هي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.

و من كل هذا استطعنا أن نصل من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

على المستوى الوطني:

- الجزائر تمتلك عدة مقومات طبيعية، ثقافية، حضارية ودينية تؤهلها لاستقبال أعداد كبيرة من السياح، لكن ونظرا لانخفاض الاستثمارات في هذا القطاع حال دون ذلك. ففي سنة 2011 ساهم قطاع السياحة في الناتج الإجمالي الخام GDP بنسبة 3.7% فقط. مما يدل أن هذا القطاع لا يزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالجارتين تونس والمغرب..

- قطاع السياحة في الجزائر لازال يواجه عدة تحديات، وخاصة ما ارتبط منها بالجانب الأمني الذي لازال يشكل حاجزا لدى كثير من السياح في ظل كثرة الاختطافات في صحرائنا الشاسعة. وكذا نقص حجم الاستثمارات المسجلة في هذا القطاع الحيوي، فنسبتها في سنة 2011 نحو 2.7% تقريبا بقيمة مالية تعادل 121 بليون دج، وتعد هذه الاستثمارات قليلة جدا.. ومن خلال تشخيص قطاع السياحة في الجزائر يمكن تلخيص نقاط ضعف هذا القطاع في النقاط التالية:

- صعوبة الحصول على المنتج السياحي الجزائري من خلال نقص التسويق لهذا المنتج ونقص التحكم في التقنيات الحديثة للسوق التي تعمل على جذب السائح

- إيواء الفنادق غير كاف و رديء النوعية والأسعار مرتفعة لا تستجيب لقانون العرض والطلب

الخاتمة العامة

- نقص الكفاءة والنجاعة للموظفين في القطاع. و عدم تكييف البنوك و الخدمات المالية مع متطلبات السياحة العصرية.

- ضعف نوعية المنتج و التجهيزات السياحية، و ضعف في تكنولوجيات المعلومة و الاتصال في هذا القطاع. و ضعف القطاعات الخدمية الأخرى التي لها ارتباط قوي بهذا القطاع النقل.

- الأمن الصحي و الغذائي غير كاف.

على المستوى المحلي:

- تتوفر الولاية على إمكانيات هائلة لتطوير السياحة التي من شأنها المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، و هذا ما لمسناه من خلال دراسة العرض السياحي بالمنطقة بما فيه الموارد التاريخية والثقافية والدينية والطبيعية و هو متميز ونال إعجاب السياح الوافدين وهو قادر على المنافسة إذا توفرت له الخدمات السياحية المكتملة، وتوفرت له العناية اللازمة.

- معظم السياح الوافدين إلى الولاية يلجؤون إلى مدينة بوحنيقية بغية العلاج بالمياه المعدنية التي تمتاز بها .

- ضعف في البنية الثقافية لدى الولاية، فمثلا نجد دار واحدة للثقافة (01) على مستوى إقليم الولاية متواجدة بمدينة معسكر، في حين نجد أن عدد المكتبات ضئيل جدا، بل و أن معظم البلديات لا تمتلك مكتبة، حتى المراكز الثقافية هي الأخرى عددها ضعيف جدا بالنسبة للبلديات و نلاحظ أيضا أن معظم البلديات لا تملك مركز ثقافي، إن البنية الثقافية قد تعد عاملا جد مهما في الجذب السياحي، لذا نشير إلى ضرورة الاهتمام بهذا المجال كما و نوعا .

- أغلب الفنادق المتواجدة بولاية معسكر من نوع " بدون نجمة " ، كما نلاحظ أن معظم هذه الفنادق متواجدة بدائرة بوحنيقية ، في حين نجد ندرة للفنادق في باقي إقليم الولاية خاصة في مركزها.

الخاتمة العامة

- الظروف السيئة لتنقل السياح ، و لهذا لا بد من تسليط الضوء على ظروف التنقل بالولاية قصد تحسينها و جعلها تستجيب للمتطلبات.

- ارتفاع أسعار المبيت و الإطعام مقارنة بنوعيتهما.

- عوامل الجذب السياحي لا تعتبر عائدا بطبيعتها إلا إذا تم توفير سلع و خدمات مرافقة لها كتوفير الهياكل الأساسية القاعدية و الترفيهية و منشآت الإقامة و وسائل النقل بكل أنواعها ، و هذا ما تفتقد إليه جل المناطق السياحية بالجزائر بما فيها ولاية معسكر موضوع الدراسة .

و من هذا يمكن القول أن عناصر القوة في المنطقة، تشمل أساسا الموارد السياحية المتميزة ، أما عناصر الضعف فتتمثل في هشاشة البنية التحتية للمدينة عموما ، و البنية السياحية بصفة خاصة، ضعف مستوى الخدمات المقدمة و عدم توافرها مع مستوى الأسعار، نقص الإطار البشري المتخصص على المستوى المحلي، نقص الثقافة السياحية و الوعي السياحي لدى جل الأفراد و السياح ، مشكل النظافة و خاصة بمنطقة بوحنيقية (منطقة الوادي) ، سوء تنظيم النسيج العمراني ، .. ، أما المخاطر فتتضمن أساسا الفهم الخاطئ لظاهرة السياحة و الاستغلال المجحف و غير العقلاني للموارد السياحية بالمنطقة ، مما يهدد استمرار هذه الصناعة على المدى الطويل .

وعليه تم وضع استراتيجية تنمية مستدامة للسياحة في الجزائر لغاية سنة 2015 تضم العديد من الإجراءات التشجيعية، تركز هذه الاستراتيجية خاصة على تحديد نوعية الخدمات السياحية الواجب تطويرها وكذا الآثار الاجتماعية والاقتصادية. واتخذت عدة تدابير كإخضاع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19% بينما بقية الأنشطة بـ 25%، استفادة الاستثمارات في المشاريع السياحية من تخفيض في نسبة الفوائد البنكية بـ 4.5%. قصد النهوض بهذا القطاع. وفي الأخير إذا ارادت الجزائر بلوغ هذا الهدف وتفعيل هذا القطاع الحساس لأنه الضامن الوحيد لعملية الاستدامة والإنصاف، فعليها تفعيل وغرس الثقافة السياحية لدى القوى الثلاث المجتمع المدني، الدولة والقطاع الخاص.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

الكتب :

- 1- أحمد فوزي ملوخية مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية- 2007.
- 2- ماهر عبد العزيز توفيق ، صناعة السياحة ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1997.
- 3- محمود كامل ، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر، 1975.
- 4- محمد منير حجاب ، الإعلام السياحي ، دار النشر للطبع و التوزيع ، مصر، 2002.
- 5- يسرى دعبس:صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية،مصر، 2003.
- 6- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة، مكتبة الزهراء للشرق، 1997.
- 7- محمد الحضيري، التسويق السياحي، مكتبة مدبولي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1889.
- 8- مروان السكر ، مختارات من الاقتصاد السياحي ، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- 9- محمود محمود هويدي ، المدخل لدراسة السياحة ، دار الآفاق العربية، القاهرة ، 2006.
- 10- سراب إلياس وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2002.
- 11- مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ مبادئ السفر و السياحة ، الأردن 2001
- 12- خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب :صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، ط1 ، الأردن،2000.
- 13- سالم توفيق النحفي، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000 .
- 14- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجما، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

- 15-** مدحت محمد القرشي ، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2007.
- 16-** فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 17-** ميشيل تيودور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 18-** دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- 19-** عدلي علي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
- 20-** باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2003.
- 21-** عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي، عمان ، الأردن سنة 2002
- 22-** آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2002.
- 23-** أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007
- 24-** أحمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2005.
- 25-** عبد الوهاب صلاح الدين ، التنمية السياحية، ط1، مطبعة زهران ، القاهرة ، 1991.
- 26-** عدة بن داهة ، معسكر عبر التاريخ ، سلسلة الجوهرة الوفية في تراث الراشدية، دار الخلدونية ، الجزائر ، ط1، سنة 2005.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات:

- 27-** محمود فوزي شعوبي السياحة و الفندقية في الجزائر دراسة قياسية (1974-2002)
أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2007.

- 28-** سعيد صفي الدين الطيب أطروحة دكتوراه، مقومات التنمية السياحية في ليبيا، دراسة في الجغرافية السياحية، جامعة القاهرة، 2001.
- 29-** سعيد صفي الدين الطيب أطروحة دكتوراه، مقومات التنمية السياحية في ليبيا، دراسة في الجغرافية السياحية، جامعة القاهرة، 2001.
- 30-** عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب ، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ، دفعة 2005.
- 31-** علي موفق ، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر سنة 2002.

المقالات ، الدراسات و الأبحاث :

- 32-** الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18، 2000
- 33-** المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني - الإدارة العامة لتطوير المناهج، تسويق سياحي، المملكة العربية السعودية.
- 34-** بوفليح نبيل، تقرورت محمد، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق
- 35-** حصيلة المنجزات الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 1999 - 2008.
- 36-** عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية
- 37-** عبدالله بن جمعان الغامدي التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 38-** عمrani كربوسة، الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 39-** حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة أيام 07-08 أفريل 2008.

- 40-** خبابه عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ والأبعاد، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، سطيّف، 2008.
- 41-** مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام 1987 ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1978.
- 42-** بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية، للموارد، سطيّف، 2008.
- 43-** طبائية سليمة، التنوع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد، سطيّف، 2008.
- 44-** الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و التسيير، أيام 09-10 مارس 2010.
- 45-** عبد الرحمان السحيباني، حبيب الهبر ، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية.

المجلات ، الوثائق و التقارير :

- 46-** عايد راضي، إباد عبد الإله تسويق السياحة البيئية و التنوع الحيوي، مجلة جامعة الزرقاء الأهلية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، العدد 2 ، السنة 2006.
- 47-** بلالطة مبارك ، كواش خالد، سوق الخدمات السياحية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيّف العدد 04 السنة 2005.
- 48-** كواش خالد، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول السنة 2004.
- 49-** مفيدة خالد الزقوزي، التنمية: مراجعة للمفهوم و الأبعاد و منهجية القياس، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 07، السنة 2009.

50- حسن الحاج - اقتصاديات البيئة - مجلة سلسلة جسر التنمية الخاصة بالمعهد العربي للتخطيط
بالكويت، العدد 26، سنة 2004.

51- سيد فتحي أحمد الخولي ، تخطيط و تنمية السياحة المستدامة في الدول العربية ، مجلة جامعة
الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة العدد 01 السنة 2000.

52- مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، دليل استثمار بمعسكر ، جانفي
2011.

53- معسكر: تاريخ، جمال و كرم، و مستقبل واعد، مجلة صادرة عن مديرية السياحة لولاية
معسكر سنة 2001.

القوانين و مواقع الانترنت:

54- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة
الرسمية العدد 11 السنة 2003 .

55- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،
الجريدة الرسمية لسنة 2003، العدد 43 .

ثانيا: باللغة الفرنسية :

Les ouvrages :

- 1- Ahmed Tessa, économie touristique et aménagement du territoire, Alger, 1993.
- 2- Gérard Tocquer, Michel Zins, Marketing du tourisme, France, 1999
- 3- Malcom Gillis, Dwigh H. perkins, Michael Romer, Donald R.snodgrass, (traduction par Bruno Baron Renault), Economie du développement , 2eme édition ,1998.
- 4- Marc PENOUIL, Economie du développement, éditions Dalloz, Paris, 1972.
- 5- Catherine Aubertin et Franck-Dominique Vivien, développement durable enjeux politiques, économiques et sociaux, la documentation française, Paris, 2006.

- 6- Bertrand Zuindeau, Équité territoriale : quelles lectures par les théories du développement durable ? France, 2005.
- 7- Jean-Pierre Lozato-Giotart et Michel Balfet ; Management du tourisme, Pearson Education , France , 2 e édition , 2007.

Articles , Etudes et Travaux de Recherche :

- 8- Marc BOYER ; comment étudier le tourisme, Presses Universitaires de France , Ethnologie française ,2002 en ligne à l'adresse : <http://www.cairn.info>.
- 9- Chaissebourg Fernand, Conseil économique et social, édition Pepot lagl, 1996.
- 10- J.arrous Les théories de la croissance, Cahiers Français n°279, janv-fev 1997 Cet article est disponible en ligne à l'adresse : http://www.fea-upcam.fr/data/document_collections/29/doc_278_1158083745_fr.pdf.
- 11- Gilbert Bougi, croissance équilibrée et répartition fonctionnelle, le modèle de Kaldor, disponible sur le site: http://www.pieven.com/couren/CM_L3/expkaldor.pdf.
- 12- Agnès François – Lecompte et Isabelle Prim Allaz ; tourisme durable ; quelles représentations en ont les consommateurs français ? , communication présenté en janvier 2010 a Venise (Italie).

Revue , Documents et rapports :

- 13- MATET ; La mise en œuvre du schéma d'aménagement du territoire (SNAT 2025) document du synthèse, février 2008.
- 14- Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 1 ; Le diagnostique ; audit du tourisme algérienne, Janvier, 2008.
- 15- Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques « SDAT 2025 », Livre 2 ; Le plan stratégique ; Les cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaires. Janvier,2008.

- 16- Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques
« SDAT 2025 », Livre 03 ; Les sept pôles touristiques d'excellence (POT),
Janvier, 2008.
- 17- Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques
« SDAT 2025 » Livre 4 ; La mise en œuvre SDAT 2025 : le plan
opérationnel, Janvier2008.
- 18- Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques
« SDAT 2025 » Livre 5 ; Les projets prioritaires touristiques, Janvier2008.
- 19- Ministère du tourisme; schéma directeur d'aménagement touristiques
« SDAT 2025 » Livre 6 ; La synthèse générale du SDAT 2025, Janvier2008.

SITES D'INTERNET:

- 20- <http://www.cairn.info>
- 21- <http://www.marefa.org>
- 22- www.coalition-tourisme-resposable.org
- 23- www.matet.dz
- 24- www.ont.dz
- 25- [www.premier- ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)
- 26- www.ministere-transportes.gov.dz
- 27- www.kau.edu.sa
- 28- www.pieven.com/couren/CM_L3/expkaldor.pdf

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
فهرس الجداول	
المقدمة العامة.....أ	
الفصل الأول: صناعة السياحة: المفاهيم، الأسس و المكونات	
مقدمة الفصل.....01	
المبحث الأول: تطور مفهوم السياحة و أشكالها.....02	
المطلب الأول: نشأة السياحة و تطورها.....02	
المطلب الثاني: تعريف السياحة و السائح.....06	
المطلب الثالث: أنماط السياحة و معايير تصنيفها.....10	
المبحث الثاني: أسس صناعة السياحة.....14	
المطلب الأول: النشاط السياحي و المنتج السياحي.....14	
المطلب الثاني: الاستثمارات السياحية.....16	
المطلب الثالث: التسويق السياحي.....20	
المبحث الثالث: الطلب السياحي.....23	
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الطلب السياحي.....23	
المطلب الثاني: خصائص الطلب السياحي.....26	
المطلب الثالث: نظرة حول الطلب السياحي العالمي.....29	

- 33.....المبحث الرابع: العرض السياحي: المحتوى و الواقع
- 33.....المطلب الأول: مكونات العرض السياحي
- 35.....المطلب الثاني: خصائص العرض السياحي
- 38.....خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التنمية المستدامة: بين المفهوم و المحددات

- 40.....مقدمة الفصل
- 41.....المبحث الأول: أساسيات في التنمية الاقتصادية
- 41.....المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و الفرق بينهما
- 47.....المطلب الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية
- 49.....المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية
- 63.....المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية
- 63.....المطلب الأول: الآثار السلبية للمفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية
- 68.....المطلب الثاني: نشأة و مفهوم مصطلح التنمية المستدامة
- 73.....المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة
- 75.....المبحث الثالث: مضمون التنمية المستدامة
- 75.....المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة
- 78.....المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
- 84.....المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة
- 92.....خلاصة الفصل

الفصل الثالث: التنمية المستدامة للسياحة

93	مقدمة الفصل
94	المبحث الأول: علاقة السياحة بالاقتصاد، المجتمع و البيئة
94	المطلب الأول: دور السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي
100	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية و الثقافية للسياحة
101	المطلب الثالث: العلاقة بين السياحة و البيئة
106	المبحث الثاني: تطور مفهوم السياحة: السياحة المستدامة
106	المطلب الأول: إدخال مبدأ الاستدامة في السياحة
109	المطلب الثاني: مفهوم السياحة المستدامة
111	المطلب الثالث: مبادئ السياحة المستدامة
112	المبحث الثالث: تخطيط تنمية السياحة المستدامة
113	المطلب الأول: أهداف و منهج التنمية السياحية المستدامة
114	المطلب الثاني: الخطوات التنفيذية المقترحة لتنمية سياحية متوازنة
116	المطلب الثالث: دور القطاع العام و الخاص لضمان تنمية سياحية مستدامة
119	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: واقع السياحة بولاية معسكر

120	مقدمة الفصل
121	المبحث الأول : السياحة و التنمية المستدامة في الجزائر
121	المطلب الأول : لمحة عن العرض السياحي في الجزائر
	المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر في إطار المخطط الوطني
130	لتهيئة الإقليم SNAT 2025
	المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر في إطار
141	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

161	المبحث الثاني : العرض السياحي بولاية معسكر.....
161	المطلب الأول : المقومات الطبيعية
167	المطلب الثاني: المقومات البشرية
179	المبحث الثالث : تحليل الطلب السياحي بولاية معسكر.....
179	المطلب الأول: النشاط الفندقية
180	المطلب الثاني:تحليل الطلب السياحي عن طريق الدراسة الميدانية.....
191	خلاصة الفصل.....

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30.....	عدد السياح حسب مناطق العالم	الجدول رقم 1.1
31.....	عدد السياح حسب الدول العظماء العشرة سياحيا	الجدول رقم 1.2
32.....	عدد السياح حسب الدولة في قارة إفريقيا	الجدول رقم 1.3
127.....	توزيع الفنادق و المؤسسات المشاهدة حسب الأصناف	الجدول رقم 4.1
128.....	توزيع قدرات إيواء الفنادق و المؤسسات المشاهدة حسب الأصناف	الجدول رقم 4.2
129.....	توزيع الفنادق حسب النوعية	الجدول رقم 4.3
146.....	أهداف خطة عمل SDAT بالأرقام في آفاق 2015	الجدول رقم 4.4
147.....	تطور عدد السياح في الجزائر	الجدول رقم 4.5
149.....	أهم الدول المصدرة للسياح للجزائر	الجدول رقم 4.6
150.....	أهم الدول المستقبلية للسياح الجزائريين	الجدول رقم 4.7
151.....	تطور الميزان السياحي	الجدول رقم 4.8
152.....	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي P.I.B	الجدول رقم 4.9
154.....	توزيع المشاريع التي تم الشروع في إنجازها حسب الأقطاب السياحية	الجدول رقم 4.10
170.....	توزيع البنية الثقافية حسب البلديات	جدول رقم: 4.11
173.....	النقل البري للمسافرين	الجدول رقم: 4.12
174.....	شبكة السكة الحديدية	الجدول رقم: 4.13
174.....	النقل بسيارات الأجرة	الجدول رقم: 4.14
175.....	وضعية المنشآت الفندقية	الجدول رقم: 4.15
178.....	وضعية الوكالات السياحية	الجدول رقم: 4.16
	الطلب السياحي (النشاط الفندقية) بالولاية خلال الفترة (2008 -	الجدول رقم: 4.17
179.....	(2011)	

181.....تحليل مستوى دخل السياح الوافدين إلى ولاية معسكر	الجدول رقم: 4.18
182.....تحليل المستوى التعليمي للسياح الوافدين إلى ولاية معسكر	الجدول رقم: 4.19
183.....المواسم المفضلة للسياح الوافدين إلى ولاية معسكر	الجدول رقم: 4.20
184.....وضعية تنقل السياح الوافدين إلى ولاية معسكر	الجدول رقم: 4.21
185.....أعمار السياح الوافدين إلى ولاية معسكر	الجدول رقم: 4.22
186.....السياح الوافدين إلى ولاية معسكر حسب طبيعة الجنس	الجدول رقم: 4.23
187.....أسعار المبيت	الجدول رقم: 4.24
188.....أسعار الإطعام	الجدول رقم: 4.25
189.....أهم المشاكل المعترضة للسياح أثناء الزيارة	الجدول رقم: 4.26

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
09.....	توضيح مفهوم السائح.....	الشكل رقم 1.1
25.....	منحنى الطلب السياحي.....	الشكل رقم 1.2
27.....	مرونة الطلب السياحي.....	الشكل رقم 1.3
36.....	مرونة العرض السياحي.....	الشكل رقم 1.4
71.....	مراحل ظهور معنى التنمية المستدامة.....	الشكل رقم 2.1
78.....	النطاقات الثلاث للتنمية المستدامة.....	الشكل رقم 2.2
95..	تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.....	الشكل رقم 3.1
96.....	مساهمة عائدات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.....	الشكل رقم 3.2
96.....	تطور مساهمة السياحة في خلق فرص عمل.....	الشكل رقم 3.3
99.....	الاستثمار في قطاع السياحة العالمي.....	الشكل رقم 3.4
104.....	نطاقي السياحة البيئية.....	الشكل رقم 3.5
105.....	جوانب ارتباط السياحة بالبيئة.....	الشكل رقم 3.6
133.....	تطور أهم استعمالات المورد المائي بين 1975 - 2005.....	الشكل رقم 4.1
144.....	الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.....	الشكل رقم 4.2
161.....	خريطة ولاية معسكر.....	الشكل رقم: 4.3
181.....	تحليل مستوى دخل السياح الوافدين إلى ولاية معسكر.....	الشكل رقم 4.4
182.....	المستوى التعليمي للسياح الوافدين إلى ولاية معسكر.....	الشكل رقم 4.5
183.....	المواسم المفضلة للسياح الوافدين إلى ولاية معسكر.....	الشكل رقم 4.6
184.....	وضعية تنقل السياح الوافدين بولاية معسكر.....	الشكل رقم 4.7
185.....	أعمار السياح الوافدين إلى ولاية معسكر.....	الشكل رقم 4.8
186.....	السياح الوافدين إلى ولاية معسكر حسب طبيعة الجنس.....	الشكل رقم 4.9
187.....	أسعار المبيت.....	الشكل رقم 4.10
188.....	أسعار الإطعام.....	الشكل رقم 4.11
189.....	أهم المشاكل المعترضة للسياح أثناء الزيارة.....	الشكل رقم 4.12

الاستمارة: (نرجو منكم الإجابة على هذه الأسئلة و نعدكم أنها لا تستعمل إلا للأغراض العلمية

الخاصة ببحث لنيل شهادة ماجستير)

-1 الدخل:

- أقل من 12000 دج
- من 12000 إلى 30000 دج
- من 30000 إلى 50000 دج
- أكثر من 500000 دج

-2 المستوى التعليمي:

- بدون تكوين أو مستوى+ابتدائي
- المستوى ثانوي + كفاءة مهنية
- ذوي الشهادات الجامعية

-3 الموسم المفضل للزيارة:

- فصل الصيف
- فصل الشتاء
- فصل الربيع

-4 ظروف التنقل:

- سيئة
- حسنة

5- السن:

أقل من 20 سنة

من 20 إلى 40 سنة

أكثر من 40 سنة

6- الجنس:

ذكر

أنثى

7- أسعار المبيت:

منخفضة

متوسطة

مرتفعة

8- أسعار الإطعام:

منخفضة

متوسطة

مرتفعة

9- أهم المشاكل المعترضة:

المعاملة السيئة من طرف سكان الولاية

سوء الاستقبال من طرف موظفي الفنادق و المرافق العمومية

ارتفاع أسعار السلع و الخدمات

لا توجد مشاكل

المخلص:

يهتم هذا البحث بدراسة العلاقة التي تربط بين السياحة كقطاع اقتصادي وظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث ، و التنمية المستدامة التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، حيث تتمحور الإشكالية حول مدى فعالية القطاع السياحي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، هاته الأخيرة التي تنطبق كل مبادئها على كل أشكال السياحة بجميع أصنافها، و الهدف الإستراتيجي من هذا العمل يكمن في البحث عن أسباب ضعف النشاط السياحي في الجزائر بصفة عامة و بولاية معسكر بصفة خاصة رغم المقومات التي تملكها في هذا المجال، و من ثمة البحث عن الحلول الكفيلة للتنمية المستدامة لهذا القطاع بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: السياحة- التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة، السياحة البيئية

ملخص :

يهتم هذا البحث بدراسة العلاقة بين السياحة كقطاع اقتصادي و ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، و التنمية المستدامة التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ، حيث تتمحور الإشكالية حول مدى فعالية القطاع السياحي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، هاته الأخيرة التي تنطبق كل مبادئها على كل أشكال السياحة بجميع أصنافها ، و الهدف الاستراتيجي من هذا العمل يكمن في البحث عن أسباب ضعف النشاط السياحي في الجزائر بصفة عامة و بولاية معسكر بصفة خاصة رغم المقومات التي تملكها في هذا المجال، و من ثمة البحث عن الحلول الكفيلة للتنمية المستدامة لهذا القطاع بالمنطقة .

الكلمات المفتاحية :

السياحة؛ التنمية المستدامة؛ التنمية السياحية المستدامة؛ السياحة البيئية؛ التسويق السياحي؛ النشاط السياحي؛ السياحة المستدامة؛ تهيئة الإقليم.